الإثنين 15 شباط 2021
العدد 4271 السنة الخامسة عشرة
Lundi 15 Fevrier 2021 nº 4271 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

«تهريب» الأموال: سويسرا أولاً

● **فرحات أسعد فرحات**
مؤشّر أسعار الإستهلاك: واقع أم «وجهة نظر»؟

● **الأمجد سلامة**
امبراطورية المصارف العارية

لغز هاتف لقمان سليم: العائلة لم تسلّمه إلى التحقيق بعد! [4]

غطاء أميركي فرنسي لحكومة بلا حزب الله ولا ثلث فيها للرئيس

عون والحريري: إلى القطيعة مجدّداً [2]

معركة مأرب
التحرير «مسألة وقت»

[8 ـ 9]

لم يكن لإعلان إدارة بايدن، وقف دعم الحرب في اليمن، الأثر في قرار صنعاء استكمال معركة مأرب التي باتت استحواذها وشيكة، بعد وصول قواتها الى الأبواب الشرقية والغربية للمدينة (أ ف ب)

تقرير

هيئة التشريع تفكك لغماً جديداً أمام التدقيق الجنائي

5

كورونا

وصول طلائع اللقاح
ماذا بعد الاحتفاء؟

6

ملف

عقد على «انتفاضة البحرين» **وصْفة آل خليفة لمأسسة القمع**

10

في الواجهة

غطاء أميركي ـ فرنسي لحكومة من دون حزب الله ولا ثلث فيها للرئيس الجمهورية
عون والحريري: إلى القطيعة مجدّداً

في ذكرى اغتيال والده، أعاد الرئيس سعد الحريري تأكيد ما أدلى به في قصر بعبدا. بعد عبارة «الفرصة الذهبية» للخروج من المأزق، استخدم البارحة «كبسة زر» تحمل الموَدّى نفسه. كلتاهما تبدوان مغريتين لرئيس الجمهورية كي يقبل بما لا يُتوقّع أن يقبل به

وعد إماراتي - مصري بغطاء فرنسي للحريري لتأليف حكومة بمواصفاته هو (أ ف ب)

نقولا ناصيف

عندما أصرّ في قصر بعبدا، بعد مقابلته الرئيس ميشال عون، على شروطه لتأليف الحكومة، وتشبّثه بحكومة اختصاصيين من 18 وزيراً، رافضاً الثلث+1 لأي من الأفرقاء، بمَن فيهم رئيس الجمهورية، بدا الرئيس المكلف سعد الحريري لا يشبه نفسه. هذا الإصرار - والبعض عدّه عناداً - ليس مألوفاً في سلوكه، هو الذي اعتاد إبقاء الأبواب مفتوحة، والتسليم بالأمر الواقع، والتنازل والانحناء للعاصفة حتى.

منذ كلامه الجمعة الفائت، ومغزاه أنه لن يقبل سوى بما يطرحه هو، وعلى الآخرين الانصياع هذه المرة، قطع الطريق على أي حوار خارج ما يريده وخارج ما يرفضه. ليست تلك حاله المعروفة منذ أولى حكوماته عام 2009، عندما وهب المعارضة الثلث+1، وفي حكومتي

زار الحريري بعبدا بعد نصيحة الرئيس الفرنسي

2016 و2019 عندما سلّم بما أصرّ عليه رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر. في ما يجري الآن، بلا نبرة تصعيدية وبمخاطبة محترمة لرئيس الجمهورية على انه الشريك لا الخصم - وذلك ما طبع كلامه في بيت الوسط امس - اظهار الحريري تحليه بالصبر وعدم الاستعجال، جازماً بأنه لن يتخلى عن تكليفه أياً تكن وطأة الضغوط وعامل الزمن. لذا لم يُضف كلام بيت الوسط الكثير على كلام قصر بعبدا، ما خلا الاسهاب والولوج في تفاصيل تفاوض مع عون تحت السقف الذي رسمه، وهو انه هو الذي يؤلف الحكومة. ذلك فحوى استخدامه في قصر بعبدا عبارة «الفرصة الذهبية»، وفي بيت الوسط عبارة «كبسة زر»، كأن على رئيس الجمهورية أن لا يفوّتهما، وأن يسلّم بهما. يلعب الرئيس المكلف الآن اللعبة المعتادة، معكوسة لما اعتاده هو: عوض أن ينحني، يطلب من رئيس الجمهورية في الثلث الثالث من ولايته الانحناء.

حينما قال الجمعة في قصر بعبدا إن ثمة «فرصة ذهبية» يقتضي أن لا تُهدر، محمّلاً المعنيين - والمقصود حصراً رئيس الدولة - المسؤولية، دار همس عمّا توخاه من العبارة غداة عودته من باريس، بعد اجتماع بالرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون أحاط به الالتباس والغموض من كل جانب، بروتوكولياً واعلامياً وسياسياً، فضلاً عن الوجداني، إذا كان لا بد من الاخذ في الاعتبار حرارة العلاقة الطويلة بين الإليزيه وال الحريري، المدلّعين على أدراجه وداخله ومع صاحب البيت.

ليست عبارة «فرصة ذهبية» ابنة اللحظة المرتجلة للرئيس المكلف بعد مقابلة عون، بل تمثّل - تبعاً لما يدور داخل جدران بيت الوسط - عصارة تحزكه الأخير، بدءاً من الامارات العربية المتحدة وانتهاءً بباريس. بالتأكيد ما خلا زيارة تركيا المقصورة على شأن خاص بالرجل.

وفق ما يُروى من وراء هذه الجدران، سعى عندما بدأ جولته هذه - وكانت لها اهتمامات شخصية اخرى ايضاً - الى موقف عربي ودولي يدعم مساعيه لتأليف حكومة جديدة، نواته الحصول على تأييد الامارات ومصر بداية، من اجل إحداث خرق في علاقته المقطوعة بالسعودية، ومن ثم فرنسا ودورها الموازي مع واشنطن. في حصيلة الجولة خلص الى المعطيات الآتية:

1 - نال وعداً من الامارات ومصر بدعمه كرئيس للحكومة اللبنانية، وتقديم مساعدات للبنان في المرحلة المقبلة، شرط إنجازه حكومة وفق المواصفات التي حددها هو: مصغرة من 18 وزيراً اختصاصياً، ليس فيها حزبيون وخصوصاً مَن يمثّل من قريب أو بعيد «حزب الله» والتيار الوطني الحر، عدم امتلاك رئيس الجمهورية المحسوب حليفاً قوياً لـ«حزب الله» على النصاب الذي يمكّنه من تعطيل الحكومة او فرض استقالتها. لم يمانع الاماراتيون والمصريون في حكومة اختصاصيين لا يُغضب الحزبَ والكتل الرئيسية، لكن وزراءها لا ينبثقون منها. ما طلبه منهما ايضاً اعادة تطبيع علاقته المقطوعة مع السعودية. لا يملك الحريري - وإن في ظل القطيعة الناشبة معها في السنوات الاخيرة - دخول السرايا من دون موافقة الرياض. ما بات معروفاً أن اي تحوّل سعودي مستجد حياله يلي تأليف الحكومة هذه ولا يسبقها. وهي اشارتها الواضحة، المرسلة الى الاماراتيين والمصريين، انها تنتظر مقاربة الرئيس المكلف علاقته برئيس الجمهورية و«حزب الله» في المرحلة المقبلة.

2 - حمل الرئيس المكلف هذا الوعد الى الرئيس الفرنسي في عشاء 10 شباط، مطلعاً إياه على تعويله عليه، وعلى دعم الاماراتيين والمصريين لخطته. تعقيب ماكرون أن نصح ضيفه بالعودة الى بيروت والاجتماع برئيس الجمهورية، وتأكيد مواصفاته للحكومة الجديدة على انها تعبّر عما تنادي به المبادرة الفرنسية، وخصوصاً توزير اختصاصيين لا يمتون بصلة الى الاحزاب والكتل. ترك له هامشاً مقبولاً يمكّنه من القول لرئيس الجمهورية ما يسعه فعله وما لا يسعه. سلّم الزائر بالنصيحة، واجتمع بعون في الساعات التالية لعودته من باريس، مصرّاً على المسودة التي سبق أن قدمها له في 23 كانون الاول ورفضها الرئيس. أعاد تأكيد حصة رئيس الجمهورية ستة وزراء بينهم الارمني، ما يحول دون حصوله على الثلث+1، فضلاً عن قصر عدد الوزراء على 18. في ما قاله الحريري لرئيس الجمهورية أنه يحمل موافقة صاحب المبادرة، الرئيس الفرنسي، على المواصفات التي طرحها دون سواها. كان من الطبيعي أن يأتي رد عون رفض المسودة، المرفوضة في الاصل منذ 23 كانون الاول.

3 - في مضمون الوعد الذي بات متقاطعاً مع بين الامارات ومصر وفرنسا، الحصول على تأييد اميركي للمهمة المنوطة بالحريري وفق الشروط تلك: حكومة لا وجود فيها لـ«حزب الله» ولا نصاب فعلياً لعون، مقترنة بشرط الحَ عليه الاميركيون وهو أن لا يؤثر تأليفها، إذا وقع، على المفاوضات الاميركية - الايرانية، ولا يكون أحد عناصرها. ما رآمه الاميركيون ان لا يعني تأليف حكومة كهذه تنازلاً إيرانياً يدخل في عداد اوراق التفاوض بين واشنطن وطهران. ما قاله الاميركيون أن لتفاوضهم مع الايرانيين روزنامة لا يدخل لبنان في مراحلها الاولى، ولا يقتضي ان يكون بنداً متقدماً فيها، أو يُفرض عليهم في الوقت الحاضر.

«الفرصة الذهبية» في حسبان الرئيس المكلف، ليست كذلك بالنسبة الى رئيس الجمهورية الذي يقارب تأليف الحكومة على نحو مختلف تماماً. لذا كان من الطبيعي فشل الاجتماع الخامس عشر الذي سيقودهما مجدداً، ما لم يطرأ ما ينقض إرادتيهما، الى قطيعة مكتملة لما كان بين 23 كانون الاول و12 شباط.

تحرير

الحريري: الثلث المعطّل مستحيل

أفرد الرئيس سعد الحريري جزءاً كبيراً من الكلمة التي ألقاها في الذكرى الـ16 لاغتيال والده، الرئيس السابق رفيق الحريري، للأزمة الحكومية المستمرة. وقال إن المشكلة الفعلية التي تواجه التشكيل هي إصرار رئيس الجمهورية على الحصول على الثلث المعطل. واعتبر أن لا تراجع عن رفضه إعطاء هذا الثلث لأي طرف. وقال إن بعد 14 جولة تشاور ومحاولات إيجاد الحلول مع فخامة الرئيس، ذهبت إليه وقدمت له اقتراح تشكيلة من 18 وزيراً من الاختصاصيين، واعتبرت أن له 6 وزراء بينهم واحد من الطاشناق وقال الحريري إنه «منذ أول يوم، ومنذ يومين، ذهبت إلى فخامة الرئيس وقلت: إذا كنت تريد تغيير أسماء بين الحقائب الخمسة فقل لي. أنا جاهز. سمِّ لي لكل حقيبة 3 أو 4 أسماء، أنتطبق عليها المواصفات، وأنا مستعد لأن أختار الأفضل من بينها للحقيبة

أكثر من ذلك. قلت له: إذا كانت هناك حقيبة لا تناسبك، أو ائتنان، وتريد أن تغيّرهما. فقل لي. أنا منفتح لأبحث في الأمر وأجد حلاً وأكثر وأكثر من ذلك. قلت له، إذا كنت لا تريد الاسم الذي اقترحته لوزارة الداخلية، فأنا مستعد لأن أقترح 3 أو 4 أسماء لهذه الوزارة وأنت تختار الأنسب لك من بينهم. وسألَ أين الاعتداء على صلاحيات الرئاسة وأين «الاعتداء على حقوق المسيحيين؟

وأردف: «على كل حال، جواب فخامة الرئيس الأوّلي بصراحة لم يكن مشجعاً، وعاد إلى نغمة 6 زائداً الطاشناق، أي الثلث المعطل، وهذا «مستحيل

ورداً على كلام الحريري، أصدر مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية بياناً اعتبر فيه أن كلمة الحريري «تتضمن مغالطات كثيرة وأقوالاً غير صحيحة لسنا في وارد الرد عليها مفصّلاً، لتعذر اختصار 14 جلسة ببيان. لكن تكفي الإشارة الى أن ما أقرّ به رئيس الحكومة المكلف في كلمته كافٍ للتأكيد أنه يحاول من خلال تشكيل الحكومة فرض أعراف جديدة خارجة عن الأصول والدستور والميثاق»

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

أول الكلام

«هل يمكن اليوم محاصرة حزب الله عسكرياً فقط؟ بالطبع لا. ولكن هل يجب محاصرته عسكرياً؟ نعم. السؤال التالي: هل يمكن القيام بذلك من دون التسبب بأضرار جانبية؟ وجوابي هو لا. هذه الأضرار الجانبية ستقع على لبنان وعلى الشيعة. لا بل، خليني اختم، بتعرفوا الحديث الذي يقول: الناس نيام إذا ماتوا استفاقوا؟ أخشى أن الشيعة اليوم بحاجة لنكبة لكي يستفيقوا مما هم فيه».

«علينا الاستنتاج بأن الحفاظ على استقرار لبنان ومحاربة حزب الله هو تناقض لغوي، لأنه لا يمكن محاربة حزب الله من دون المخاطرة بما يسمى الاستقرار في لبنان».

لم يكتفِ لقمان سليم بالدعوة العلنية إلى إبادة جماعية بحق شعبه، بل وجد ضالته في «صديقة شريرة»، وهي ليست في الحقيقة سوى نفسه، ليخرج منها تغريدات مثل:

تعليقاً على غارة اسرائيلية على جبل المانع في سوريا يقول: «ما في مانع!».

وفي تعليقه على خبر ينفي وفاة الرئيس سليم الحص يقول: «ثقيل الظل حياً وميتاً وبين بين».

وفي تعليقه على اغتيال قاسم سليماني يقول «وَبِئْسَ المَصِير».

وبعد اغتيال العالم الايراني فخري زادة في إيران يقول: «يللي بعدو...».

وعند بدء العمل بـ«قانون قيصر» لمعاقبة الشعب السوري يهلل:

«بناءً عَلَيْهِ، وَاقْيَصراه»، أو «هيا بنا قيصر»، او «قَيْصَر، قَيْصَر، أرني عَجائِبَ قُدْرَتِكَ فيهم»، أو «الجريمةُ الأخلاقيّةُ التي يَدْعُو حِزْبُ الخردة اللبنانيّين واللبنانيّات إلى ارْتِكابِها تَحْتَ غُنْوانِ مُقاوَمَةِ قانون قيصر صِنْوُ الجَريمَةِ الأخْلاقِيَّةِ التي أَنْشَئَ هذا القانونُ لإدانَتِها».

أما عن التطبيع مع العدو، فوجد أن متظاهرين ضد سفارة البحرين في العراق ليسوا إلا «رعاعاً... ومثل الأهالي في لبنان

> **اي يسار هذا الذي ينتهي به الأمر على شكل «عتالة» عند المنظمات الدولية وجمعيات «ان جي اوز»؟**

لكن فرع العراق». ليتمنى في مكان آخر «نَفْتَح فرع لـ حركة السَّلام الآن في لبنان؟». قبل أن يدعو الى الاستسلام قائلاً: «لا للتطبيع، نعم للاستسلام بلا قيد أو شرط»... ويضيف ان «الاستسلام، أحياناً، هو الخيارُ الأخلاقي بامتياز».

هذا هو لقمان سليم. هذه هي أخباره، وتعليقاته، ومكنونات نفسه. هذا هو «أشجع الشجعان» و«أبرز قادة الرأي في لبنان»، وهذا هو «المدافع عن الحريات وحقوق الانسان»، وهذا هو «الحضاري المتعلم والمثقف والمفكر ايضاً»... قبل ان تتحفنا إحداهن بأنه «نبي نوراني يستحق تطويبه قديساً».

أهذا فعلاً من تنشدون به تغييراً يقود لبنان إلى مصاف الأمم المتقدمة؟ أهذا فعلاً من حضر مندوبو «العالم الحر» لينعوه «صديقاً عظيماً»؟

أهذا فعلاً من تحسبونه أيقونتكم؟ أم تحتاجون إلى طبيب محلف بشرح لكم، يا أبناء العلم والفهم، أنه مجرد مريض مجبول بحقد، وتسكنه روح فيها خلطة من سادية ونازية؟

■■■

من بين النخب المعارضة بقوة لحزب الله ومحور المقاومة في لبنان، لم أجد في العقد الأخير غير الياس خوري، من ظل ينتقد أنظمة التبعية في الجزيرة العربية وشمال أفريقيا، نافياً عن النظام الغربي فكرة المنقذ. أما البقية، ومن دون استثناء، فهم بما يقولون، شفاهة وكتابة، لا يخفون انتماءهم المباشر إلى المحور الذي تقوده أميركا والسعودية والإمارات (و«إسرائيل»)، وهدفه واضح ومحدّد: «نريد للبنان وسوريا والعراق ومصر وتونس وفلسطين، أن يكونوا ضمن فلك الغرب وربيبته اسرائيل وأتباعهم».

ولأنهم على هذا النحو، وفكرتهم تقتصر على الاستسلام ورفض مبدأ وفكرة وفعل المقاومة، يمكن ادارة نقاش (لا حوار) من نوع مختلف. نقاش قائم على فكرة الخصومة والعداوة بين فكرتين ومشروعين وتوجهين، وبالتالي تصوريين: سياسيين واقتصاديين وثقافيين وتربويين واعلاميين، وكذلك بين نمطين للحياة اليومية، وبين منظومتين لإدارة شؤون الناس جميعاً. وهو ما يمثل صلب الصراع اليوم.

نعم، هناك اختلاف صار مكتملاً مع إشهار ابناء هذا الحلف الوحشي علاقتهم العضوية بدول وحكومات وأنظمة تدير عمليات القتل والتآمر على شعوب هذه المنطقة منذ مئة عام، ولم تتوقف. والاشهار، هنا، ليس فعل بطولة كما يعتقد النذّابون، بل هو فعل الواقع الذين لم يعد يحتمل التخفي خلف شعارات الاستهلاك التي تبدأ بـ «الديموقراطية والحرية والرأي الاخر»، وتنتهي بالمواصفات المفترض توفيرها بمن يستحق أن يكون ديموقراطياً وحراً وصاحب رأي.

ولأن الأمر على هذا النحو، يصير مفهوماً أن يرفض هؤلاء انتظار أي نتيجة للتحقيق في أي جريمة تقع. لقد قرروا مسبقاً، واستناداً إلى «رؤيا»، بأن المقاومة وحزبها الأبرز، أي حزب الله، هم من يقف خلف قتل المدنيين في سوريا والعراق واليمن، وهم من فجّروا مرفأ بيروت، وهم من يقتلون «الشجعان من قادة الرأي» في لبنان.

صحيح، أنه يحق لكثيرين من هؤلاء أن يندبوا حظهم لأن «لبنان القديم» انتهى، أو في طريقه إلى الفناء. ويمكن لنا أن نفهم كيف تندب هذا اللبنان عائلات الاقطاع القديم والجديد المنتشرة على طول لبنان. يمكن لنا نفهم غضب وحسرة أركان القطاع الاقتصادي والمالي والتجاري، ومافيا الوكالات الحصرية. وكل ماكينتهم الاعلامية والاعلانية. نفهم الذين يرون بأم العين أن لبنانهم في طريقه إلى الزوال. خصوصاً أولئك الذين يكثرون من الحديث عن «الزمن الجميل». ذلك الزمن الذي ليس فيه مشاهد سوى من كان محظياً في شوارع وجامعات وشركات وملاه تخص فئة محدودة جداً من اللبنانيين. وهؤلاء الذين يحفظون ذاكرة «الزمن الجميل» لا يوردون لنا صوراً عن الأحياء الداخلية في بيروت وضواحيها، ولا عن مدن وقرى جبل لبنان بشقيه الشمالي والجنوبي، ولا عن دساكر عكار والبقاع والجنوب. لا وجود في كتبهم لصور القرى التي لم تصلها الكهرباء. ولا صور عمال المرفأ المتعبين، بل صور اليخوت تستقبل أثرياء العرب الجدد. هؤلاء الذين يتغنون بالديموقراطية، لا يشيرون إلى الأحزاب المحظورة، ولا إلى الاعتقالات والسجون ومطاردة من يزور دولة اشتراكية. هؤلاء الذين يبكون تراجع حضور القناصل، هم أنفسهم يحجّون اليوم إلى السفارات طلباً للرضى والصدقة، واستجداء للاستعمار والانتداب والاحتلال. لكن المفارقة، التي لم تعد مفارقة، هي في حالة فئة وازنة من أيتام اليسار بكل صنوفه، خصوصاً «يسار جورج سوروس» و«نجيب ساويرس»، الذين صاروا يبكون أيضاً لبنان «جبال الصوان» وخرافات الاخوين الرحباني وسعيد عقل. هؤلاء الذين خرجوا من قرى اكلها التعب والجوع والاعياء. لكنهم يقولون لنا الآن إن كل ثورتهم كانت بهدف قبول انتمائهم إلى اللبنان القديم. لقد حان الوقت للقول، صراحة، ان احزاب اليسار نكبت بقيادات بدت أقرب إلى أذيال القيادات الطائفية. بينما كان اليسار أساساً، يقوم على فكرة نسف هذا النظام العفن، ومحاربة كل أنظمة الرجعية بمعناها الحقيقي والمستمر، تلك التي كان يقول عنها كل ما أظهرته الوقائع أنه صحيح: من تخاذل وتعامل مع أميركا و «إسرائيل»، وتغطية وتمويل كل الجرائم ضد فلسطين، وضد قوى الثورة الحقيقية من أميركا اللاتينية إلى إفريقيا فالعالم العربي، والعمل على ضرب كل يساري في لبنان وسوريا... هل هذا كان فعلاً طفولياً؟ وما الذي يجعل من يعيش «اضطرابا فكرياً» يقف إلى جانب كل هؤلاء المجانين والمجرمين، ويركض خلف فئة يسارية بائسة انطلقت منذ تسعينات القرن الماضي في رحلة جلد الذات؟... رحلة الاعتذار عن كل النضالات والتضحيات... وطلب الغفران من القتلة والمجرمين... وطلب العفو من القناصل وسفارات دول الاحتلال وعملائها... وتلاوة فعل الندامة والتعهد شفاهياً وكتابة بوقف البحث عن تغيير.

ترى، ألا يسأل اليساريون الحقيقيون، الذين لم تزل منهم دعاية الثورة المضادة، وظلوا يركزون على أرباب النظام الطائفي بوجهيه السياسية والاقتصادية، ألا يسألون أنفسهم ما الذي يجعل «يسار سوروس» يتذكر فجأة الواجب الدرسي بحفظ النشيد الوطني واحترام رسم العلم وتمجيد الأرزة بداخله، وترداد أشعار سعيد عقل... وصولاً الى اعتناق افكار شارل مالك وميشال شيحا... ثم الاتيان على ذكرى مفكري اليسار مثل حسين مروة ومهدي عامل كأنهما كانا من الاعضاء السريين في الجبهة اللبنانية؟

أي يسار هذا الذي يرى في مقاومة الاحتلال عبئاً على حياته اليومية؟ أو يخفي عجزه وتخاذله عبر التغني ببطولات من استشهدوا رافعين راية فلسطين، لكنه يفعل ذلك وهو مرتم في احضان التطبيع مع العدو؟... وأي يسار هذا الذي يخشى مقاومة قادرة وفعالة فقط لأنها ليست على ذوقه الأيديولوجي؟.. وأي يسار هذا الذي ينفي عن الآخرين تضحياتهم ونضالاتهم وحتى تفوقهم أيضاً. وأي يسار هذا الذي ينتهي به الأمر على شكل «عتالة» عند المنظمات الدولية وجمعيات «ان جي أوز»؟... وجلّ أحلامهم حفنة من الدولارات الطازجة!

هكذا هي صورة لبنان اليوم. هكذا هي صورة مجموعة في طريقها إلى الانقراض ولو انتحاراً. يرسمون لبنان على شكل تخيلات طفل يحلم ببيت جميل، ليس موجوداً الا في الأحلام. وها هم جميعاً، أهل لبنان القديم، ومعهم المرتدّون من يسار الغرب، يمارسون هواية الانتفاضة بسبب مقتل ناشط لم يكن لديه هاجس سوى البقاء، في عصر لبنان القديم. وهو ناشط لا يختلف عن كثيرين من الذين لا يتحملون فكرة اي تغيير أو حتى تعديل في المشهد، خلافاً لما يقررون. ويرقصون من حول جثة ناشط كان يكره كل ما يجري خلف جدران بيته المرتفعة. ولم يكن يطيق ارتقاء «أبناء الحي التحتاني» لا معرفياً ولا ثقافياً ولا حتى ادارة لشؤون الحياة.... ويحتج على تكاثرهم من حوله. وحتى بعد مقتله، تخرج العبارة – المفتاح على لسان اقرباء ينطقون بما كان يفكر به، أبأ عن جد، بأن هناك من «يريد القضاء على السكان الأصليين»!

هكذا هي صورة هؤلاء الذين يرتفع صراخهم إلى أعلى من قاماتهم القصيرة يوماً بعد يوم. هؤلاء الذين يعتلون منصات كرتونية ليمارسوا الاستعلاء الثقافي والاجتماعي والمعرفي في وجه جمهور يخالف كل قيمهم. وينعتون هذا الجمهور بأنه متخلف لأنه يسير خلف غيرهم. ينفون عن الآخرين العلم والعقل وحتى التعليم والثقافة والمعرفة. يعتقدون أن الكتاب لم يعد موجوداً سوى في بيوتهم... حتى يخال المرء أن أمين بيديرون المستشفيات والشركات ومراكز الخدمات والمدارس والجامعات في كل مكان. أو حتى يجعلون المرء يفكر بأن انتصارات المقاومة ونجاحاتها وقدراتها تحصل بعد تلاوة مسرحية سخيفة عن لبنان العيش المشترك، برعاية رجال دين من أسوأ من عرفهم لبنان!

في حفلة الندب و«التشليف» التي شهدناها الأسبوع الماضي، خرج علينا، نحن جمهور واعلاميي المقاومة ومناصريها، من يهددنا بتحميلنا مسؤولية القتل إن انتقدنا عمالته لمنظومة العلم والعقل وحتى التعليم والثقافة والمعرفة. يعتقدون أن الكتاب لم يعد موجوداً سوى في بيوتهم... حتى يخال المرء أن أمين بيديرون المستشفيات والشركات ومراكز الخدمات والمدارس والجامعات في كل مكان. أو حتى يجعلون المرء يفكر بأن انتصارات المقاومة ونجاحاتها وقدراتها تحصل بعد تلاوة مسرحية سخيفة عن لبنان العيش المشترك، برعاية رجال دين من أسوأ من عرفهم لبنان!

في حفلة الندب و«التشليف» التي شهدناها الأسبوع الماضي، خرج علينا، نحن جمهور واعلاميي المقاومة ومناصريها، من يهددنا بتحميلنا مسؤولية القتل إن انتقدنا عمالته لمنظومة العلم والعقل وحتى التعليم والثقافة والمعرفة. يعتقدون أن الكتاب لم يعد موجوداً سوى في بيوتهم... حتى يخال المرء أن أمين بيديرون المستشفيات والشركات ومراكز الخدمات والمدارس والجامعات في كل مكان. أو حتى يجعلون المرء يفكر بأن انتصارات المقاومة ونجاحاتها وقدراتها تحصل بعد تلاوة مسرحية سخيفة عن لبنان العيش المشترك، برعاية رجال دين من أسوأ من عرفهم لبنان!

فقط، من أجل عدم اعتبار «احترام الاحزان» صمتاً على ما يفعلون، أو موافقة على ما قرروه وصفاً نهائياً لقتيلهم، بأنه «أشجع الشجعان»، من المفيد، بعد التذكير ببعض ما كان يفعله، قول الآتي لهم:

إسمعونا جيدا أينما كنتم، وفي أي مكان حللتم:

لن نتوقف عن فضحكم ليل نهار،

لن نتوقف عن الاشارة إليكم إسماً وصورة وصوتاً وقولاً، في كل ما تفعلونه خدمة لعواصم القتل والنهب والاستعمار بكل أشكاله،

لن نتوقف عن كشف كل أعمالكم، ونشر جداول وأرقام تمويلكم الآتي من سفارات القهر والموت،

لن نتوقف عن نشر وثائق مشغليكم وما فيها من جلسات جلد الذات التي تبدعون فيها، وأنتم تترجحون القتلة أن يفتكوا بأهلكم من أجل خلاصكم الفردي،

لن نتوقف عن التشهير بكم حيث تعملون، وحيث تخدمون فرقة التحالف الشرير مع «إسرائيل» بقصد تدمير بقية الذات العربية في فلسطين ومحيطها.

ولن نتوقف عن رفع راية المقاومة من فلسطين إلى لبنان وسوريا والعراق واليمن وقلب الجزيرة العربية، ومن مصر والسودان، إلى كل المغرب العربي... وحتّى سائر أقطار الدنيا!

إنه أوّل الكلام.

أعلى ما في خيلكم اركبوه... ولا سلام!

قضية اليوم

لغز هاتف لقمان سليم...
العائلة لم تسلّمه إلى التحقيق بعد!

رضوان مرتضى

لم تُسلَّم عائلة لقمان سليم هاتفه الخلوي إلى التحقيق، رغم مرور 10 أيام على وقوع جريمة اغتياله. السلطة القضائية حاولت الإيحاء، الأسبوع الماضي، بأنّ الهاتف سُلِّم منذ نهار الخميس وبان محتواه يُفرَّغ لدى «المكتب الفني» (التقني) في فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، إلا أن مصادر قوى الأمن الداخلي نفت ما كانت تقوله المصادر القضائية. وبعد الكثير من الأخذ والرد بهذا الشأن، علمت «الأخبار» أنّ عائلة سليم لا تزال مُصرّة على رفض تسليم الهاتف، مطالبة بضمانات؛ اللافت أنّ القضاء لم يُحرّك ساكناً حيال إخفاء دليل ربما يكون أساسياً في الجريمة.

> العائلة تطالب بضمانات بعدم تسرّب محتوى هاتف لقمان سليم

لم تتجرّأ السلطة القضائية على اتخاذ أيّ قرار بإلزام العائلة بتسليم دليل، من المحتمل أن يؤدي إخفاؤه إلى عرقلة التحقيق لكشف هوية مرتكبي جريمة الاغتيال، ولا سيما أن شقيقة سليم، رشا الأمير، قررت منذ اليوم الأول لحصول الجريمة عدم تسليم الهاتف للأجهزة الأمنية اللبنانية بذريعة أنّها لا تثق بها. وعلمت «الأخبار» أنّ شقيق سليم زار المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات ليبلغه أنّ العائلة لن تسلّم الهاتف إلّا بعد الحصول على ضمانات بالحفاظ على سرية محتوياته.

تواصلت «الأخبار» مع وكيل العائلة المحامي موسى خوري. المصادر القضائية قالت الأسبوع الفائت إن خوري وعد بتسليم الهاتف قبل نهاية الأسبوع، إلا أن ذلك لم يتحقق. وقال خوري لـ«الأخبار»: «أنا ملتزم بسرية التحقيق ولا يمكنني الإجابة عن أي سؤال قبل إنهاء الأجهزة الأمنية عملها».

(أ ف ب)

وكانت رشا الأمير قد تدرّجت في مواقفها بشأن طلب الأجهزة الأمنية تسليم الهاتف، لتبلغ المحققين لاحقاً أنّه لا داعي للتحقيق لكونها تعرف قاتل شقيقها، ثم بدّلت رأيها لتقول للمحققين إنّ الهاتف ليس معها، علماً بأنّ رشا نفسها كانت قد كتبت على صفحتها على فايسبوك في اليوم الذي قُتل فيه شقيقها وقبل اكتشاف الجريمة: «وجدنا الهاتف في نيحا الجنوب ولم نجد لا السيارة ولا لقمان. أين لقمان؟». قالت ذلك قبل أن تعود وتغيّر رأيها مجدداً لتقول إنّ أحداً لم يطلب منها تسليم الهاتف، سواء من الأجهزة الأمنية أو القضائية، علماً بأن محققين من فرع المعلومات قصدوا منزل العائلة، في اليوم التالي لوقوع الجريمة، من أجل تسلّم الهاتف، لكن من دون أن ينجحوا في الحصول عليه!

وبحسب مصادر التحقيق، فإن ردود رشا الأمير مدوّنة على المحاضر الرسمية. وإزاء ذلك، قرر النائب العام الاستئنافي في الجنوب رهيف رمضان فتح تحقيق لإثبات أنّ الهاتف عثرت عليه شقيقة سليم ولا تزال تحتفظ به. واستُدعي محمد الأمين الذي كان يسهر لقمان سليم في منزله ليلة الجريمة، إفادة الأمين أثبتت أنّ رشا اتصلت به ليلة الجريمة، لتُبلغه أنها حددت مكان هاتف شقيقها عبر خاصية find my iPhone عبر icloud، طالبة منه التوجه إلى المكان الذي سترشده إليه. ولدى عثوره عليه، طلبت رشا من الأمين أن يأخذ الهاتف، لكنه رفض أن يمسّه. عندها أبلغته أنها سترسل حسين خ، الذي يعاونها في عملها ليأخذ الهاتف. حضر حسين مع شخص آخر ليأخذا الهاتف ثم توجّها إلى بيروت. وقد استُدعي حسين خ إلى التحقيق، بناءً على إشارة القاضي رمضان، فأكد الرواية التي قدّمها الأمين، كاشفاً أنّه سلّم الهاتف إلى رشا في اليوم نفسه الذي وقعت فيه الجريمة.

تقرير

هيئة التشريع تفكّك لغماً جديداً من أمام التحقيق الجنائي

الصراع بشأن التحقيق الجنائي مستمر. محاولات ضرب التحقيق في مصرف لبنان من خلال توسيع مروحة التحقيق ليشمل بالتوازي كل المؤسسات والإدارات العامة، يقابلها إصرار على المضي قدماً بهذا التحقيق. هيئة التشريع والاستشارات صارت متخصصة في تفكيك الألغام التي توضع في وجه هذا التحقيق. وبعدما افتت بأن قانون تعليق السرية المصرفية يشمل حسابات المصارف، خرجت باستشارة تؤكد أن المقصود بتوازي التدقيق في المؤسسات هو خضوع الحسابات للتدقيق بطريقة متشابهة لا متزامنة

أيلي الفرزلي

بعد انتهاء اجتماع المجلس المركزي لمصرف لبنان يوم الخميس الماضي، تردّد أن المصرف وافق على التعاون الكامل مع شركة التدقيق الجنائي. ويوم الجمعة، أعلن مصرف لبنان، في بيان، أنه «وفقاً للأصول القانونية أرسل كتاباً الى وزير المال يؤكد فيه التزامه بكامل أحكام القانون رقم 200 تاريخ 2020/12/29 (رفع السرية المصرفية لصالح التدقيق الجنائي)، وتعاونه مع شركة «ألفاريز أند مارسال» إيجابياً بالنسبة إلى الأسئلة المطروحة من قبلها».

حتى يوم أمس لم تكن وزارة المالية قد تسلّمت كتاب مصرف لبنان، لتتبين حقيقة هذا التعاون، لكن مصادر المجلس المركزي أكدت أن القرار كان حاسماً في دعم التدقيق الجنائي وتسهيل عمل الشركة.

وللتذكير، كانت وزارة المالية توجهت إلى المصرف بكتاب يتضمن أربعة أسئلة كانت طلبت شركة «ألفاريز اند مارسال» الإجابة عنها قبل حسم موافقتها على استكمال تنفيذ العقد الموقّع معها. الأسئلة التي يشير مصرف لبنان إلى أنه سيتعاون بإيجابية بشأنها، هي:

1- هل يجيز القانون الجديد أن تطلع الشركة على حسابات المؤسسات الخاصة لدى مصرف لبنان (أصدرت هيئة التشريع والاستشارات رأياً يؤكد أن قانون تعليق السرية المصرفية يشمل هذه الحسابات).

2- هل تقدم مصرف لبنان، ربطاً بصدور قانون تعليق قانون السرية المصرفية، بأي معلومات جديدة من المعلومات التي سبق أن طلبتها لتتمكن من القيام بعملية التدقيق الجنائي؟

3- هل تغيّر موقف حاكم مصرف لبنان لناحية رفضه تسليم المعلومات المتعلقة بهيكليته وعمله التنظيمي وقواعد الحوكمة المعتمدة لديه بحجة أن إتاحة هذه المعلومات يشكل انتهاكاً لقانون النقد والتسليف؟

4- هل تغير موقف حاكم مصرف لبنان بخصوص إمكانية الولوج إلى أنظمة التدقيق المحاسبي للمصرف لإتمام عملية التدقيق؟

إذا صدق مصرف لبنان في قراره التعاون مع شركة التدقيق، تبقى عقبة واحدة يمكن أن تطيّر التدقيق الجنائي مجدداً. العقبة ليست سوى نص القانون نفسه، ولا سيما العبارة التي تشير إلى أنه «تخضع حسابات مصرف لبنان والوزارات والمصالح المستقلة والمجالس والصناديق والمؤسسات العامة بالتوازي للتدقيق الجنائي دون أي عائق أو تذرع بسرية المصارف أو خلافها». «التوازي» جعل كثيرين يشككون في وجود مسعى لضرب التدقيق. مصادر معنية سبق أن اعتبرت أنها الثغرة التي وضعت لتفخيخه. فالتوازي، إنما أريد منه أن يؤدي إلى عدم التمكن من البدء بالتدقيق من مصرف لبنان، بل وجوب أن يطال كل الجهات المعنية معاً، ما يجعل التدقيق يحتاج إلى سنوات وأموال طائلة. قبل حينها إن الغاية من طرح التوازي هي تنفيس حماسة رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر للتدقيق في المصرف من خلال ربطه بالتدقيق في وزارة الطاقة أيضاً.

الرئيس نبيه بري كان واضحاً في الإشارة، في 29 كانون الثاني الماضي، إلى أنه «مع إجراء تحقيق جنائي يشمل حسابات كلّ مؤسسات الدولة، وزارات وإدارات وصناديق ومصرف لبنان، وأول ما يجب أن يبدأ به التحقيق الجنائي هو وزارة الطاقة». هذا السياق جعل مصادر مسؤولة تلاحظ أن حماسة التيار الوطني الحر للتدقيق قد خفتت فعلاً. مع ذلك، ظلّ نواب شاركوا في إعداد مسودة القانون يؤكدون أن التوازي لا يعني البدء بالتدقيق في الوقت نفسه. وهؤلاء جزموا بأن العودة إلى محضر الجلسة يثبت أن كل النقاشات انطلقت من أن التدقيق سيبدأ من المصرف المركزي أولاً.

أمام هذا الواقع الذي يحمل في طيّاته تناقضاً في التفسير لقرار المجلس، عمدت وزارة العدل إلى طلب رأي هيئة الاستشارات والتشريع، التي خلصت بداية إلى أن موضوع القانون ليس إخضاع حسابات مصرف لبنان والمؤسسات الأخرى للتدقيق، إنما تعليق العمل بقانون السرّ المصرفي وجميع المواد التي تشير إليه في ما يتعلق بعمليات التدقيق المالي والتحقيق الجنائي التي قرّرتها أو تقررها الحكومة.

انطلاقاً من ذلك، رأت الهيئة أن كلمة «توازي» التي وردت القانون تعني: شبه، تطابق، تماثل. وأشارت إلى أن المشترع والفقه والاجتهاد استعمل تعبير التوازي للتعبير عن فكرة التشابه والتطابق في حالات كثيرة، ولعل الأكثر استعمالاً هو قاعدة موازاة الصيغ. وعليه، توضح الهيئة أن عبارة توازي تختلف عن تزامن التي تعني: اتفقا بالزمن حدثاً في وقت واحد. وبالتالي تخلص الاستشارة التي أصدرتها رئيسة الهيئة جويل فواز، في 2021/2/2، إلى أن ما قصده قرار مجلس النواب بأن «حسابات مصرف لبنان والوزارات والمصالح المستقلة والمجالس والصناديق والمؤسسات العامة تخضع بالتوازي للتدقيق الجنائي هو أن جميع هذه الحسابات تخضع بطريقة متشابهة، مماثلة، للتدقيق الجنائي، ولم يقصد أنها تخضع جميعها للتدقيق الجنائي في وقت واحد، وإلا لكان استعمل واضع النص عبارة «بالتزامن» بدلاً من «بالتوازي»».

وتعتبر الاستشارة أن ما يؤكد هذا التفسير هو ربط القانون لعملية التدقيق الجنائي بقرار يصدر عن الحكومة التي يعود لها أن تقرر متى تخضع حسابات الوزارات والمصالح المستقلة والمجالس والصناديق والمؤسسات العامة للتدقيق في ضوء المعطيات التي تتوافر لها («تعليق السرية لمدة سنة في كل ما يتعلق بعمليات التدقيق الجنائي التي قررتها وتقررها الحكومة...»).

تجدر الإشارة إلى أن الهيئة ذكّرت بأنه في حال قرّرت الحكومة إجراء التدقيق الجنائي في حسابات غير حسابات مصرف لبنان، وفي حال تقرر إسناد هذه العملية إلى شركة «ألفاريز أند مارسال» فإنه يقتضي عندها إما تعديل العقد الراهن، وإما توقيع عقد جديد معها، وفي الحالتين سيكون هنالك تكلفة إضافية.

هذه المسألة كان تطرق إليها وزير المالية غازي وزني في كتابه الموجه إلى رئاسة الحكومة، في 18 كانون الثاني، معتبراً أن إشارة القانون إلى وجوب أن يجري التدقيق بالتوازي، يقتضي توسيع مهام التدقيق ليشمل جميع الأطراف المذكورة في القانون، وبالتالي يستدعي تعديل العقد الموقّع مع الشركة، ويترتب عليه تكلفة إضافية. حينها طلبت رئاسة الحكومة قبل المضي في توسيع مهمة التدقيق المالي والجنائي، إيداعها نسخة معدلة عن العقد بتفاصيله كافة ومستوفياً الشروط والإجراءات المفروضة أصولاً.

حتى اليوم لم تعدّ وزارة المالية العقد بنسخته المعدّلة، علماً بأن رئاسة الحكومة عادت وأرسلت تذكيراً لها تسأل فيه عن مصير العقد. إلا أن الوزارة، التي أرسلت بدورها تذكيراً إلى مصرف لبنان بالأسئلة التي طلبت الإجابة عنها في 18 كانون الثاني، تشير إلى أنها لم تبدأ بإعداد العقد، بانتظار رد مصرف لبنان. فموافقة شركة «ألفاريز» على استكمال العقد مرهونة بالإجابة عن أسئلتها إلى المصرف، والتي يفترض أن يتسلمها وزير المالية اليوم.

(هيثم الموسوي)

تقرير

سلامة يتراجع عن رهن الكهرباء

البيان «الانقلابي» الذي أصدره مصرف لبنان يوم الجمعة استدعى اجتماعاً طارئاً في السرايا الحكومية لمعالجة مسألة تشغيل معملَي دير عمار والزهراني. الشركة المشغّلة ينتهي عقدها اليوم. ورياض سلامة أعلن نفض يده من تأمين الدولارات اللازمة لاستمرارية القطاع. أراد أن يحشر الحكومة المتخاذلة عن اتخاذ القرار بشأن ترشيد الدعم. لكنه استعمل الأداة الخطأ. رهن البلد للعتمة قرار لا تستطيع أي جهة تحمّله. ولذلك اتُّفق على أن تستمر شركة «برايم ساوث» بعملها مقابل وعد بتأمين مستحقاتها، من دون أن يعني ذلك تراجع سلامة عن السعي للحصول على براءة ذمة

أيلي الفرزلي

هامش المناورة عند رياض سلامة يضيق. ولذلك، فإن هامش مسايرته للسلطة يضيق أيضاً. لديه استحقاقات قضائية عليه التعامل معها من دون أن يكون واثقاً من دعم شركائه في الحكم. وهو لذلك، ولأن الحكومة التي يتمنى تشكيلها لا أفق لها، قرّر أخذ الأمور بيده. أول الغيث كان البيان الذي حمّل فيه الحكومة مسؤولية التأخر في بت مسألة ترشيد الدعم. لم يعد ينأسبه بقاء الأمور على حالها. تحذيراته المستمرة من اقتراب نفاد الاحتياطي القابل للاستعمال لم تلقَ آذاناً صاغية من الحكومة، التي تبحث منذ نحو ستة أشهر مسألة ترشيد الدعم من دون أن تتوصل إلى أي نتيجة. هي كأس يرفض كل الأطراف تجرّعها. ولذلك عندما تذاكت الحكومة بإرسال أربعة سيناريوات إلى المجلس النيابي، رفض الرئيس نبيه بري تسلّمها، داعياً إلى الاتفاق على سيناريو واحد وإحالته إلى المجلس. لكن ذلك يبدو متعذراً أيضاً. الوصول إلى اتفاق أولي لم يتحوّل إلى اقتراح رسمي يحال إلى المجلس النيابي. الخلافات الوزارية لم تنته بشأن آلية الترشيد واعتماد بطاقة الدعم وتمويلها. أضف إلى ما يتردد عن رفض الرئيس حسان دياب إرسال سيناريو واحد. بعد الاجتماعات المتتالية التي عقدتها اللجنة المعنيّة بمسألة الدعم، يبدو أن دياب عاد وأصرّ على عدم السير قدماً في المسألة. وهو، على الأرجح، ما جعل سلامة ينتفض. فعدم تحمّل المؤسسات الدستورية لمسؤوليتها يعني عملياً استمرار مصرف لبنان في تولي المهمة، وهو ما يسعى إلى تجنبها منذ أشهر. في هذا السياق، أتى البيان الذي كان عنوانه دعم الكهرباء، لكن مضمونه السعي إلى فإن انقلاب المصرف على الاتفاق، وقفزه عن النقاش في الجداول التي قدمت له عن حاجات القطاع، والتي يُقدّر مجموعها بـ 300 مليون دولار، بدا مغامرة كبيرة بالنسبة إلى مصدر مطّلع على الملف. يقول المصدر إنه كان بإمكان المصرف أن يرفض الالتزام بكامل المبلغ، على أن تعمد بعدها كهرباء لبنان إلى وضع أولوياتها بناءً على ما تمت الموافقة عليه من مبالغ. لكن قلب الطاولة على كل ما اتُّفق عليه بدا مشبوهاً بالنسبة إلى المصدر. فهل حقاً يحتمل مصرف لبنان أن يتسبب بالعتمة، بما تعنيه من توقف لكل المرافق الحيوية؟ سريعاً، يؤكد مصدر مسؤول أن المصرف لا يمكن أن يحتمل ذلك حكماً، لكنه في المقابل لن يحتمل تقديم أي التزام أو تعهد بتأمين 300 مليون دولار لكهرباء لبنان والشركات المتعاقدة. وهو في عام 2020، اكتفى بالالتزام الشفهي مع كهرباء لبنان، ومع مقدمي الخدمات، لكن المشكلة أنه سرعان ما تراجع عن التزامه بتأمين حاجة هذه الشركات من الدولارات. للمناسبة، فإنه من أصل نحو 150 مليون دولار، كان قد تعهّد بتأمينها للقطاع في عام 2020، لم يدفع أكثر من 100 مليون دولار، فيما تتكدس عنده الفواتير التي لم يبتّها. هذه السياسة على فوضويّتها والإرباك الذي تشكّله للقطاعات المستفيدة، إلا أنها تناسب سياسة المصرف، الذي يتحكّم بكل مفاصل الدعم. ولذلك، يتوقّع مصدر مطّلع أن يحافظ المصرف على «اللاآليّة» التي يتّبعها حالياً، أي الدفع بشكل غير منتظم. وأكثر من ذلك، يشير المصدر إلى أن المجلس المركزي الذي يحرص سلامة على إشراكه في كل القرارات، لن يعترض، على سبيل المثال، إذا قدمت كهرباء لبنان مستندات مفصّلة تثبت حاجتها للدولارات خلال الشهر المقبل، أو خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. لكنه لن يكون مستعداً لتقديم التزام طويل الأمد.

هذا الموقف، بالرغم من أنه مفهوم من قبل المصرف الذي لا يضمن كيف سيكون وضع الاحتياطي في العملات الأجنبية خلال سنة، إلا أنه سيتطلّب اقتناع الشركات المتعاقدة مع المؤسسة، وتحديداً شركة «برايم ساوث» التي ينتهي عقدها اليوم، بالاستمرار بالعمل وفق الآلية السابقة. أي من دون أي ضمانة بالحصول على أموالها، علماً بأن لها في ذمة كهرباء لبنان عن العام الماضي 45 مليون دولار، لا تزال المفاوضات بشأن الحصول عليها بالدولار مستمرة. لكن لأنّ المسألة لا تحتمل أيّ مخاطرة، عقد حسان دياب، مساء السبت، اجتماعاً طارئاً في السرايا الحكومية، حضره وزيرا الطاقة والمالية، إضافة إلى حاكم مصرف لبنان.

خلال الاجتماع، اتصل دياب بالرئيس التنفيذي لشركة «برايم ساوث» خالد العلمي، متمنّياً عليه الاستمرار بتشغيل معملَي دير عمار والزهراني، ووعداً بمعالجة موضوع المستحقات مع مصرف لبنان خلال الأيام المقبلة (طلب من كهرباء لبنان إعداد ملف مفصّل عن المطلوب لتشغيل معملَي دير عمار والزهراني لتسليمه إلى مصرف لبنان). وقد استجابت الشركة الأميركية.

> «الحاكم» لهدر أموال المودعين بقرار حكومي

رمي الحمل عنه باتجاه الحكومة، طالباً منها تحمّل مسؤوليتها في تأمين العملات الأجنبية اللازمة للمصاريف والمستوردات الأساسية. بحسب مصدر معني، فإن في ذلك تمهيداً إلى نفض يديه من المسّ بالاحتياطي الإلزامي، وبالتالي دفع الحكومة ومن ثم المجلس النيابي للطلب منه صراحة الصرف من هذا الاحتياطي الذي وصل إلى 17 مليار دولار. أي قرار من هذا القبيل سيعني تبرئة ذمته عن صرف الاحتياطات سابقاً، على اعتبار أن لا فارق قانونياً بين الاحتياطي إن كان طوعياً أو إلزامياً، في الحالتين أموال المودعين هي التي تُبدّد. عندما كان الاحتياطي 32 مليار دولار مع بداية الأزمة، على سبيل المثال، كان سلامة صارماً في التأكيد أن السياسة النقدية هي مسؤوليته فقط.

كان ذلك من الماضي. حالياً، أي تعديل في آلية الدعم لن يتحمّلها وحيداً، علماً بأنه صار يُشرك المجلس المركزي في كل القرارات. أما بالنسبة إلى مسألة دعم قطاع الكهرباء للعام 2021، فالاجتماعات بين وزارة الطاقة ومؤسسة كهرباء لبنان من جهة، ومصرف لبنان من جهة أخرى، كانت قد بدأت منذ 28 تشرين الأول الماضي، كما كانت تسير بشكل سلس وعلمي، واتفق في نهايتها على تحضير المؤسسة للائحة تفصيلية بحاجات المتعهدين المتعاقدين معها. لذلك،

(هيثم الموسوي)

كورونا

وصول الدفعة الأولى من اللّقاح
ماذا بعد الاحتفاء؟

(هيثم الموسوي)

وسط أجواء «احتفائية»، وصلت الدفعة الأولى من لَقاح فايزر المؤلّفة من نحو 28 ألفاً و500 جرعة، أول من أمس، وحظيت بـ«استقبال رسمي» في المطار.

صباح أمس، انطلقت عملية التلقيح من مُستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي، وافتتحها رئيس قسم العناية الفائقة في المستشفى الدكتور محمود حسون، الذي تلقّى أول جرعات اللقاح، وتلاه الفنان صلاح تيزاني عن فئة المعمّرين.

بالتزامن، وصل إجمالي الوفيات الى 3993 حالة مع إعلان وزارة الصحة تسجيل 32 وفاة، فيما سُجّلت 2130 إصابة من أصل 11 ألفاً و693 فحصاً مخبرياً (أي أن نسبة إيجابية الفحوصات بلغت 20%). وعليه لا تزال الأرقام، وإن سجلت انخفاضاً مقارنة مع الأسابيع الماضية، تُنذر بواقع حساس يستوجب الاستمرار في حالة التأهب، وهو ما يبدو مُستبعداً في ظلّ «تمرّد» شبه عام واستئناف الحياة الطبيعية وعدم انتظار انتهاء مراحل إعادة الفتح التدريجي.

> المطلوب تلقّي نحو 80% من المُقيمين للّقاح كي تتحقّق المناعة المنشودة

أمام هذه الوقائع، يأتي الرهان على اللقاح بوصفه بصيص الأمل «الذي يبقى أقل خطورة من الإصابة» على ما قالت وزيرة الإعلام منال عبد الصمد، فيما شدّد نقيب الأطباء شرف أبو شرف على أن اللّقاح «فعّال وآمن، وهذا ما أثبتته الدراسات العلمية والأبحاث، ناهيك عن 300 مليون إنسان حصلوا على اللقاح حتى الآن».

جهود الحث على أخذ اللقاح تأتي بسبب حالة التوجّس التي يبديها كثيرون، فيما المطلوب وفق المعنيين في القطاع الصحي تلقّي نحو 80% من المُقيمين للّقاح كي تتحقّق المناعة المُجتمعية المنشودة.

وفيما وعد وزير الصحة حمد حسن، أمس، بأنّ اللقاح «سيصل إلى كلّ مواطن لبناني من دون اعتبارات سياسية أو طائفية وإلى كل مقيم على الأرض اللبنانية»، في ردّ على مخاوف تسييس توزيع اللّقاحات، تبرز معضلات تطرح تساؤلات جمة. أولها تلك المتعلقة بالرقابة التي يجب أن تُفرض على المراكز الخمسين المعتمدة للتلقيح، فضلاً عن متابعة مصير بقية اللقاحات الممكن استيرادها لتسريع عملية اكتساب المناعة المُجتمعية.

وإذا ما كان التمسك بالإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية فرضاً يرافق عملية التلقيح، تطرح تساؤلات بشأن خطة الرقابة المفروضة في هذه الفترة والفترة المُقبلة. كذلك، ماذا عن سياسة المُضيّ برفع تجهيزات المستشفيات ودعم أقسام كورونا؟ والأهم، هل سيتم «تطنيش» سلوك المستشفيات الخاصة التي لا تزال تمتهن الابتزاز الذي وصل إلى حد اشتراط دفع المريض مبلغاً مُسبقاً كـ«وديعة» قبل إسعافه؟

حتى أمس، بقي رئيس نقابة المستشفيات الخاصة سليمان هارون «برجّ» مسألة رفع الدعم عن المستلزمات الطبية في النقاشات التي تستوجب منه تفسيراً لسلوك بعض المستشفيات المتخاذلة في أكبر أزمة صحية واقتصادية تمرّ بها البلاد، فيما اكتفى بتصريح لقناة «الجديد» بإدانة طلب أحد المستشفيات مبلغ 30 مليون ليرة كشرط لدخول مريض كورونا إلى المُستشفى، قائلاً إنه سيدعو النيابة العامة إلى التحرك ضد أي مستشفى يقدم على هذه الخطوة. وهو تصرّف يجب أن تتخذه وزارة الصحة التي تملك صلاحيات أوسع في هذا المجال، والتي يفترض أن تفرض هيبتها أكثر للخروج من المأزق الراهن.

(الأخبار)

اللقاح حريّة أم التزام؟

جهاد إسماعيل *

بعدما أقرّ مجلس النواب قانوناً ينظّم استخدام اللقاحات لمكافحة «كورونا»، يُثار نقاش قانوني حول مدى إلزامية اللقاحات بُغية الحفاظ على تدابير السلامة العامة التي يمكن أن تنتهجها وزارة الصحة للحدّ من انتشار الوباء. ولا يستقيم الحكم على الإشكالية المطروحة إلا بالعودة إلى الأحكام القانونية المرعية الإجراء، وهذا ما يتجلّى باللّحاظ التالي:

- وفق المادة 9 من قانون مكافحة الأمراض المعدية الصادر عام 1957/12/31، والمعدّل بموجب مرسوم رقم 6198 عام 2020، «إذا هدّد وباء بلاد الجمهورية كلها أو بعضها أو أخذ ينتشر فيها وكانت وسائل الوقاية المحلية غير كافية، فعلى وزارة الصحة أن تستصدر مرسوماً تعين فيه التدابير التي من شأنها أن تحول دون انتشار هذا الوباء. ويحدد هذا المرسوم صلاحية كل سلطة أو إدارة من السلطات والإدارات التي يعهد إليها تنفيذ تلك التدابير، كما يبين كيفية تأليفها واختصاصها ويمنحها إلى أجل معيّن السلطة اللازمة للتنفيذ».

يُستشفّ من هذا النص أن وزارة الصحة، بحكم القانون، تملك صلاحية مطلقة، وبموجب مرسوم، في تحديد تدابير الوقاية. وقد يعتقد البعض، للوهلة الأولى، بأن اللقاح المخصص لمكافحة «كورونا» من الصلاحيات التي يمكن استخدامها، بصورة جبرية أو إلزامية، في سياق المعالجة. إلا أن ما حدّده هذا النصّ من أحكام، في رأينا، يندرج في خانة الإلزام المجتمعي بشكل من الأشكال. لكنه لا يصل إلى درجة تكبيل الحرية الفردية وإلزام الأفراد به، لأن من حق الفرد، في نهاية المطاف، أن يختار ما يريد من العلاج، والجسد ملك صاحبه الذي يقرر أن يمدّه بما يريد، ولا سيما أن المادة العاشرة من القانون السالف ذكره حدّدت سقف الوقاية والتدابير الإلزامية عندما يتخذ المرض الانتقالي شكلاً وبائياً في قرية أو مدينة أو منطقة، بأن تقيم نطاقاً صحياً على المكان الموبوء وتمنع الدخول إليه أو الخروج منه والتجمعات فيه، ولم تتطرق إلى قيودٍ تهدّد الحرية الشخصية اللصيقة بجسد الإنسان وكيانه.

- ما يعزّز هذا المنحى من التحليل، هو ما جاء في «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» الذي التزم لبنان به، وذلك في المادة السابعة التي نصّت على أنه «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية، وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر».

يُستفاد من هذه المادة أنه لا يجوز، مهما كانت الأسباب، فرض اللقاح كتجربة طبية مستجدّة على أحد، ما لم يُحرز قبول الأشخاص. علاوة على أن الفقرة «ب» من مقدمة الدستور ألزمت الدولة اللبنانية بالمواثيق الدولية، وهو التزام دستوري لا يجوز تجاوزه ويعلو على القوانين والمراسيم!

تطبيقاً لذلك، فإن أي قانون أو مرسوم يُلزم المواطنين باللقاح مشوب بمخالفة دستورية واضحة تستوجب إبطال المرسوم أو القانون.

- بحسب المادة 8 من الدستور فإن الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون. ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون، وبالتالي هذه الصيانة أو الكفالة تجعل من أي إجراء يتعارض مع الحرية الشخصية، عُرضةً للإبطال أو الطعن!

كما أن القانون الذي أقره مجلس النواب بشأن تنظيم استخدام اللقاح، جاء خالياً من أي نصّ يُلزم به الناس باللقاح، على اعتبار أن مضمونه ارتبط أشد الارتباط بالمسؤوليات المترتّبة عن استخدام اللقاحات، افتراضاً من المشترع بأنها من مقتضيات الحق الشخصي ليس إلا.

وعلى ذلك، يُصبح اللقاح حرية تعود إلى أصحابها، يمكنهم استخدامها متى شاؤوا، حين انتفى النص القانوني الذي يُلزم استخدامه. إنما هذه المساحة من الحرية لا تُعفي الفرد من مسؤولية حماية نفسه ومجتمعه من الوباء، ولا تُعفي الحكومة من مسؤولية اتخاذ التدابير الفعّالة للوقاية من الأمراض الوبائية وعلاجها ومكافحتها، تطبيقاً لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

* كاتب وباحث في القانون الدستوري

تقرير

محاضر ضبط الكورونا: لم يحن وقت الردع بعد

راجانا حميّة

في الحادي والعشرين من الجاري، يكمل فيروس كورونا عامه الأول في لبنان. خلال تلك الفترة، مرت البلاد بـ«ذروات» دفعت السلطة الى اتخاذ قرارات للمواجهة، منها قرارات الإقفال العام التي أقرّتها اللجنة الوزارية لمكافحة كورونا ثلاث مرات والإقفالات «الموضعية» للبلدات التي كانت تشهد ارتفاعاً في أعداد الإصابات على مدى ثمانية أسابيع. وترافقت هذه القرارات مع جملة إجراءات أرادتها السلطات رادعة، لعل أهمها تقرير محاضر الضبط بحق المخالفين. تحت هذا العنوان، سطّرت القوى الأمنية والبلديات محاضر ضبطٍ وصلت مع الإقفال الأخير في كانون الثاني الماضي إلى ما يزيد على 150 ألف محضر. منها ما كان يفرض على المخالف إما دفعه مباشرة لدى مفارز السير أو عبر خدمة ليبان بوست، فيما عدد آخر كانت وجهته القضاء، وهي في الغالب المحاضر التي تنتظر تحديد عقوبتها من القاضي المولج بذلك.

منذ الإقفال الأول، وحتى آخر إقفال، كانت محاضر الضبط تسطّر «متل الشتي». هذا ما يقوله رئيس بلدية الغبيري معن الخليل، متحدثاً عن مئات المحاضر التي سجلتها البلدية وحدها في الفترة الأخيرة، وأرسلتها إلى محافظة جبل لبنان، تمهيداً لإرسالها إلى القضاء. وكذا، كانت تفعل بلديات أخرى بعد قرار وزارة الداخلية بإشراكها في «حملة» تسطير المحاضر. وعلى الضفة الأخرى، كان عناصر قوى الأمن الداخلي «يشتغلون»، فيما كانت شعبة العلاقات العام تتكفل بوضع «الجردة» التي تكاد تكون شبه يومية.

في آخر إقفال، أحصت الشعبة 20699 محضراً خلال ثلاثة أسابيع (من 14 كانون الثاني الماضي حتى الثالث من الجاري). وهو رقم لا يغطي الفترة التي استغرقها الإقفال، والتي قالت

> آلاف المحاضر بقيت حبراً على ورق لأنّ معظم المخالفين لم يدفعوها

بعض المصادر إن عدد المحاضر خلالها تخطى الثلاثين ألفاً. وفي هذا الإطار، وبحسب ما تورده شعبة العلاقات العامة عبر صفحتها الرسمية على موقع «تويتر»، فإن عدد المحاضر المحرّرة بحق المخالفين لإجراءات منع التجوال، كما إجراءات الوقاية من الفيروس، لامس الـ 160 ألفاً، أحيل منها ما يقرب من 30 ألفاً إلى القضاء، وإليها يضاف العدد المحال أيضاً من البلديات والذي لا رقم نهائياً لها. آلاف المحاضر «على مدّ العين والنظر»، بقيت مجرد حبر على ورق، وخصوصاً أن معظم المواطنين لم يدفعوها. هكذا، كانت المحاضر تسطّر... إلى الأدراج، وكذلك الحال بالنسبة إلى تلك التي ذهبت إلى القضاء، فقد بقيت هي الأخرى مجرد ورقة بلا قيمة، إذ لم يبتّ القضاة المولجون بذلك إلا في ما ندر، و«تحديداً أصحاب السيارات العمومية أو الفانات، وخصوصاً إن كانت آلياتهم محتجزة، وعندها يقوم القاضي بتسوية المحضر»، على ما يقول أحد الكتّاب في قصر العدل في بيروت. وغالباً ما تكون التسوية «بتخفيض قيمة المحضر». أما ما عدا ذلك، يمتنع قضاة محاكم السير عن النظر في تلك المحاضر، «ولا يعقدون الجلسات الخاصة بتلك المخالفات لتخفيف الازدحام»، على ما يضيف.

لكل تلك الأسباب، لم تحقق تلك المحاضر الغرض الذي من أجله سطّرت: الردع. ففي وقت كان فيه عنوان مراحل الإقفال ردع المواطنين من حدّة انتشار الفيروس، إلا أن طريقة التعاطي مع موضوع المحاضر كانت كفيلة بإحداث العكس، إذ كان كل إقفال يجرجر معه عدداً أكبر من المحاضر عن الإقفال الذي سبقه. أما السبب؟ فهو أن «المحاضر السابقة لم تردع أحداً، بدليل أنها لم تبتّ»، يضيف الكاتب في عدلية بيروت. فأين الردع في ذلك؟ المسؤولية هنا لا تقع على المواطنين الذين يتمادون بالمخالفة، وإنما على الدولة التي تتمادى في إهمالها. فكيف يعقل أن يكون الردع بعد عام كامل؟ يجيب الخليل متهكّماً «بدكن المخالف يتذكّر على شو كان المحضر»!

(مروان بوحيدر)

تحية

«العبد» الكريم

لم ألتقِ به سوى بضع مرّات منذ سنوات ليطبّبني في عيادته القديمة والمميّزة. منذ اللقاء الأول، لمستُ سريعاً كلّ ما كنتُ أسمعه عن نبله وذكائه وأكثر. جبلٌ من الحبّ والعلم والرقّة والرقيّ والحكمة و«رأس نبع» من العطاء اللامحدود. تاريخٌ في إنسان، كأنه لزمن أو من زمن آخر مضى ويحييه هو بحنّيته وكرمه وإنسانيّته وتفانيه للناس. كان انطباعي كلّما زرتُه أنّ ذاكرته (مهنيّاً وشخصيّاً) تقوى مع مرور السنوات والعقود العديدة. بطلٌ في معالجة الأمراض والأوجاع بحسم ودقّة وعناية.

قبل التعرّف إليه، لم أكن أعلم، إلّا من كتب التاريخ، بإمكانيّة مقايضة خدمة مهنيّة (طبّيّة أو غيرها) بالقليل ممّا توفّر لدى طالب الخدمة كمقابل غير ماليّ. لكنّ معلّمنا أثبت لنا بالممارسة الفعليّة أن وسيلة الدفع هذه ما زالت معاصرة. فكنتُ أرى أكياس خضار أو فاكهة تدخل الى عيادته حتى خلال المعاينات. عيادته كانت مدرسة حياة ومجتمعاً بحدّ ذاته. ووفق فلسفة حكيمنا الإنسانيّ، إذا لم يتسنّ لدى مرضاه حتّى أيّ مقابل متواضع جدّاً، مثل ما تقدّم ذكره، فلا بأس أبداً، بل على العكس أهلاً وسهلاً بهم وبالترحاب المعتاد المشرّف دوماً وبالإبتسامة العريضة المطمئنة. تجسيدٌ لكرامة الإنسان دون أي تمييز. كان ينتقد التخلّف الحضاريّ السائد في العديد من البلاد العربية والمسلمة معتبراً أنه يلزمنا مئات السنوات لكي نتخطّى حالة البؤس الراهنة.

برحيله يودّعنا أحد أعمدة هيكل بيروت ستّ الدنيا، وأحد رموز لبنان الحلو. عزاؤنا يكمن في أن رسالته، التي لطالما جسّدها في مهنته وحياته اليومية وتميّز بها، تطبع كلّ من عرفه أو حتى عاصره. عسى أن تنعكس ذكراه الطيّبة إيجابياً على الأجيال الصاعدة والمقبلة، من أطبّاء أو غير الأطبّاء، لأن نمطه المجيد ضرورة حيويّة ونموذج للشرق الغنيّ بطاقاته وحضاراته وأخلاقه وقِيَمه وفضائله. رحم الله حبيب الشعب وطبيب الفقراء والمستورين العزيز الدكتور عبد الكريم العلايلي. أقترح بتواضع أن تقوم نقابتا الأطبّاء في لبنان بالتقدّم بالطروحات الواجبة ومتابعتها وإجراء كلّ ما يلزم لتدريس أو إطلاع كافّة طالبي الطبّ أو الأطباء المتدرّجين على منهجه الإنسانيّ المتميّز في التعامل مع مرضاه ومعاونيه ليكون أمثولة خلقيّة ومهنيّة لهم.

المحامي الدكتور غدير العلايلي

*** توفّي الطبيب الدكتور عبد الكريم عبد الله العلايلي في 30 كانون الثاني 2021 عن عمر 94 عاماً، قضى منها نحو 70 عاماً كطبيب صحة عامة وأمراض نسائية، خصوصاً في عيادته الشهيرة في منطقة رأس النبع التي أسّسها حوالي عام 1956. وهو عُرف كـ«حكيم بيروت» و«طبيب الفقراء» نظراً لمساعدته الجميع، لا سيما المحتاجين.**

■■■

منبر

أكاديميون ظُلموا في تقاعدهم

داليا خريباني*

في خضم ما شهدته وتشهده الجامعة اللبنانية من اعتصامات وإضرابات وتعليق إضراب، وعهود ووعود، ومطالبات ومناشدات، متعاقدون أمضى بعضهم أكثر من خمس عشرة سنة في التعليم بالساعة، لكنهم لم يسمعوا إلا صدى صراخهم. لقد صُمَّت آذانُ المسؤولين في هذا البلد عن صوت وجعهم، ولم يلتفتوا إلى الفائدة والأهمية المرجوّتين للجامعة اللبنانية بدخولهم التفرغ، إذ أنّ عدداً قليلاً منهم مطّلع على الجامعة وأحوالها، أو لا يدرك أهمية الاستقرار الوظيفي للأستاذ الجامعي من أجل استمرارية المسار الأكاديمي السليم وديمومته.

في خضم كل ذلك، وأنا أسمع مناشدة زملائي المتعاقدين، ترجع بي الذاكرة إلى ما قبل 2014 حين كنت أيضاً متعاقدة مثلهم، وأستذكر وجوه «رفاق النضال» الذين تشاركنا معهم قضية نصرة الجامعة وتفرغ 2014. وساحة رياض الصلح ومستديرة الصياد شاهدتان على خطاباتهم لدعم الجامعة الأم وإنصاف المتعاقدين.

دخل الزملاء التفرغ بعد طول انتظار... لكنهم تقاعدوا منذ سنتين ولم يدخلهم مجلس الوزراء الملاك، كما جرت العادة وقضى العرف... لم يسعَ أحدٌ لحل قضية الزملاء المتفرغين المتقاعدين، فذهبت تضحياتهم وعطاءاتهم في الجامعة هباءً!

نعم لقد خذلّنا الزملاء، حين أصبح البعض منا في موقع القرار ولم يبذل جهداً في تحريك ملف الملاك. خذلّتُهُم السلطة حين انقضّت على قوانين الوظيفة العامة، وأهملت الجامعة اللبنانية ولم تستثمر في العلم.

لذا، أتوجه إلى وزير التربية ورئيس الجامعة والهيئة التنفيذية للرابطة بأن يضعوا ملفي الملاك والتفرغ في سلم أولوياتهم فعلا لا قولا، وأن يسعوا مع المعنيين لإيجاد حل سريع لهما حتى لا يغيب عنا أساتذة إمّا بالهجرة أو بالموت، ونخسر الجامعة الوطنية التي تمثّل شاطىء الأمان والثقافة والعلم لأكثر من ثمانين ألف طالب.

الرحمة والسلام للدكتور علي المعوش والدكتور فاسيلي البوجي اللذين ارتحلا عن هذه الدنيا دون أن يحصلا على حقهما في بلد لا يعطيك فيه المسؤول إلا كلاما.

عذرا من الزملاء المناضلين والمظلومين، فوطنٌ الحرف لم يقدّر أهلَ الحرف، ولم ينصفْ من صدح صوته دفاعا عن الجامعة الوطنية وأهلها وطلابها... غُبِنْتم في تقاعدكم؛ لكنكم منتصرون في رفعكم راية الحقوق والحرية!

***ممثلة الأساتذة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية**

على الغلاف

صنعاء تطلق المعركة رسمياً

تحرير مأرب «مسألة وقت»

رسمياً، أعلنت حكومة صنعاء أن قوّاتها باتت عند الأبواب الشرقية والغربية لمدينة مأرب. مؤكّدة أن استعادة المدينة باتت «مسألة وقت». يأتي ذلك فيما يُواصل الجيش و«اللجان الشعبية» تقدّمهما عند تخوم مركز المحافظة، على رغم الاستماتة المقابلة في صدّ هجومهما من دون نتائج. توازياً مع استمرار الهجمات الجوّية على الجنوب السعودي. تطوّرات تُعزّز دلالاتها المعطياتُ الآتية من وزارة الدفاع في «الإنقاذ»، والتي تُشدّد على أن المعركة باتت في نهاياتها ولا مجال للتراجع عنها

صنعاء ـ رشيد الحداد

أنهت حكومة الإنقاذ في صنعاء جميع الترتيبات لإدارة محافظة مأرب أمنياً واقتصادياً وإدارياً. وطمأنت سكان مدينة مأرب إلى أن عمليات قواتها، التي وصلت طلائعها إلى أبواب المدينة الغربية والشرقية خلال اليومين الماضيين، لن تستهدف المدنيين، وسوف تقتصر على المنخرطين عسكرياً مع تحالف العدوان. وأكدت أن تحرير مأرب أصبح «مسألة وقت فقط»، واعدةً الموالين لها في صفوف قوات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، باقتراب انتهاء معاناتهم. وبالتزامن مع إطباق قوات صنعاء على المدينة من أكثر من اتجاه، وتقدُّم الجيش و«اللجان الشعبية» في عدد من المواقع غرب مركز المحافظة وشماله، أعلنت وزارة الدفاع في حكومة الإنقاذ، لأوّل مرّة منذ بدء المرحلة الثانية من عملية «البنيان المرصوص» قبل أسبوعين، تقدُّم قوّاتها في تخوم مدينة مأرب، ووصولها إلى الأبواب الشرقية والغربية للمدينة. وخلال اجتماع استثنائي عُقد السبت الفائت، ناقشت الوزارة آلية حسم المعركة باستخدام كلّ الوسائل المشروعة، وأقرّت تشكيل لجنة للتواصل مع مَن سمّتهم «المغرَّر بهم» في صفوف قوات هادي، بعدما تلقّت أكثر من 250 طلباً من عناصر وضباط في تلك القوات في مأرب للعودة إلى صنعاء الخميس الماضي، مطمئنة هؤلاء إلى «العودة الآمنة».

رئيس الاستخبارات العسكرية في صنعاء، اللواء أبو علي الحاكم، الذي كان قد رفض أيّ ضغوط دولية لوقف التقدُّم نحو مدينة مأرب في 20 أيلول/ سبتمبر الماضي، معتبراً «قرار تحرير المدينة سيادياً»، و«التدخّل فيه خطّاً أحمر»، هدّد، السبت، بـ«قلب الطاولة على رأس المحتلّ في مأرب»، مشيراً إلى أن «من يقاتلوننا اليوم في مأرب ليسوا أبناء مأرب، بل سعوديون وإماراتيون وأميركيون ومرتزقة من بعض المحافظات، تمّ استقطابهم بالإغراءات المالية والتزييف الذي بات اليوم مفضوحاً». وكشف عن «تمكُّن استخبارات صنعاء من اختراق صفوف قوات هادي في جبهات مأرب كافة خلال الفترة الماضية»، مرجعاً ذلك إلى «انكشاف حقيقة وأهداف المعتدين». كما أكد أن الجيش و«اللجان» تمكّنا من «تحديد بنك أهداف لوجود تجمّعات قوات العدو»، وهما «برصدان تحرّكات قياداته».

ميدانياً، اشتدّت المواجهات بين طرفي القتال في شرق صرواح، حيث استطاعت قوات صنعاء السيطرة على منطقة الحماجرة بعد سيطرتها على قرية الزور. وفي اتجاه صحن الجن غرب المدينة، تقدّم الجيش و«اللجان» نحو منطقة الدشوش خلال اليومين الماضيين، وسط مقاومة عنيفة ومستميتة من قبل قوات هادي التي وقعت في كمّاشة في منطقة الدشوش ما بين نقطة شاهر وحمة الصديق، وتكبّدت خسائر في الأرواح، شملت قيادات عسكرية من الوزن الثقيل. وفي جبهات شمال مأرب الصحراوية، تمكّنت قوات صنعاء من فرض سيطرتها على قرن الصيعري وأم لفيفة ومواقع الجفير في جبهة العلم. وتحت ضغط النيران، انسحبت قوات هادي، السبت، إلى موقع حويشبان جنوب غرب موقع العلم الأبيض، محاولةً بذلك صدّ الهجمات على العلمَين الأبيض والأسود، وإعاقة تقدُّم الجيش و«اللجان» نحو قاعدة الروبك العسكرية، إلا أن قوات صنعاء استطاعت التقدُّم من محورين، لتسيطر على منطقة فريدة المحيطة بالعلم الأبيض، وتنقل المعركة إلى هناك.

تسبّب طيران «التحالف» بمقتله العشرات من القوات الموالية لهادي عن طريق الخطأ (أ ف ب)

> هدّد أبو علي الحاكم بـ«قلب الطاولة على رأس المحتلّ في مأرب»

بالتوازي مع ذلك، تسبّب طيران «التحالف»، الذي كثّف غاراته على جبهات مأرب المشتعلة في عدّة محاور، بمقتل العشرات من القوات الموالية لهادي عن طريق الخطأ، بعد نقل غرفة العمليات المشتركة لـ«التحالف» من مأرب إلى منفذ الوديعة في حضرموت، وهي الغرفة المعنيّة بالتنسيق بين الطائرات الحربية والقوات على الأرض. ووفقاً لمصادر في حكومة هادي، فإن 13 غارة جوية استهدفت مواقع ومجاميع تابعة لقواتها في مأرب خلال الأيام الثلاثة الماضية، قبل أن تشهد مواجهات أمس تراجعاً ملحوظاً في الغارات.

وكانت حكومة هادي، التي رمت بكلّ ثقلها العسكري في مأرب، ودفعت بعدد من المعسكرات بكامل قوّاتها من شبوة وحضرموت وأبين وتعز إلى المعركة، واستعانت بالمئات من المسلّحين القبليين وعناصر «القاعدة»، قد اعترفت بفشلها في صدّ هجوم قوات صنعاء على المدينة، مُلوّحةً، السبت، بالإعلان عن إنهاء التزامها بـ«اتفاق السويد»، وفتح باب التصعيد في محيط مدينة الحديدة التي تعيش حالة هدنة هشّة منذ عامين. وجاء هذا التلويح بعدما دعا عدد من ناشطي حزب «الإصلاح» (الإخوان)، والقائد العسكري في الساحل الغربي الموالي للإمارات طارق صالح، إلى إنهاء «اتفاق السويد» والتصعيد في كلّ الجبهات لتخفيف الضغط عن مأرب.

قد لا تحظى عمليات الاعتداء على فلسطينيي الـ48 بغطاء قانوني مباشر (أ ب ي ايه)

اعترافات أميركيّة

يومَ رضينا أن يقودنا سائق مخمور!

قبل تعيينه مبعوثاً خاصاً إلى إيران، كتب روبرت مالي، المدير السابق لـ"مجموعة الأزمات الدولية"، مقالة مشتركة مع ستيفن بومبر، مدير السياسة في المجموعة والمسؤول السابق في إدارة باراك أوباما، نُشرت في مجلّة "فورين أفيرز"، بعنوان "التواطؤ في المذبحة: كيف مكّنت أميركا الحرب في اليمن؟"، تُسلّط الضوء على الدور الكبير الذي اضطلعت به الولايات المتحدة منذ اللحظة الأولى لإعلان الحرب من واشنطن فجر الـ 27 من آذار/ مارس 2015. والمقالة التي كُتبت قبل إعلان الرئيس الأميركي، جو بايدن، إنهاء دعم بلاده للتحالف السعودي ـ الإماراتي الذي يقود هذه الحرب، كرّست هامشاً واسعاً لقرار الرئيس الجديد باعتباره تحصيل حاصل، لكون القرار شكّل أساساً في التسويق لسياسة بايدن الخارجية التي ستراعي قطعاً جزئياً مع تلك التي اتّبعها سلفه دونالد ترامب. يطرح الكاتبان مجموعة تساؤلات تدور في فلك "الموازنة بين القلق والطمأنينة" مع الحلفاء الخليجيين، وخصوصاً الإمـــارات، اعتقد المسؤولون الأميركيون أن دعمهم سيترجَم "اعتدالاً" على الأرض، وسيحدّ من الخسائر. وبحسب توجيه أوباما، يجب أن تخدم المساعدة الأميركية غرض حماية وحدة الأراضي السعودية، وهو ما يجعل المساعدة "دفاعية" في جوهرها.

ووسط ضبابية الجهود لاحتواء كارثة إنسانية متفاقمة، ما لم تفعله أميركا هو الانسحاب. في الأشهر الأخيرة من عهدها، اتّخذت إدارة أوباما عدداً من الخطوات لإحياء المسار الدبلوماسي، ومنها مبادرة جون كيري التي انتهت إلى الفشل. كان ذلك "قليلاً جداً ومتأخراً جداً"، بحسب الكاتبَين اللذين يعتبران أن بايدن يواجه معضلة في اليمن. فقد وقّع كبار أعضاء فريقه، بمَن فيهم وزير الخارجية أنتوني بلينكن، ومستشار الأمن القومي جايك سوليفان، رسالة في عام 2018 (وقع عليها الكاتبان أيضاً) يعترفان فيها بفشل سياسة إدارة أوباما في اليمن. كمرشّح للرئاسة، تعهّد بايدن نفسه "بإنهاء دعم الولايات المتحدة للحرب الكارثية التي تقودها السعودية في اليمن وبأن يأمر بإعادة تقييم علاقتنا" مع المملكة، كما تعهّد بالعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران. وهي تحرّكات ستؤدي حتماً إلى إثارة التوترات مع الرياض. ومع ذلك، يرى مالي وبومبر أن الإدارة "ملتزمة بإنهاء الحرب في اليمن والتفاوض على اتفاق متابعة مع إيران في شأن القضايا الإقليمية، وهي خطوات مهمّ، "انتهت إدارة أوباما، التي حاولت الابتعاد عن مشاكل المنطقة، جزءاً منها ومتواطئة مع أسوأ الصراعات فيها"، على حدّ تعبير مالي وبومبر. أوصى فريق أوباما لـ"الأمن القومي بالإجماع بالمضيّ قُدماً في مساعدة السعودية في حملتها. وأعلن البيت الأبيض أنه سمح بـ"توفير الدعم اللوجستي والاستخباري" لـ"التحالف"، عبر خلية تخطيط مشتركة سيتم إنشاؤها في الرياض. مع مرور الوقت، سيصبح واضحاً للأميركيين أنهم أساؤوا تقدير التحدّي الذي سيواجهونه للحدّ من العمليات السعودية وأثرها على المدنيين والعمليات الإنسانية. وإلى جانب دعم عبد ربه منصور هادي "الموثوق به في مكافحة الإرهاب" والتقرّب من الضرورة.

قامت الولايات المتحدة بدور كبير في اليمن منذ البداية؛ ففي محاولتها تجنّب صدع مع حليف

> وسط ضبابيّة الجهود لاحتواء كارثة إنسانيّة متفاقمة، مالم تفعله أميركا هو الانسحاب

وما يعنيه عملياً هذا التراجع المتأخّر.

حصلت السعودية سريعاً على ضوء أخضر أميركي لإطلاق حربها ضدّ اليمن. في نهاية آذار من عام 2015، جاء المسؤولون السعوديون بشتكون من مخاطر حركة "أنصار الله" ودعم إيران لها. لكن الرسالة التي نقلها هؤلاء إلى البيت الأبيض حملت طابع العجلة والتهديد بأن المملكة ستمضي بخطوتها منفردةً، بدعم أميركي أو من دونه، على رغم أنها كانت تنتظر الردّ بالإيجاب. ساد اعتقاد لدى المسؤولين الأميركيين بأن الرياض تبالغ في تقدير دور طهران، ولم يكن لديهم أوهام حول القدرات الهشّة للقوّات السعودية، على رغم تزويدها بسلاح أميركي حديث. ينقل مالي وبومبر عن مسؤول كبير سابق قوله: "كنّا نعلم أننا ربّما نركب في سيارة مع سائق مخمور". ومع ذلك، ركبت الولايات المتحدة، وفي اعتقادها، بحسب الكاتبين، أنه يمكنها تقديم توجيهات رصينة، فضلاً عن الإمساك بالعجلة عند الانجرار إلى معركة أوسع.

من هنا، بإمكان فريق بايدن "الإفادة من تجربة أوباما، ويمكنه أن يصبح أكثر تحفّظاً في شأن الظروف التي يكون فيها مستعداً لتقديم المساعدة". والمكان الجيّد للبدء هو أسس الشراكات الأمنية الأميركية في الخليج، كما يعتقد مالي وبومبر. أعطت واشنطن ضمانات بعيدة المدى بأنها ستدافع عن السعودية ودول الخليج الأخرى، "ورتّبت لوضع ترسانة كبيرة من الأسلحة الأميركية في يد الخليجيين. بسبب الطريقة التي تنمّ فيها هيكلة تلك الشراكات، فعندما تختار إحدى هذه الدول أن تشنّ حرباً غير حكيمة، وخصوصاً عندما يكون هناك منطق دفاعي، ستواجه الولايات المتحدة خياراً صعباً. هل ينبغي أن تنضمّ إلى الجهد الحربي لإظهار أنها وفيّة لضماناتها ومحاولة التأثير على كيفية استخدام أسلحتها؟ هل ترفض المشاركة مع الاستمرار في السماح بتدفق الأسلحة والمساعدات؟ أم ينبغي عليها قطع الدعم والمجازفة بتمزيق علاقاتها مع شريك إقليمي، مع الاعتراف بأن موزّدي الأسلحة المتحملين الآخرين مثل الصين أو روسيا أو تركيا قد يتدخّلون؟". هذه هي نوعيّة الأسئلة التي يجب دراستها في إعادة تقييم العلاقات الأميركية ـ السعودية التي وعد بها بايدن، يقول مالي وبومبر. وفي قلب تلك المراجعة، سيكون حساب "أيّ من المسارَين يخدم مصالح الولايات المتحدة بشكل أفضل؟".

(الأخبار)

فلسطين

أزمة «فتح» تتعمّق: البرغوثي متمسّك بالترشّح

بعد سنوات من إهمالها له وتركها إيّاه وحيداً في المواجهة داخل السجن، تريد «فتح» الرسمية من مروان البرغوثي، اليوم، ألّا يخرّد خارج السرب. طلبٌ لا يبدو إلى الآن مقبولاً لدى الأسير الذي يؤكّد المقرّبون منه أنه لا خيار أمامه سوى الترشّح للرئاسة، خاصّة في ظلّ تراجع حظوظ عقد تبادل جديد وكبير للأسرى مع العدو، ما يجعل خوض الانتخابات السبيل الوحيد للخروج.

غزة ـ رأفت اللّه ـ الأخبار

تتوجّه الأنظار نحو سجن «هداريم» حيث يقبع القيادي في حركة «فتح»، مروان البرغوثي. زيارات جرت إلى السجن آخرها لعضو «اللجنة المركزية للحركة» حسين الشيخ، وأخرى مرتقبة إليه يُدشّنها أمين سرّ «المركزية» جبريل الرجوب، على أنها لن تكون الأخيرة كما يصف عضو «المجلس الثوري لفتح»، حاتم عبد القادر. ويقول: «هي زيارات استطلاعية للمناقشة والتشاور حول تشكيل قائمة فتحاوية لانتخابات المجلس التشريعي». لكن زيارة الخميس الماضي لم تكن عادية، علماً أن الشيخ عمل يوماً تحت إمرة البرغوثي قبل أن يُحكم الأخير بمؤبّدات خمسة، ويتولّى الأوّل الملفّ الأساسي في التنسيق مع العدو الإسرائيلي. وأورد الإعلام العبري، الذي اهتمّ بالزيارة، عدّة تفاصيل حولها، من بينها ما نقلته القناة «الـ13» عن مصادر فلسطينية من أن خلافات نشبت بين الضيف والزائر الذي جاء بصفته مبعوثاً من رئيس السلطة، محمود عباس. فالأخير عرض صفقة قوامها تنازل «أبو القسام» عن خوض الانتخابات الرئاسية، وأيضاً عن الترشّح باسم «فتح» بصورة منفصلة في البرلمان، مقابل مليوني دولار لعائلته وحجز عشرة مقاعد له ولِمَن يختاره، وهذا ما رفضه الأسير.

تقول مصادر «فتحاوية» لـ«الأخبار» إن الشيخ حاول إقناع البرغوثي والتخلّي عن فكرة الرئاسة، علماً أن البرغوثي سبق أن وضع شرطَين لذلك: الأول استشارته في الأسماء كافة التي ستضاف إلى القائمة وألّا يُستبعد أيّ من القيادات الموالية له منها، والثاني أن يتمكّن من الاستقالة من «التشريعي» والترشّح للرئاسة في حال رغب. معادلة يُستشفّ منها إصراره على الترشّح للرئاسة، وهو ما يؤكده عبد القادر بقوله: «البرغوثي لا يرغب في الترشّح لانتخابات التشريعي، بل أن تشارُكه مع تيار دحلان سيُسهّل على خصومه في «المركزية» مهاجمته، مع أنه يدعو إلى قائمة موحّدة تشمل الجميع.

في المقابل، تفيد مصادر في تيار دحلان بأن الأخير لا يتحمّس لدعم مروان في ترشّحه للرئاسة، إن لم يدعم الأخير قائمة «الإصلاحي» في الانتخابات البرلمانية. لكن «أبو القسام» يقدّر وجود أصوات من الفصائل يمكن أن تصبّ في رصيده بما في ذلك القوى الإسلامية، وتحديداً «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، فضلاً عن كون الأولى على تواصل معه في هذا الشأن. وحول إمكانية التحالف مع «حماس»، قال عبد القادر إن هناك تقارباً بين الأسير والحركة في الإطار الوطني، ولذلك لا مانع من مثل هذا التحالف. لكن ترشّح البرغوثي للرئاسة أو دعمه قائمة منفصلة للتشريعي ليس المعضلة الوحيدة أمام «فتح»، فالمعلومات تشير إلى رغبة لدى قيادات من «الحرس القديم» في الترشّح بقائمة منفردة. وتوضح مصادر أخرى أن هذه القائمة يتصدّرها نبيل عمرو، ويدعمها عضو «المركزية» أحمد قريع، إلى جانب قيادات سابقة. وتضيف المصادر أن عمرو يُجري مشاورات داخلية لبلورة قائمة أخرى خوفاً من أن تكون قائمة «المركزية» دون المستوى المطلوب.

هكذا، تعود «أمّ الجماهير»، كما تصف نفسها، لتجد أربع قوائم شبه معلنة هي: الرسمية ودحلان والبرغوثي (الشبابية) و«الحرس القديم»، فضلاً عن إمكانية ترشّح قيادات سابقة في قوائم منفردة أو مع فصائل أخرى. كما أنه ليس واضحاً مصير رئيسَي الحكومة السابقَين لمحمد اشتية، أي رامي الحمد الله وسلام فياض، خاصة مع الحديث عن اتصالات لبلورة قوائم للشخصيات القيادية التي عملت في صفّ عباس. مع هذا، تبقى الأزمة الكبرى هي ترشّح البرغوثي الذي يحصد أعلى الأرقام مقارنة بغيره، وهنا، تُشكّك قيادات «فتحاوية» في ذلك، قائلة إنه من المبكر مناقشة هذا الأمر مع «أبو القسام»، لا سيما أنه حتى الآن ليس هناك مرشح رسمي للحركة للرئاسة.

> استجدّت قائمة رابعة في الحركة تعود إلى «الحرس القديم»

يؤكد اعتماد قائمة فتحاوية موحّدة من اللجنة المركزية يجري اختيارها على أسس ديموقراطية... هو يفكّر في الرئاسة وهذا ليس هدفاً شخصياً، بل جاء طبقاً لاستطلاعات الرأي الأخيرة التي تشير إلى أنه المرشّح الأقوى». وعن الاتصالات التي يجريها القيادي المفصول من الحركة، محمد دحلان، لإقناع الأسير بالنزول في قائمته، ينفي عبد القادر ذلك، بل يستبعد أن يقبل البرغوثي هذا العرض، خاصة

رفض البرغوثي العرض الذي حمله الشيخ واضعاً شرطين لترؤس قائمة «فتح» البرلمانية (أ ب ي ايه)

ملف

عشر سنوات مرّت على انتفاضة البحرينيين ضدّ نظام آل خليفة. عشر سنوات سعى فيها الأخير بكلّ جهده إلى مأسسة عملية القمع، حتى اضحت شاملة ومتجذّرة ومحيطة بالحراك من المنافذ كافة. توازى ذلك مع عمل حثيث على تصعيد مسار التطبيع، وصولاً به إلى المرحلة العلنية، حيث يريد النظام بلوغ مستوى «الاسرلة والتهويد»، كوسيلة لبقائه بوجه الرفض الشعبي المستمرّ له

عقد على «انتفاضة البحرين»
وصْفة آل خليفة لمأسسة القمع

باقر درويش *

في 3 كانون الثاني/ يناير 1922، صدرت مذكّرة سرّية «رقم C-1» عن الوكالة السياسية البريطانية في البحرين، أعدّها المعتمد السياسي الرائد «سي. كيه. ديلي»، بعد اضطرابات عديدة حدثت في البلاد، بعنوان: «بعض نماذج الظلم الذي يلحق بالمواطنين البحرينيين من العائلة الحاكمة في البحرين»، وورد في الفقرة 18 التالي: «وقعت جريمة سياسية مؤخّراً في سترة، وجريمة أخرى قرب النعيم، ولكن لم يتمّ اعتقال أحد باستثناء اقرباء الأشخاص المقتولين الذين تمّ تهديدهم لمنعهم من تقديم شكوى، ومنذ ثلاثة أسابيع، ارتكب الشيخ خالد، أخو الحاكم، جريمة سياسية أخرى ولم تجر أيّ اعتقالات». يمتلئ أرشيف الوثائق البريطانية بالكثير من التقارير التي

> تحوّلت مراكز الاحتجاز إلى ساحة أخرى من ساحات الانتقام السياسي

> تُوثّق ما كان يتمّ توصيفه بالجرائم السياسية، وهي جزء من الذاكرة الوطنية التي تشتغل السلطات البحرينية على تزوير وقائعها أو تغييبها في مناهج التعليم الرسمي، أو في إصدارات «هيئة البحرين للثقافة والآثار».

وبعيداً عمّا يرد من معلومات تاريخية حول تطوّر حركة الاحتجاج داخل البحرين، تهفّني هنا الإشارة إلى التحديث السلطوي لآليات القمع السياسي منذ عام 2011. في التقرير أعلاه من سنة 1922، يثبت أن السلطات لجأت إلى استهداف أقارب الضحايا بدلاً من ملاحقة الجناة وتحقيق العدالة. كما عمدت إلى تمييع الإجراءات الرسمية التي ستطاول لاحقاً من تورّط في جريمة سترة على سبيل المثال. إذ يرد في أرشيف الوثائق البريطانية، في «ملف 4/9» المعنون بـ«تطبيق الإصلاحات في البحرين» التوصيف التالي: «نتيجة للهجوم السابق على سترة من قِبَل أبناء خالد بن علي، صدرت عقوبة خفيفة لجريمة خطيرة للغاية، وهذا سيُشجّع على مزيد من الغضب: الأوّل في الهند على نفقة البحرين، وربّما يعيش في راحة أكبر من السابق، أمّا الثاني فتمّ نفيه إلى مكان يبعد أربع ساعات؛ لذلك يمكن القول إنه أفلت من كلّ العقاب».

ما بعد 2011

تكاد البحرين تكون الدولة الأولى خليجياً في كمّ التقارير الحقوقية التي تُوثّق الانتهاكات الجسيمة فيها، ولكنها تمتاز أيضاً بوسائل الالتفاف والتحايل على ما يصدر من إدانات دولية، في الوقت الذي تعمل فيه على الانتقال بواقع البحرين إلى دولة أمنية بشكل مؤسّساتي. منذ صدور «تقرير بسيوني» (رئيس اللجنة البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق محمود بسيوني) في عام 2011، والسلطات الرسمية تشتغل على تطوير منظومة القمع السياسي. في البدء وجدت نفسها بحاجة إلى رافعة تشريعية للالتفاف على أيّ إدانات قانونية؛ فعمدت إلى استصدار عدد من التشريعات لتحقيق التالي:

- تغليظ العقوبات بحقّ السجناء السياسيين، مثل أحكام الإعدام في قانون القضاء العسكري.
- توفير الغطاء القانوني لبعض الانتهاكات - مثل الاختفاء القسري - من خلال قانون الإرهاب.
- استحداث نيابة الجرائم الإرهابية، والتي كانت بمثابة عودة إحياء قانون أمن الدولة، ولا سيما بتعيين أحمد الحمادي رئيساً لها، وهو أحد ضبّاط أمن الدولة المتّهمين بالتعذيب في تسعينيات القرن الماضي، فضلاً عن تحويل القضاء إلى مسرح لسياسة الإفلات من العقاب؛ حيث لا يتمّ الاكتراث بما يرد من شكاوى الضحايا حول تعرّضهم للتعذيب.

من الأمثلة التي وقعت في 25 يونيو/ حزيران 2018، قال السجين السياسي فاضل محمد جعفر، للقاضي علي خليفة أحمد الظهراني (نجل رئيس مجلس النواب السابق)، أثناء محاكمته، إنه تعرّض للتعذيب، وإنه لا يعرف المتّهم معه في القضية نفسها (عادل أحمد)، لكنه من شدّة التعذيب قال بأنه معه على رغم أنه لم يلتقِ به قبل ذلك، وبأنه لم يستطع نفي التهم الموجّهة له في النيابة لتعرّضه للتهديد في التحقيقات الجنائية بتجديد وجبات التعذيب إذا غيّر أقواله، فردّ عليه الظهراني: ولكنك اعترفت، ليحكم عليه لاحقاً بالسجن المؤبّد وإسقاط الجنسية في ما عُرفت بقضية «أنبوب نفط بوري».

وعلى صعيد الجمعيات السياسية المعارضة - والسلطة منذ البداية ترفض توصيف الأحزاب السياسية -، عمدت الحكومة إلى التدرُّج في كتم أنفاس المعارضة السياسية في الداخل. في البدء، اشتغلت على اعتقال عدد من قيادات المعارضة، ثمّ عمدت إلى تحريك الدعاوى القضائية التي تخلّلتها قرارات بإيقاف نشاط الجمعيات بشكل مكرّر، كما حدث لكلّ من «الوفاق» و«وعد» و«أمل»، وصولاً إلى حلّ «الوفاق» و«وعد» لاحقاً، فضلاً عن تجريم التواصل الدبلوماسي مع الوفود الخارجية. أمّا الخيار الأكثر خطورة فهو تشريع قانون العزل السياسي قبل انتخابات 2018، قبل للنشطاء، والمنع من السفر، ثمّ تزويد المؤسّسات التي أنشأتها السلطات، مثل «الأمانة العامة للتظلّمات» الأهلية باشتراط التدقيق الأمني، حيث بدا واضحاً أنّ هذه الإجراءات تستهدف شطب كلّ فرد، ممّن ينطبق عليه قانون العزل السياسي، من فرصة العمل في مؤسّسات المجتمع المدني والمنظّمات الأهلية.

وفي قبالة التضييق على المؤسّسات السياسية والحقوقية، خصوصاً بعد إحالة مهمّة تجميد أنشطة أفراد هذه المؤسّسات إلى جهاز الأمن الوطني، الذي اعتمد عدّة وسائل: التعذيب والتحرّش الجنسي والصعق الكهربائي في غرف التحقيق، واستهداف المصالح الشخصية للنشطاء، والمنع من السفر، ثمّ تزويد المؤسّسات التي أنشأتها السلطات، مثل «الأمانة العامة للتظلّمات» أو «وحدة التحقيق الخاصة» أو «المؤسّسة الوطنية لحقوق الإنسان»، بالدعم المالي المفتوح تحت متابعة وزارة الداخلية، من أجل استصدار تقارير مضلّلة حول الواقع الحقوقي، والتواصل مع هيئات الأمم المتحدة والوفود الأجنبية، ولكنها على رغم ذلك فشلت في أداء مهامها، وهي لا تحظى بأيّ مصداقية أمام المجتمع الحقوقي الدولي.

وبالطبع، فإن مراكز الاحتجاز في البحرين تحوّلت إلى ساحة أخرى من ساحات الانتقام السياسي؛ حيث عمدت إدارة السجون إلى رهن الحقوق الدنيا للسجناء باستصدار الإذن الأمني للموافقة عليها، مثل أداء الشعائر الدينية، ولا يزال السؤال مطروحاً: كيف سيكون تعاطي الجهات الرسمية مع السجناء لو تفشّى «فيروس كورونا» في السجون؟ وخصوصاً أن الحرمان من العلاج هو إحدى الوسائل الفضلى للتعذيب طوال السنوات الماضية، فيما يشتكي السجناء السياسيون من الإهمال الصحي.

أمّا التحديث الأخير لمسلسل القمع، فهو المرسوم الملكي الصادر بحقّ الأوقاف الجعفرية، والذي وسّع من صلاحيات مجلس الإدارة الخاضع لإرادة الديوان الملكي، واضعاً مئات الهيئات الوقفية بما تملكه، من موازنات مالية وشؤون تنظيمية خاصة بإدارة الشأن الديني، تحت هيمنة القرار السياسي الرسمي بخلاف مقرّرات الفقه الجعفري. خطوة من شأنها تسريع وتيرة الاضطهاد الطائفي في البلاد، الأمر الذي دفع بآية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم، في بيانه قبل أيام، إلى أن يدعو كل اشتراك الجميع في إنكار هذا القرار السياسي بنحو مكرّر.

* رئيس منتدى البحرين لحقوق الإنسان

تكاد البحرين تكون الدولة الاولى خليجياً في كمّ التقارير الحقوقية التي تُوثّق الانتهاكات الجسيمة فيها

«الأسرلة» وسيلةً للبقاء

حسن قمبر *

مثّل يوم الـ14 من شباط/ فبراير 2011 في البحرين صرخة شعبية عارمة في وجه النظام الحاكم، للمطالبة بالعقد الدستوري بين الحاكم والمحكوم، والذي انقلب عليه ملك البلاد. صرخةٌ جاء الردّ عليها في صورة قمع وحشي لبقول: «لا عقد لكم عندي، ولا عهد بيني وبينكم». مرّت عشر سنوات على انطلاق «ثورة فبراير»، حافلةً بمختلف الأحداث، لكن السنة الأخيرة حملت في روزنامتها خلاصة الأعوام السابقة وثقلها، من متغيّرات على المستوى الشعبي، وعلى مستوى «القصر الملكي» وقراراته على الصعيدين الداخلي والخارجي، وما يدور في أروقة بيت الحكم.

قد يبدو القصر أكثر هدوءاً بعد رحيل رئيس الوزراء السابق وعمّ الملك، وتولّي نجل الأخير زمام أمور ولاية العهد ورئاسة الوزراء. تحوّل علّق عليه البعض آمال التغيير وبدء مرحلة جديدة من «المصالحة

(أ ف ب)

السياسية» ربّما؛ إذ يُعدّ رئيس الوزراء السابق «زعيم مرحلة أمن الدولة» في القرن الماضي، واحد أبرز مؤسّسي «القبضة الحديدية الأمنية»، وخصماً شرساً لزعيم الجناح المُتشدّد في العائلة الحاكمة «المعروف بالخوالد»، وهو وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد آل خليفة ومَن يتبعه. على أن ذلك لا يعني انتهاء «صراع العروش»، إذ يجب على ولي العهد، الملك المستقبلي، مضاعفة جهوده لمواجهة وزير الديوان مجدّداً، بعد أن مثّل الأخير حجر عثرة أمام تمدّد صلاحيات رئيس الوزراء الراحل وهيمنته.

لقد اختزلت "منظّمة العفو الدولية"، في تقريرها الأخير، المشهد السياسي تقريباً، ووصفت كيفية تعاطي النظام مع ثورة البحرين بأخذها نحو مسار مُروّع خلال الأعوام العشرة الماضية، وتبديد حلم الآف البحرينيين بالإصلاح والتغيير السياسي. وسهّل ذلك الصمتُ المشين لحلفاء السلطة من دول الغرب، ولا سيّما المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، فيما يبدو من الصعب

> مثّل الاتجاه نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني إحدى أدوات مواجهة الحراك الشعبي

حالياً تخمين مستقبل سلوك الإدارة الأميركية الجديدة، النسخة المحدّثة من إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، المعاصر لانطلاق شرارة الاحتجاجات عام 2011.

سلاح التطبيع

أشرنا في مقالات سابقة في «الأخبار» إلى بعض استراتيجيات النظام في مواجهته الحراك الشعبي طيلة السنوات الماضية، وأبرزها الاتجاه نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني عبر مختلف القنوات، وتعدّد أوجه التعاون اللوجستي معه أمنياً واقتصادياً، ثمّ الانتقال بشكل متسارع إلى المستوى الدبلوماسي. تحضر، هنا، اللقاءات التي جمعت الملك حمد بن عيسى وحاخامات يهود متطرّفين في منتصف تسعينيات القرن الماضي في مدينة نيويورك، وما تلى ذلك من جهود تقارب قام بها وزير الخارجية السابق خالد بن أحمد آل خليفة ونظيرته في الكيان تسيبي ليفني، وصولاً إلى التمهيد الآن لتهويد المجتمع البحريني تدريجياً، بعد توقيع «عقد التطبيع» رسمياً منتصف أيلول/ سبتمبر 2020 في البيت الأميركي. وممّا تجدر الإشارة إليه، في هذا الإطار، هو دور ابنة زعيم الجالية اليهودية في البحرين، سفيرة المنامة السابقة في واشنطن هدى نونو، على رغم تحرّكها خلف الكواليس حتى هذه اللحظة. اختلفت، إذاً، آليّات التمهيد للتطبيع، لكن النتيجة والأهداف واحدة، ولم تكن اللقاءات وغيرها من صور «البروتوكول الدبلوماسي» إلّا ستاراً «للبروتوكول الفعلي» لإنجاح العملية بشكلها الحالي.

* إعلامي بحريني

تقرير

ترامب «زعيماً» للجمهوريّين
لقد بدأنا للتوّ!

قد لا تكون البراءة الثانية، التي حصّلها دونالد ترامب في مجلس الشيوخ، سوى تكريس لنفوذه داخل الحزب الجمهوري. محصّلةٌ سرعان ما جاءت ترجمتها على لسان ترامب نفسه، الذي أعلن مواصلة «الرحلة الرائعة لتحقيق عظمة أميركا»

"حركتنا التاريخية والوطنية والجميلة لجعل الولايات المتحدة عظيمة مجدّداً بدأت لتوّها"، العبارة للرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، ترحيباً بتبرئته في مجلس الشيوخ، أول من أمس، من تهمة "الحضّ على التمرّد" إثر أعمال العنف التي شهدها مقرّ "الكابيتول" في السادس من كانون الثاني/ يناير الماضي، بعدما أيّد 57 عضواً في المجلس إدانته مقابل رفض 43، ما عنى عدم توافر غالبية الثلثين المطلوبة للإدانة. بناءً على عبارة ترامب، فقد بدأ عهده الجديد والمختلف، بمجرّد تبرئته، أي "في الأشهر المقبلة، لدى الكثير لاشتراكه معكم، وأنا أتطلّع إلى مواصلة رحلتنا الرائعة معاً لتحقيق العظمة الأميركية لشعبنا بأجمعه"، على حدّ تعبيره.

بمعنى آخر، ووفق ما رأته وسائل إعلام أميركية، فـ"من خلال تبرئة دونالد ترامب، ضمن الحزب الجمهوري استمرار سيطرة الرئيس السابق عليه"، وهو ما لا يحتاج إلى تفسيرات كثيرة، وخصوصاً إذا ما أخذت في الاعتبار ردود الفعل السلبية التي تعرّض لها أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريون السبعة الذين أيّدوا إدانة ترامب في محاكمة عزله. ففي لويزيانا، صوّتت اللجنة التنفيذية للحزب الجمهوري بالإجماع على توجيه اللوم إلى السيناتور بيل كاسيدي، الذي أعيد انتخابه في تشرين الثاني/ نوفمبر. وقال المدعي العام الجمهوري للولاية، جيف لاندري، إن كاسيدي "وقع في الفخ الذي نصبه الديموقراطيون ليهاجم الجمهوريون الجمهوريين". كذلك، واجه السيناتور ريتشارد إم بور من نورث كارولينا، وباتريك جيه تومي من ولاية بنسلفانيا، التوبيخ في ولايتيهما. ووصف رئيس الحزب الجمهوري في بنسلفانيا، لورانس تاباس، المحاكمة بأنها "سرقة غير دستورية للوقت والطاقة، لم تفعل شيئاً على الإطلاق لتوحيد الشعب الأميركي أو مساعدته". وأضاف: "أشارك خيبة أمل العديد من قادة القاعدة الشعبية لدينا والمتطوّعين من صفوف السيناتور تومي اليوم". وفي كارولينا الشمالية، رأى رئيس الحزب الجمهوري للولاية، مايكل واتلي، أن تصويت بور كان "صادماً ومخيّباً للآمال". وأعرب النائب دان بيشوب، الجمهوري عن ولاية كارولينا الشمالية، بدوره، عن

> وجّه ماكونيل انتقادات لاذعة لترامب، معتبراً إيّاه «مسؤولاً» عن اعتداء «الكابيتول»

دعمه للرقابة على بور.

من جهته، وجّه زعيم الأقلّية الجمهورية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، انتقادات لاذعة لترامب، على رغم تصويته على تبرئته، معتبراً الرئيس السابق "مسؤولاً" عن اعتداء 6 كانون الثاني/ يناير. وقال ماكونيل، في خطاب عقب التصويت: "لا شكّ في أن ترامب مسؤول عملياً وأخلاقياً عن إثارة أحداث ذلك اليوم". وأضاف: "هؤلاء المجرمون كانوا يحملون راياته. يُعلّقون أعلامه، ويصرخون بالولاء له". ووصف تصرّفات ترامب التي أدّت إلى ذلك الاعتداء بأنّها "تقصير مشين في أداء الواجب". وذهب أبعد من ذلك، مشيراً إلى أن الرئيس السابق قد يواجه اتّهامات الآن بعدما ترك منصبه. وتابع: "الرئيس ترامب لا يزال مسؤولاً عن كلّ ما فعله عندما كان في منصبه، لم يُقبل من أيّ شيء بعد". مع ذلك، أكد الجمهوري المتحدّر من ولاية كنتاكي أنه صوّت لتبرئة ترامب، لأن من غير الدستوري، على حدّ قوله، أن تتمّ إدانة رئيس في محاكمة عزل بعد تركه لمنصبه.

الغضب الجمهوري من الأعضاء الذين صوّتوا لمصلحة إدانة ترامب، انعكس خيبة لدى الديموقراطيين، بسبب عدم تمكّنهم من جمع ما يكفي من الأصوات للإدانة. وفي هذا الإطار، علّق الرئيس جو بايدن بالقول: "في حين أن التصويت النهائي لم يؤدّ إلى إدانة، فإنّ جوهر التهمة ليس محلّ خلاف". وأضاف: "هذا الفصل المحزن من تاريخنا ذكّرنا بأن الديموقراطية هشّة. يجب الدفاع عنها دائماً. يجب أن نكون على الدوام يقظين". أمّا رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، التي استُهدفت علانية من قِبَل مثيري الشغب وتمّ إجلاؤها من مبنى "الكابيتول"، في 6 كانون الثاني/ يناير، فقد وصفت أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريّين الذين صوّتوا لمصلحة تبرئة ترامب بأنهم "جبناء". وقالت إن "رفض الجمهوريّين في مجلس الشيوخ تحميل ترامب مسؤولية إثارة تمرّد عنيف للتشبّث بالسلطة سيُصبح واحداً من أحلك الأيّام وأكثر الأعمال المخزية في تاريخ أمّتنا".

وكان مجلس الشيوخ قد بدأ، في وقت سابق السبت، الاستماع إلى المرافعات الختامية في إطار محاكمة ترامب. وقبل الانتقال إلى المرافعات النهائية، تعطّلت الإجراءات لبضع ساعات، بعدما أعلن المدّعون الديموقراطيون في مجلس النواب، في خطوة مفاجئة، نيّتهم استدعاء الشهود إلى المحكمة. وقال زعيم فريق المدّعين الديموقراطيّين في المحاكمة، جيمي راسكين، إنه ينوي استدعاء نائبة جمهورية للإدلاء بشهادتها، لكنه اتّفق في نهاية المطاف مع محامي الدفاع عن ترامب على الاكتفاء بتسجيل شهادتها ضمن الأدلّة. وردّ فريق الدفاع عن ترامب على التهديد باستدعاء بيلوسي ونائبة الرئيس كامالا هاريس، وغيرهما من الشهود.

(الأخبار، أ ف ب)

بايدن يطلق معركة «بيع الأسلحة»

دعا الرئيس الأميركي، جو بايدن، الكونغرس، أمس، إلى التحرّك "فوراً" لإصلاح تشريعات بيع الأسلحة النارية في البلاد، في الذكرى الثالثة لحادثة إطلاق نار داخل معهد في باركلاند في ولاية فلوريدا. وقال، خلال تصريح في ذكرى الهجوم الذي أوقع 17 قتيلاً في 14 شباط/ فبراير 2018، إن "هذه الإدارة لن تنتظر إطلاق النار الجماعي القادم" للتحرّك. وأضاف: "أدعو الكونغرس اليوم إلى سنّ إصلاحات سليمة في ما يتعلّق بالسلاح"، مطالباً بفرض مراجعة سجلّات المشترين "في كلّ عمليات البيع". وحظر الأسلحة الرشاشة وشواحن الذخيرة عالية السعة. وأيّدته رئيسة مجلس النواب الديموقراطية، نانسي بيلوسي، بالقول: "سنسنّ هذه القوانين وقوانين أخرى من شأنها إنقاذ الأرواح"، واعدة بـ"تحقيق الإنجازات التي يطلبها ويستحقّها سكان باركلاند والشعب الأميركي". وذهب بايدن أبعد من ذلك، معتبراً أنه يجب أن "نضع حدّاً لحصانة مصنّعي الأسلحة الذين يضعون عن دراية أسلحة حرب في شوارعنا".

(أ ف ب)

وصفت بيلوسي اعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين الذين صوّتوا لمصلحة تبرئة ترامب بأنهم «جبناء» (أ ف ب)

تقرير

أدّى ماريو دراجي، الرئيس السابق للبنك المركزي الأوروبي، اليمين الدستورية كرئيس لوزراء إيطاليا، بعدما ألّف حكومة وحدة وطنية من الأحزاب السياسية الرئيسة، وحظي بتأييد الاتحاد الأوروبي. وفي ظلّ أعمق أزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية تعاني منها الجمهورية منذ الحرب العالمية الثانية، لا يبدو أن لدى «سوبر ماريو» - كما لُقّب - حلولاً للمشاكل الصعبة التي تواجه العمّال الإيطاليين

«سوبر ماريو» الإيطالي: لا حلول لأزمة النظام

لندن ـ **سعيد محمد**

تقاطع الضعف التقليدي للاقتصاد الإيطالي في السنوات الأخيرة مع التأثيرات السلبيّة المترتّبة على جائحة "كوفيد - 19"، للتسبُّب في انكماش اقتصادي حادّ خلال العام الماضي. ويتوقّع بنك إيطاليا المركزي ارتفاع حالات الإفلاس بنسبة 60 في المئة هذا العام. وكان فَقَدَ أكثر من نصف مليون إيطاليّ وظائفهم، على رغم قرار حكومي بتجميد تسريح العمال، لا يزال ساريباً إلى الآن. لكن هذا التجميد المؤقّت لن يستمرّ طويلاً - يُتوقّع رفعه نهاية آذار/ مارس المقبل -، ما سيُسقط ربع الإيطاليين على الأقلّ في براثن الفاقة والجوع. كذلك، تسبّب الوباء الذي ما زال متفشّيًا في البلاد بوفاة أكثر من 93000 شخص، لتتربّع إيطاليا على رأس دول الاتحاد الأوروبي في عدد الضحايا، ولتكون الثانية فقط بعد بريطانيا في مجمل القارة الأوروبية. أمام مثل هذه الأزمة المعقّدة، ظهرت حكومة جوزيبي كونتي (الثانية)، المفتقرة إلى الفلسفة السياسية - تماماً مثل سابقتها -، كلجنة من البورجوازيين الذين يديرون البلاد على سبيل المجاملة وحُسن النيّة والخدمات المتبادلة من دون وجود الإرادة أو القدرة على مواجهة الأنواء. لكن اللحظة الحاسمة التي لم يعد بعدها ممكناً استمرار تلك الحكومة، أتت بعد فشل التوافق في البرلمان على الكيفية التي ستنفق فيها إيطاليا حصّتها المقرّرة من أموال "صندوق التعافي من الكارثة" الذي أطلقته بروكسل، والبالغة 209 مليارات يورو (نحو 240 مليار دولار). إثر ذلك، استقالت الحكومة في كانون الثاني/ يناير الماضي، وأنعكس غياب التوافق في عدم حصول أيّ من الأطراف على أغلبية في البرلمان لتأليف حكومة بديلة. وكما حدث بالفعل بعد الانتخابات العامة في آذار/ مارس 2018، وفي صيف عام 2019، تدخّل رئيس الجمهورية، سيرجيو ماتاريلا، مجدّداً للخروج من المأزق، عبر خطاب صريح حثّ فيه الأطراف كافة على تنحية ولاءاتهم السياسية، واختيار الشخصية الوحيدة التي يمكن أن تؤلف حكومة وحدة وطنية قابلة للحياة في ظلّ الوضع الحالي: الرئيس السابق للبنك المركزي الأوروبي، ماريو دراغي (مواليد 1947)، الذي يحظى بثقة بروكسل وتأييدها. وبالطبع، في جمهورية برلمانية مثل إيطاليا، فإن الأساس في منصب الرئيس لعب الدور البروتوكولي كرمز للبلاد، ولكن نظراً إلى أزمة النظام السياسي العقيم في البلاد، ومنذ التسعينيات، أصبح دوره - إيطالياً - أقرب إلى حَكَم في الاشتباكات المتكرّرة بين الأحزاب المتنافسة داخل الطبقة الحاكمة حول قضايا غالبيها هامشيّ، وتتعلّق بمصالح المتنفذين.

دراغي حصل من فوره على قبول كونفدرالية كبار الصناعيين الإيطاليين (كونفيندستريا) والاتحاد الأوروبي، الذي أشاد بتصعيد أحد نجومه إلى قصر شيغي (مقرّ إقامة رئيس الوزراء في روما)، فيما صفّقت أسواق الأسهم لتعيينه بارتفاعات ملحوظة، وبانخفاض الفارق بين السندات الألمانية والإيطالية إلى مستويات غير مسبوقة. لكن الأمر لم يقتصر على ذلك، بل إن الإيطاليين أغرقوا في حملة منسّقة عبر مختلف قنوات الإعلام للتهليل للرئيس المرتقب، وتصويره منقذاً، فيما أطلقت عليه الصحف لقب "سوبر ماريو". وفي حين وصفه ماتيتو رينزي، رئيس الوزراء السابق، بـ"الإيطالي الذي أنقذ أوروبا، وهو الآن الأوروبي الذي يستطيع إنقاذ إيطاليا"، علّق أحد الخبثاء بقوله: "نحن لسنا بعيدين عن أن يقال لنا من قبل مذيعي القنوات التلفزيونية إن دراغي قادر على تحويل الماء إلى نبيذ". وردّد الجميع، في ما يشبه الهستيريا، الحاجة إلى "حكومة "تكنوقراط" من "الخبراء ذوي الكفاءة" - أي متخرّجي المدارس الخاصة وجامعات النخبة - بوصفهم الأقدر على الحكم.

وفي مواجهة هذا الضغط الهائل من الطبقة الحاكمة وأذرعها الإعلاميّة، وكذلك قادة نقابات العمّال الذين روّج بعضهم أن حكومة دراغي ستمثّل نقطة تحوّل إيجابية لمنسوبي نقاباتهم، اصطفّت الأحزاب الواحد تلو الآخر وراء السيّد "سوبر ماريو"، وابتلع بعضها عداءه المعلن للمؤسّسات (خمس نجوم) أو دعواته إلى استعادة السيادة من بروكسل (حزب الرابطة)، فيما وجد الآخرون من الأفضل الالتحاق بحفل الجنون عند جمهوره بتقديم نوابه التنازلات "من أجل صالح الأمّة الإيطالية"، بما في ذلك أحزاب أشباه اليسار التي انضمّت إلى الجوقة. وبالفعل، عيّن ماتاريلا، دراغي، رئيساً للوزراء رسمياً في مراسم أقيمت السبت الماضي في قصر الرئاسة، حيث أدّى الأخير اليمين الدستورية ليصبح بذلك رئيس الحكومة الـ67، ورئيس الوزراء الـ30 منذ قيام الجمهورية (1946). وهو ألّف - بعد أن حصل على تأييد كلّ الأحزاب الإيطالية الكبيرة - حكومة مختلطة من 25 وزيراً، منهم 10 تكنوقراط و15 سياسيين من ممثلي الأحزاب. وسيتولّى دانييلي فرانكو المدير العام لبنك إيطاليا المركزي منصب وزير الاقتصاد، فيما عُيّن فيتوريو كولا الرئيس التنفيذي السابق لشركة "فودافون" وزيراً للتكنولوجيا، ومارتا كارتابيا الرئيسة السابقة للمحكمة الدستورية وزيرة للعدل. أمّا وزارات الخارجية والداخلية والصحّة فستبقى بأيدي وزراء الحكومة السابقة أنفسهم. وستتمثّل حركة "خمس نجوم" بأربعة وزراء، في حين يعود حزب "فورزا إيطاليا" اليميني الذي يتزعّمه رئيس الوزراء الأسبق سيلفيو برلسكوني إلى الحكومة للمرّة الأولى منذ عام 2012 بثلاثة وزراء. وسيكون لكلّ من "الحزب الديموقراطي" - يسار الوسط -، و"الرابطة" - يمين - الذي يتزعّمه ماتيو سالفيني ثلاثة وزراء، وسيذهب الاثنان الباقيان إلى "إيطاليا فيفا" - حزب ماتيتو رينزي -، و"حزب الحرية والمساواة" - يسار الوسط -. وسوف تُعرض الحكومة على البرلمان هذا الأسبوع للحصول على ثقته، المحسومة من الآن.

وتقوم فلسفة دراغي السياسية، كما حدّدها في عدّة مقالات وخطابات، على فكرة زيادة الإنفاق العام بدلاً من التقشّف، لكنه يرى أن ذلك الإنفاق لا ينبغي أن يُوجّه للجميع، بل لدعم الشركات العالية الإنتاجية حصراً لأغراض تحسين قدرتها التنافسية وفق مشورة البنوك وخبراء القطاع الخاص. كما يعتقد أن الحوافز الحكومية يجب أن تنفق "على خلق فرص عمل جديدة، وليس لإنقاذ الوظائف القديمة"، مع تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة تشمل تخفيض مستوى الرعاية الاجتماعية، وقوننة المرونة الكاملة لعقود العمل، وتمديد سنوات العمل قبل التقاعد، وحصول المتبطلين على إعانات مؤقتة فقط.

ولذلك، يبدو واضحاً أن تدخُّل الدولة خلال عهد دراغي سيكون مُوجّهاً لصالح الطبقة البورجوازية الحاكمة، فيما ستنهي مليارات الصندوق الأوروبي في جيوب عدد قليل من الشركات الكبرى ذات الارتباطات المعولمة. ووراء شرَك "التكنوقراط" و"وزراء الكفاءة" ولافتة "الوحدة الوطنية"، سيتمّ سحق الطبقة العاملة والجزء الأضعف من المجتمع والأكثرية المفتقدة بشدّة للتمثيل السياسي، والأقلّ قدرة على المقاومة في ظلّ غياب حزب ثوري يقود نضالها، وهو أمر مثير للأسف في الوقت الذي تمرّ فيه الذكرى المئوية لتأسيس أنطونيو غرامشي "الحزب الشيوعي الإيطالي"، الذي قاد أشهر حركات عمّالية في التاريخ الحديث.

يبدو واضحاً أن تدخُّل الدولة خلال عهد دراجي سيكون مُوجّهاً لصالح الطبقة البورجوازية الحاكمة

هذا بدلاً من البقاء على الهامش والمخاطرة باحتمال تراجع شعبيته، وربما استغلال الموقف لتسجيل نقطة

عيّن ماتاريلا، دراغي، رئيساً للوزراء رسمياً في مراسم أقيمت السبت في قصر الرئاسة (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3668

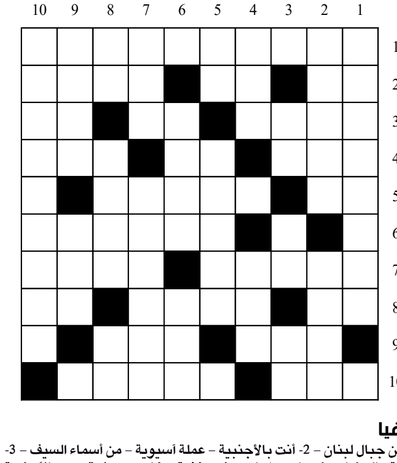

أفقيا

1- من جبال لبنان - 2- أنت بالأجنبية - عملة آسيوية - من أسماء السيف - 3- عائلة عالم نباتي نمساوي راحل - وضع خفية - خاصتي - 4- قديس بالأجنبية - شاب لا خبرة له - غير ثيابه - 5- إسم تُعرف به الممثلة الفرنسية بريجيت باردو - نهر إنكليزي - 6- نتضارب ونتجابه - 7- أول جبار في الأرض - يضيء البرق - 8- فاضي اللبن - شهر ميلادي - للتمني - 9- رفضت بشدة - أدهش وحيّر - 10- من إنتاج النحل - من أدوات مزيّن الشعر

عمودياً

1- شخصية سينمائية إنكليزية ابتدعها المؤلف إيان فليمنغ - 2- من جزر ميكرونيزيا - شدة وقوّة - 3- وعاء الخمر - إحسان - للإستدراك - 4- من أسماء الغزال - مهندس اسكتلندي أدخل تحسينات على الآلة البخارية - 5- حرف نصب - محرز الهدف - 6- علِمت بالأمر - جمال - 7- أشعر بوجع - قدرهم المحتوم - 8- حفر البئر - آلة لولبية لنزع سدادة القنينة - نثر الماء في كل اتجاه - 9- اب - بذور - 10- رئيس جمهورية لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- وديع الصافي - 2- رعديد - أيطو - 3- الإحتراس - 4- اعرابي - أحفّ - 5- لاكم - الدلو - 6- خضّه - صدمه - 7- اف - جوّي - مكب - 8- قلم - وي - 9- قط - الورل - 10- عمر المختار

عمودياً

1- ورد الخال - 2- دغ - عاصف - قم - 3- يداركه - قطر - 4- عيلام - جل - 5- اداب - صومال - 6- حيادي - لم - 7- صات - لمّ - خوخ - 8- إيرادهم - رت - 9- فطاحل - كولا - 10- يوسف وهبي

sudoku 3668

9				3		4		
	7		9		1	3		2
	5		2		4	1		
6				1				3
2	4					5		9
8				6				7
		4			7		3	
7		3			8		2	
		9		4				6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3667

8	3	2	6	1	5	9	7	4
6	1	5	9	4	7	3	2	8
4	7	9	2	3	8	6	1	5
2	4	3	8	7	1	5	6	9
5	9	8	3	6	2	7	4	1
7	6	1	4	5	9	8	3	2
3	2	7	5	9	4	1	8	6
9	8	6	1	2	3	4	5	7
1	5	4	7	8	6	2	9	3

مشاهير 3668

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

منشد سوري (1910- 2000) برع منذ صغره بالموشحات يتميز صوته بروحانية عميقة، ارتبط اسمه بذاكرة الدمشقيين في شهر رمضان المبارك. يلقب بـ"بلبل الشام"

1+4+5+8+7+6 = الكروه والبغيض ■ 10+2+9 = خليج صغير ■ 11+3 = آلة موسيقية

حل الشبكة الماضية: **جوزيبي فيردي**

إعداد
نعوم مسعود

وفيات

أمين عام اتحاد الكتاب اللبنانيين الدكتور الياس زغيب
وأعضاء الهيئة الإدارية للإتحاد، ينعون بمزيد من الحزن والأسى عضو الهيئة الإدارية للإتحاد، ورئيس إتحاد الأدباء والمثقفين المغتربين اللبنانيين وعميد الجالية اللبنانية في الكونغو برازافيل، الأديب والكاتب المغفور له
الحاج محمد طلعات أحمد محمد علي عبدالله
(أبو هشام)
زوجته: الحاجة تغريد عباس الحاج خليل عبدالله
ابناؤه: سلام، منح، والمرحوم هشام عبدالله.
والدته: المرحومة الحاجة رقية الحاج خليل الحاج ابراهيم عبدالله (أم محمد طلعات).
أشقاؤه: الحاج حسين (ابو علي)، الحاج محمد علي (أبو احمد)، والمرحومون الحاج علي (ابو حسين)، عبدالله (ابو محمد)، والحاج ابراهيم عبدالله.
شقيقته: الحاجة فايزة (أم محمد)
ارملة المرحوم الحاج كامل عبد الرضى عبدالله.
ووري جثمانه الطاهر يوم السبت 13 شباط 2021 جدث الرحمة في جبانة بلدته الخيام.
بسبب الاوضاع الصحية العامة، يقتصر واجب التعازي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، او بالاتصال الهاتفي على الارقام التالية:
نجلاه: سلام: 76881245
منح: 03949401
شقيقاه: الحاج حسين (ابو علي) 71161982
الحاج محمد علي (ابو أحمد) 03110269
للفقيد الرحمة ولكم الاجر والثواب الراضون بقضاء الله تعالى: آل عبدالله، حمود، كركي، وعموم أهالي مدينة الخيام والجوار

ينعي إتحاد الادباء والمثقفين المغتربين اللبنانيين
ببالغ الحزن والأسى مؤسسه ورئيسه
الأديب والكاتب والمفكر،
وعضو الهيئة الإدارية الإتحاد الكتاب اللبنانيين،
وعميد الجالية اللبنانية في الكونغو برازافيل الراحل الكبير المرحوم
الحاج محمد طلعات احمد محمد علي عبدالله
(ابو هشام)
زوجته: الحاجة تغريد عباس الحاج خليل عبدالله
ابناؤه: سلام، منح، والمرحوم هشام عبدالله.
والدته: المرحومة الحاجة رقية الحاج خليل الحاج ابراهيم عبدالله (أم محمد طلعات).
اشقاؤه: الحاج حسين (ابو علي)، الحاج محمد علي (أبو احمد)، والمرحومون الحاج علي (ابو حسين)، عبدالله (ابو محمد)، والحاج ابراهيم عبدالله.
شقيقته: الحاجة فايزة (أم محمد)
ارملة المرحوم الحاج كامل عبد الرضى عبدالله.
ووري جثمانه الطاهر يوم السبت 13 شباط 2021 جدث الرحمة في جبانة بلدته الخيام.
بسبب الاوضاع الصحية العامة، يقتصر واجب التعازي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، او بالاتصال الهاتفي على الارقام التالية:
نجلاه: سلام: 76881245
منح: 03949401
شقيقاه: الحاج حسين (ابو علي) 71161982
الحاج محمد علي (ابو أحمد) 03110269
للفقيد الرحمة ولكم الاجر والثواب الراضون بقضاء الله تعالى: آل عبدالله، حمود، كركي، وعموم أهالي مدينة الخيام والجوار

ببالغ الاسى والحزن
ننعي اليكم وفاة المغفور له
الحاج محمد طلعات احمد محمد علي عبدالله
(ابو هشام)
مؤسس ورئيس اتحاد المثقفين والادباء المغتربين اللبنانيين
وعضو الهيئة الادارية لاتحاد الكتاب اللبنانيين
وعميد الجالية اللبنانية في الكونغو برازافيل
زوجته: الحاجة تغريد عباس الحاج خليل عبدالله
ابناؤه: سلام، منح، والمرحوم هشام عبدالله.
والدته: المرحومة الحاجة رقية الحاج خليل الحاج ابراهيم عبدالله (أم محمد طلعات).
أشقاؤه: الحاج حسين (ابو علي)، الحاج محمد علي (ابو احمد)، والمرحومون الحاج علي (ابو حسين)، عبدالله (ابو محمد)، والحاج ابراهيم عبدالله..
شقيقته: الحاجة فايزة (أم محمد)
ارملة المرحوم الحاج كامل عبد الرضى عبدالله.
ووري جثمانه الطاهر يوم السبت 13 شباط 2021 جدث الرحمة في جبانة بلدته الخيام.
بسبب الاوضاع الصحية العامة، يقتصر واجب التعازي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، او بالاتصال الهاتفي على الارقام التالية:
نجلاه: سلام: 76881245
منح: 03949401
شقيقاه: الحاج حسين (ابو علي) 71161982
الحاج محمد علي (ابو أحمد) 03110269
للفقيد الرحمة ولكم الاجر والثواب الراضون بقضاء الله تعالى: آل عبدالله، حمود، كركي، وعموم أهالي مدينة الخيام والجوار

بسم الله الرحمن الرحيم
يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي
(صدق الله العظيم)
بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره ننعى إليكم وفاة فقيدتنا الغالية المرحومة
الحاجّة عين الحياة حمّود

زوجها المرحوم علي محمود حمّود
أبناؤها: المرحوم رجا، غازي
زوجته فايزه بن سوده، القنصل
خالد زوجته دينا عبدالله، جمال
زوجته مريم أشمر، محمد زوجته
فاطمة دوه، وماهر.
بناتها: المرحومة مي زوجه اللواء الركن المرحوم إبراهيم عبّاس، مهى زوجها المهندس رائف علي مرتضى، منى حمّود وأمل حمّود.
شقيقاها: المرحومان نسيب وموسى حمّود.
شقيقاتها: فاطمة حمّود حدرج، خديجة حمّود برّي والحاجة رحمه حمّود مرتضى.
صُلي على جثمانها الطاهر أمس الأحد الموافق 14 شباط 2021 وتُوارى الثرى في وادي السلام في النجف الأشرف – العراق.
الأسفون: آل حمّود – آل مرتضى – آل حدرج، آل برّي وجميع أهالي قانا الجليل
بسبب جائحة كورونا نعتذر عن استقبال المعزّين
شاكرين لكم مشاركتنا والدّعاء للفقيدة بالرحمة والمغفرة.
تُقبَل التعازي عبر الاتصال الهاتفي أو واتساب:
غازي حمّود: 03/883347
خالد حمّود: 03/869069
جمال حمّود: 76/643432
ماهر حمّود: 0033964316969
مهى مرتضى: 03/241061
أو 00971502432525
محمد: 71/185016
منى حمّود: 0014108523733
أمل حمّود: 70/177117

نقابة أطباء لبنان في بيروت تنعي
الدكتور علي منصور
نائب نقيب الأطباء سابقا
سائلة الله أن يتغمد الفقيد برحمته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

فرصة عمل للطلاب

إذا كنت طالباً/طالبة جامعيّاً من أصدقاء «الأخبار»، وتبحث عن فرصة لدخل اضافي او جديد، يهمنا ابلاغك بان إدارة التسويق في «الأخبار» تبحث عن مندوبين/ مندوبات لبيع الاشتراكات .
لمن يهمّه الأمر التواصل عبر البريد الاكتروني
hr@al-akhbar.com
أو الاتصال على الهاتف 01/759500

مطلوب

A Lebanese company dealing in oils and other foodstuffs needs a factory manager with a bachelor's degree in electro-mechanical engineering. Min. 3 years experience.
Send CV email:
recruitnow333@gmail.com

مطلوب موظفين محاسبة
تحصيل جامعي فقط في شركة العربي للتجارة والصناعة
البقاع تعنايل
للمراجعة 08514111
03329602
shipping@araybyco.com

www.al-akhbar.com
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

سينما

«أخبار العالم»: توم هانكس يجرّب حظّه في الويسترن

مهنة الكاتبة جيفرسون كايل كيد (توم هانكس) في «أخبار العالم» (2020) تحمل شيئاً من الشاعرية. المحارب الكونفدرالي المخضرم، يحمل الصحف ويسافر عبر الولايات الجنوبية بعد فترة وجيزة من نهاية الحرب الأهلية الأميركية، لقراءة الأحداث المهمة أو غير المهمة من الشمال الشرقي المكروه. راعي بقر، لا يريد فقط إعلام الناس بالأخبار، بل منح جمهوره في كل بلدة القليل من المرح لإلهائهم عن الحياة القاسية في الغرب المتوحّش. ليست لديه أجندة سياسية، ويبدو أنّه بلا هدف في الحياة. وبالطبع، هو ليس شخصاً سيئاً (لا يمكن لتوم هانكس أن يكون شريراً!). عندما، يجد الفتاة الصغيرة جوهانا (هيلانا زينغل) البيضاء الشقراء، ابنة مهاجرين ألمانيين، تردي ملابس السكان الأصليين والتي نشأت على يد قبيلة من قبائل السكان الاصليين، يُطلب منه أخذها إلى أقرب أقربائها الأحياء. على مضض، يتحمّل المسؤولية. تبدأ هذه الرحلة بين الاثنين، وسرعان ما تتحول إلى ملحمة مليئة بالمخاطر المميتة. ينقذ القبطان والفتاة حياة بعضهما البعض، مراراً وتكراراً، ويتعلم كل منهما الكثير من الآخر. نحن نعرف صيغة «رجل عجوز وفتاة صغيرة في الغرب المتوحّش» في أفلام كثيرة، والفيلم في الواقع مليء بالتقليدية، لا يأتي بأي إيجابية، ركيك، وقابل للتنبؤ. لم يحاول المخرج الإنكليزي بول غرينغراس، إلقاء الضوء بعمق أكبر على عناصر القصة، بل قدّم شريطاً من ساعتين بعناصر مألوفة لفيلم طريق غربي. نتجت عنه قصة رجل طيب وطفلة وعدد من الأشرار والكثير من الحوارات المسموعة دائماً في معظم أفلام الغرب الهوليودية «المستوطنون يقتلون السكان الأصليين من أجل أراضيهم، ويقتل السكان الأصليون المستوطنين الذين أخذوا أراضيهم منهم».

الدور الرئيس يناسب صورة توم هانكس، إلى درجة أن الفيلم قد يكون محاكاة ساخرة عن حياة الممثل السينمائية. يلبي توم هانكس نمطية الشخصية، ولكن ليس في فيلم «ويسترن» (للمرة الأولى، يمثل توم هانكس في هذا النوع من الأفلام). الشخصية فيها الكثير من النبل والإنسانية والفضيلة اللامحدودة، يعتمد عليها هانكس كالعادة، مع جرعة إضافية من الكآبة. لا يحدث في الفيلم أكثر أو أقلّ مما يمكن لأي مشاهد تخيله بناءً على الدقائق الخمس الأولى، لذلك يصبح من الصعب الانخراط عاطفياً في رحلتهما.

يفضح الفيلم عدم خبرة المخرج في هذا النوع من الأفلام، هو الذي اشتهر بسلسلة «العميل جيسن بورن» وغيرها من أفلام «الحركة»

> لا يرتقي ليكون في مصاف الأعمال التي تعوّدنا عليها مع كلينت إيستوود وجون واين وجون فورد

بطريقة جيدة. يتوافق الفيلم مع النمط المعروف، هو غربي مرة أخرى لا يأخذ سوى منظور الرجل الأبيض، والشيء الوحيد الذي نتعلمه عن ثقافة السكان الأصليين يتم نقله أيضاً من خلال فتاة ألمانية نشأت بمحض المصادفة مع السكان الأصليين. «أخبار العالم» ضائع بين النوع الغربي والدراما، ولا يرتقي ليكون فيلماً من نوع الويسترن الذي تعوّدنا عليه والذي نحب مثل أعمال كلينت إيستوود وجون واين وجون فورد وسيرجيو ليوني وسام بيكنباه.

News of the World
على نتفليكس

ستريمينغ

«مالكوم وماري»: سام ليفنسون يدّعي ما ليس فيه

صحيح أن فيلم «مالكوم وماري» (2021) يبثّ الشعور برهاب الأماكن المغلقة، ويبحث دائماً عن مركز توتر لشخصيتيه اللتين تملآن الشاشة. ومع أنّه يُعتبر مراجعة لطبيعة الألم والحزن والعزلة العاطفية والنرجسية، فإنّ مشاهده أنيقة باللونين الأبيض والأسود، بتباين عال. يعتمد الشريط على مونولوغات ممثلين يحدّقان، بعضهما في بعض من مسافة قريبة، في خضم شعور زائف بالنجاح. إلا أنّ الفيلم أيضاً يعطي شعوراً بأنه أكثر أهمية مما هو عليه حقاً، وقد فشل في الوفاء بما وعد به على الرغم من بذل قصارى جهده.

بالمختصر، الفيلم «ادّعاء فكري» (pseudo intellectual) لا يقدم ولا يؤخر. يُعدّ رحلة من خلال فكرة الخير والشر الداخلي المعبر عنها من خلال أفكار وتصرفات معينة. رحلة عبر الأنا والخوف، بحماقة في السيناريو التي تتحول من أحاديث إلى هجمات مباشرة على كل شيء. تتكرر الحيلة مرات عدة تحت العقيدة نفسها، ما يؤدي إلى تقويض الانعكاسات المثيرة للاهتمام التي تقوم بها الشخصيتان خلال ساعتين تقريباً من الأحاديث.

إذاً، مالكوم (جون ديفيد واشنطن) صانع أفلام، يعود إلى المنزل مع صديقته ماري (زيندايا) بعد العرض الأول لفيلمه، وبينما ينتظر ما هو مؤكد بأنّه سيكون نجاحاً نقدياً ومالياً وشيكاً، تتخذ الأمسية منعطفاً مفاجئاً حيث تبدأ الاكتشافات حول علاقاتهما بالظهور، وتختبر قوة حبهما.

حاول المخرج الأميركي الشاب سام ليفنسون أن يقول ما لديه من خلال الفيلم، ولكن ما يقوله «فارغ». هناك قدر لا بأس به من النقد للنقاد السينمائيين والصناعة السينمائية ككل، كأنّ ليفنسون يحاول استباق النقد السيئ للفيلم في محاولة منه بادعاء بأن النقاد أشخاص لديهم مشاكل وحساسون. يحاول المخرج إنشاء مسرحية لأفكاره الضحلة، وإعطاء وزن لخطاب غير موجود لنفسه كمخرج. كل شيء تقريباً في الشريط سيئ، ما عدا التصوير. الممثلان ليس لديهما إلا ثلاثة تعابير على وجهيهما تتكرر طوال الفيلم. واشنطن يصرخ معظم

> مشاهده أنيقة باللونين الأبيض والأسود

الوقت، وعندما يسكت يطبق شفتيه كالبطة. زيندايا تبدو كأنها على وشك النوم، عيناها شبه مغلقتين ووجهها خال من التعابير. الخطاب كل شيء في الفيلم. وبالمجاح درامي، أصبح الخطاب طنانا، وخلق توتراً يفتقر إلى الصدق.

Malcolm & Marie
على نتفليكس

رحيل

أحد كتّاب السيناريو الأكثر شهرة وطلباً في تاريخ السينما الأوروبية

جان كلود كاريير... الساحر السوريالي ينسحب من حلمه!

يكتبها **شفيق طبارة**

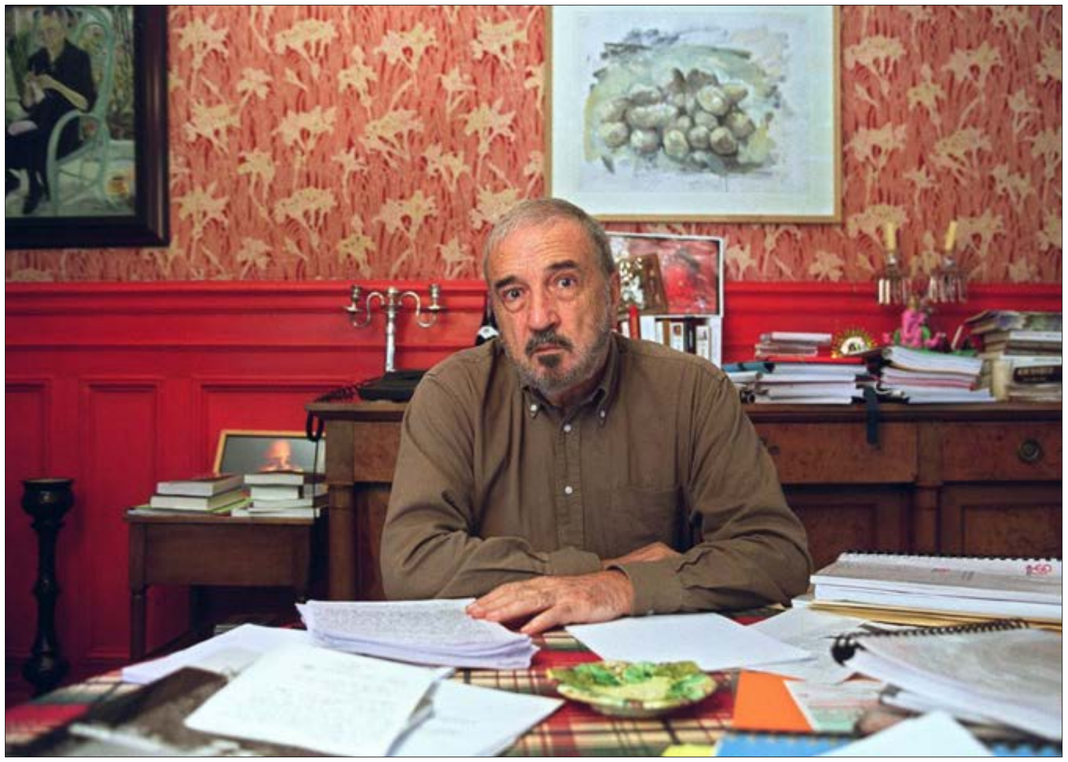

اشهر علاقة صداقة وعمل كانت لكاريير هي مع لويس بونويل

في منزل باريسي كبير، في قصر مخبّأ في زاوية في منطقة بيغال المشهورة، منطقة مزارع الكروم سابقاً، والملاهي الليلية لاحقاً، توفي جان كلود كاريير أثناء نومه (1931 ـ 2021). درج البيت تهيمن عليه صورة كبيرة لمائدة غداء على شرف لويس بونويل عام 1972. الفرد هيتشكوك، بيلي وايلدر، جورج كيوكور كانوا من بين الحاضرين. في القصر مئات الأوراق التي احتفظ بها بشكل منهجي في صناديق من الكرتون. كتب فيها أفكاراً، عبارات، خطوطاً عريضة لشخصيات محتملة. وهناك أيضاً صفحات فارغة لم يخف منها. كان كاريير يفتح الصناديق والملفات، ويسحب ورقة بشكل عشوائي ويترك القدر يوجهه. طريقة موروثة من الفنانين السورياليين، الذين تأثر بهم كثيراً. لم يتحدث كثيراً عن نفسه، لا في المقابلات ولا في الأفلام التي كتبها. لم يكن فناناً للذات، بل فناناً للآخرين. فضولياً يبحث دائماً عن أفكار وأشكال جديدة. سرد طفولته في كتاب («نبيذ جاف»، 2000)، ولكن مرة أخرى لم يكن الحديث عن الذات، عن أصوله، بل يتعلق بوصف عالم قد اختفى.

فرنسا، كما نعلم، لا تحبّ كتّاب السيناريو. على الأقل منذ الموجة الفرنسية الجديدة، النموذج الأولي للمخرج الذي يفعل كل شيء، وأيضاً يكتب السيناريو. مع ذلك، بدأ كاريير بالعمل في السينما في السنوات الأولى من الموجة الجديدة: «لست مخرجاً، أسير في الاتجاه المعاكس لشبان آخرين من جيلي» أي جون لوك غودار، فرانسوا تروفو، كلود شابرول وغيرهم. كاريير، حطّم الفكرة الخاطئة عن كتّاب السيناريو. وبما يقرب من ستة عقود، كتب أكثر من 150 سيناريو لأفلام طويلة وقصيرة، ليصبح كاتب السيناريو الأكثر شهرة والأكثر طلباً في تاريخ السينما الأوروبية. كما كتب روايات ومقالات ومسرحيات، كان غزير الإنتاج، ولا يعمل إلا مع الأفضل. في القصر يتلقيان في الصباح يخبر بعضهما بعضاً حلماً (حقيقياً أو خيالياً). عندما كبر بونويل، كان يشعر بالملل، ولم يكن يفعل شيئاً في المكسيك. جاء كاريير واستقر في فندق قريب من بيته واقترح عليه أن يكتب مذكراته. رفض بونويل، لكن كاريير لم يستسلم، على العكس، لأن بونويل أخبره الكثير من الحكايات، قرّر الكتابة بصيغة المتكلم. قرأها بونويل، وشعر كأنه كتبها بنفسه، وهكذا اقنعه. وظهر كتاب أساسي لاكتشاف خالق فريد ومفكر من القرن العشرين «نهيدتي الأخيرة» (1982).

عدد كبير من المخرجين تعاونوا مع كاريير، بوتيرة منتظمة كان له تقريباً أربعة سيناريوهات كل عام. لم يحتقر كاريير الواقعية الفرنسية، والسينما النفسية الراسخة بقوة. كتب سيناريو مع جاك ديراي إطلاقاً لا أحد في الجوار، فقط نحن الاثنين، نتناول الطعام معاً، والعمل معاً، والشرب معاً للاستحواذ تماماً على النص الذي نعمل عليه. أكلنا معاً نحن الاثنين فقط أكثر من 2000 مرة، أكثر بكثير من أيّ زوجين». جمع الاثنين النبيذ الجيد، والطعام الجيد والسوريالية وحب الحشرات. كانا يريان العالم بطريقة مشتركة. لحث إبداعهما، كانا كل يوم عندما يلتقيان في الصباح يخبر بعضهما بعضاً حلماً (حقيقياً أو خيالياً). عندما كبر بونويل، كان يشعر بالملل، ولم يكن يفعل شيئاً في المكسيك. جاء كاريير واستقر في «المسبح» (1969) مع آلان دولون وروmي شنايدر. عمل مع البولندي أندريه فايدا ولوي مال. أحضر كاريير سينما بونويل الحسية والرمزية والسوريالية إلى الياباني ناغيسا اوشيما («ماكس، يا حبي» 1986). عمل مع ماركو فيريري، ومايكل هانيكي. كتب مع جان لوك غودار ثلاثة أفلام. مع التشيكي ميلوش فورمان، كانت جرعة الفكاهة السخيفة لكاريير تظهر. مع الألماني فولكر شلوندورف، بدأ كتابة سيناريوهات عن روايات مشهورة مثل «طبل الصفيح» (1979) حول رواية غونتر غراس الشهيرة، وغيرها الكثير. كتب فيلم «كائن لا تحتمل خفته» (1988) لفيليب كوفمان عن رواية ميلان كونديرا الشهيرة أيضاً. والفرنسي جاك تاتي طلب منه كتابة روايات مقتبسة عن أفلامه. في السنوات الأخيرة، استدعاه الفرنسي المخضرم فيليب غاريل، فكتب له كاريير أفلامه الثلاثة الأخيرة، آخرها «ملح الدموع» الذي عُرض في «مهرجان برلين» العام الماضي. إلى جانب هذا الإنتاج الضخم، كان الأكثر إثارة في عمله في المسرح هو تعاونه مع بيتر بروك عام 1985، بعرض مسرحي امتد على تسع ساعات وجاء نتيجة عمل عشر سنوات حول قصيدة «مهابهاراتا». ساعات طويلة من الأساطير الهندوسية التي ظلت محفورة إلى الأبد في ذاكرة أولئك الذين كانوا هناك.

> حاول دائماً إثبات أهمية مهنة كتابة السيناريو التي اعتبرها «محتقرة» في الفن السابع

منذ دخوله الأكاديمية الفرنسية وحصوله على الأوسكار الفخري عام 2014، وخلال العديد من التكريمات والمقابلات، حاول دائماً إثبات قوة وأهمية كتابة السيناريو، المهنة التي اعتبرها «محتقرة» في الفن السابع. يقول: «كتّاب السيناريو هم ظلال في تاريخ السينما، في كثير من الأحيان، كان يُنظر إلى كاتب السيناريو على أنّه لقيط يطمح إلى قطع أجنحة المخرج». كان كاريير استثناءً في السينما الفرنسية، في كتابة «الفيلم الذي لم يُشاهد» (1994) كتب: «السيناريو ليس حلم الفيلم فحسب، بل طفولته أيضاً. يمر بفترة مليئة من التردّد والتلعثم، ويكتشف تدريجياً كل ما بداخله (أو ما هو غير موجود، لأنه من الشائع جداً التخلي عن القصة في منتصف الطريق، بسبب نقص الأفكار أو المال، وينتهي السيناريو بالصدأ على الرفوف)، ثم يكتسب الثقة بالنفس (...) في تلك المرحلة ينتقل من الخيال إلى الواقع، من حلم الفيلم، أو طفولة الفيلم إلى فيلم بالغ واعٍ. يتعلم كاتب السيناريو الانسحاب من المغامرة، فخلال الأشهر الأولى هو المالك، الفيلم في تلك اللحظة ملك له، يعرف كل تفاصيله، هو الوحيد الذي يراه. ولكن بعد ذلك، تأتي اللحظة، عندما يتم تحديد موعد التصوير، حيث يجب التنازل عن السلطة». تنازل كاريير قبل أيام عن سلطته السينمائية، هو الساحر الخفيف السوريالي الذي من خلال كتاباته تطرق إلى الأفكار الفلسفية الشائكة، والمواضيع العلمية للقرن العشرين، وطبيعة الواقع ومصير السببية وإدراك الطبيعة. حدوده أبعد من الشاشة الكبيرة والعقل.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 15 شباط 2021 العدد 4271

صورة وخبر

أعلنت وزارة السياحة والآثار المصرية في بيان اكتشافاً أثرياً في محافظة سوهاج (جنوب البلاد). ولفت البيان الذي نشرته الوزارة، أوّل من أمس، على صفحتها على فايسبوك إلى أنّ بعثة الآثار المصرية ــ الأميركية المشتركة والعاملة في منطقة «شمال ابيدوس» توصّلت إلى الكشف عن ما يُعتقد أنه «أقدم مصنع لصناعة الجعة عالي الإنتاج في العالم». ونقل البيان عن الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار المصري، مصطفى وزيري، أنّه من المرجّح أن المصنع «يرجع إلى عصر الملك نعرمر (نارمر)، وهو من أقدم ملوك مصر الفراعنة (3273 و2987 قبل الميلاد) من عصر الأسرات المبكر. يتكوّن المصنع من ثمانية قطاعات كبيرة كانت تُستخدم كوحدات لإنتاج الجعة، ويحتوي كل قطاع على 40 حوضاً فخارياً تقريباً، منتظمة في صفّين لتسخين خليط الحبوب والماء. (أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

ربيعُ أيلول

أثمنُ ما لديّ من المواهبِ «أنْ أحلمَ»
حين لا تكونُ نجاةٌ إلا بالحلم:
غيومٌ دامعةٌ في الصيف، وشمسٌ
رحيمةٌ في الشتاء،
وربيعٌ... ربيعُ حنون
تفوحُ من أنفاسِهِ روائحُ الذهبِ كأنهُ
هاربٌ من حدائقِ أيلول:
ربيعٌ دائم.
وَ: سماعُ كلمةِ «أحِبُّكَ» مِن فمِ زهرة.
لا! هي ليست مجرّدَ أحلام.
إنها أنا، «أنا» الذي يعنيهِ أن يكونَ
حيّاً وسعيداً،
أنا الذي في بالي.

«نادي الكتاب»: محطّة مع إيلينا فيرانتي

يتيح «نادي الكتاب» لمحبّي القراءة مناقشة الكتب وتبادل الآراء ضمن حلقات شهرية في مكتبة بلدية بيروت العامة (الباشورة) أو أونلاين. هكذا، تدعو «جمعية السبيل»، يوم الخميس المقبل، إلى المشاركة في لقاء افتراضي عبر تطبيق «زوم» مخصّص لكتاب «أيام الهجران» للروائية الإيطالية إيلينا فيرانتي (الصورة). تدور القصة حول «ماريو» الذي يقرّر فجأة هجر «أولغا»، مع طفلين وكلب، بعد 15 عاماً من الزواج. فتبدأ رحلة المرأة إلى ظلمة دواخلها، لتعرّي هشاشتها المرعبة وتكشف عجزها المروّع عن التعامل مع طفليْها ومع العالم. قد تبدو الحكاية مألوفة، لكنّ فيرانتي تحوّل الدراما العادية إلى حدث استثنائي.

مناقشة «أيام الهجران»: الخميس 18 شباط (فبراير) الحالي ـ 19:00 ـ تطبيق «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا) ـ الدعوة عامة.

الحضارة العربية ... والمنهج العلمي

ينظّم مركز المخطوطات التابع لقطاع التواصل الثقافي في «مكتبة الإسكندرية»، بعد غدٍ الأربعاء، ندوة إلكترونية تحت عنوان «المنهج العلمي في الحضارة العربية»، يلقيها رئيس قسم الدراسات الأكاديمية في المركز حسين سليمان. ومن بين المواضيع التي سيتم تسليط الضوء عليها خلال اللقاء: أصول المنهج العلمي في الحضارة اليونانية، وكيفية تأثّر هذه الحضارة به من الحضارات المصرية القديمة والآشورية والكلدانية، ما أدى بها إلى اعتماد العقل ومبدأ السببية في النظر إلى الوجود والطبيعة وتفسيرها، بالإضافة إلى استخدام الحضارة العربية الإسلامية للمنهج العلمي، وغيرها.

*المنهج العلمي في الحضارة العربية: بعد غدٍ الأربعاء ـ 11:00 ـ الرابط متوافر على موقعنا (رقم النشاط: 1751323444 ـ رمز المرور: Jtvp)

فايا يونان: دعوة للغناء والفرح

بعد طول غياب عن المواعيد الفنية بسبب جائحة كورونا وإصرارها على الابتعاد عن الحفلات الرقمية، قرّرت الفنانة السورية الشابة فايا يونان (الصورة)، أخيراً، العودة للقاء محبّيها عبر نشاط من هذا النوع سيكون أشبه بـ «جلسة أصحاب»، وفق ما تقول لـ«الأخبار». إنّها حفلة مصغّرة صوّرت في بيروت، ينظّمها المجمّع الثقافي في أبو ظبي وينقلها مباشرةً عبر حسابه على فايسبوك وقناته على يوتيوب، فيما تولّى تنفيذ إنتاجها حسام عبد الخالق. بعد غدٍ الأربعاء، تطلّ ابنة حلب برفقة الموسيقيين الذين بدأت معهم المشوار قبل سنوات. أما البرنامج، فستغلب عليه أعمال فايا الخاصة.

*حفلة فايا يونان: بعد غدٍ الأربعاء ـ 19:00 ـ حساب المجمّع الثقافي في أبو ظبي على فايسبوك وقناته الرسمية على يوتيوب (الرابطان متوافران على موقعنا).

الإثنين 15 شباط 2021 العدد 137
Lundi 15 Fevrier 2021 no137

الأخبار

رأس المال

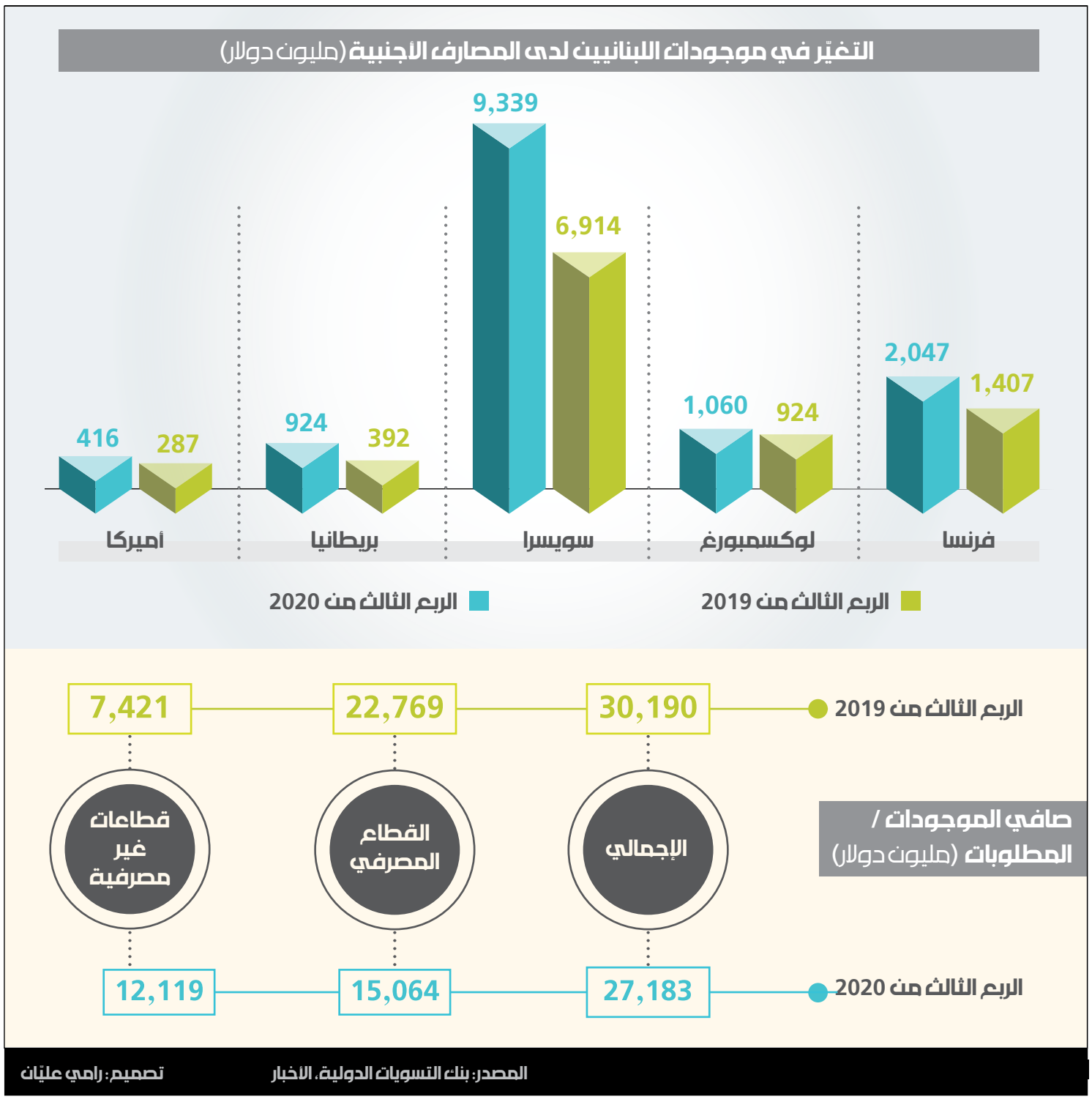

في العدد

02
فرحات أسعد فرحات
مؤشّر أسعار الإستهلاك: مرآة للواقع أم «وجهة نظر»؟

03
الأمجد سلامة
إمبراطورية المصارف العارية

04
غسان ديبة
الركود الكبير يتطلّب التوسّع لا التقشّف

05
سابين الكك
مشروع التعثّر والتهوّر

06
زياد بارود
تصريف الموازنة... والأعمال

«تهريب» الأموال إلى الخارج: سويسرا أولاً

ينشر بنك التسويات الدولية، بصورة فصليّة، الوضعيات المالية العائدة لمحفظة حاملي الجنسية اللبنانية في الخارج. تصنيف هذه الوضعيات يكون بالاستناد إلى محلّ إقامة الجهة المصرّح عنها، والبلد الذي يوجد فيه المصرف الذي يصرّح عن المعطيات، علماً بأن الفروع المصرفية تُحتسب على أساس البلد الموجودة فيه. وهذه التصريحات تتضمن الودائع والالتزامات، وهي مقسّمة على أساس «كل القطاعات»، و«قطاع غير مصرفي». المقصود بـ«كل القطاعات»، المؤسسات المالية والشركات والأفراد، أما القطاع غير المصرفي فهو يحصر الأمر بالشركات غير المالية والأفراد. كذلك، فإن التصريحات تتضمن ودائع مهما كان نوعها، وقروضاً أيضاً، واستثمارات في السوق المالية سواء كانت أسهماً أو سندات أو سواها. وهذه التصريحات تأتي من مصارف خاصة ومن مصارف مركزية أيضاً، إلّا أنها لا تشمل كل المصارف المركزية حول العالم.

بهذا المعنى، تنطوي هذه التصريحات على أهمية عالية رغم أنها لا تجعلها معطيات دقيقة بنسبة 100% وخصوصاً إذا كانت العلاقة بين الشركات والأفراد في بلد ما مرتبطة أكثر بمصارف عاملة في دول لا تصرّح أو تتحفّظ في تصريحاتها لبنك التسويات الدولية.

رغم ذلك، تبدو أرقام بنك التسويات الدولية عن الوضعيات المالية للبنانيين في الخارج مثيرة للانتباه. فهي لا تعبّر بدقّة عن حقيقة الثروة المالية العائدة للبنانيين في الخارج، إلّا أنها تحمل دلالة واضحة على وجود تحويلات من لبنان إلى الخارج تمت في الفترة التي تلت 17 تشرين الأول 2019. وفي هذا المجال، يمكن قراءة الأرقام الصادرة عن بنك التسويات الدولية في إطارين: الأول يتعلق بحركة صافي الأموال، أي الفرق بين قيمة الموجودات والالتزامات المترتبة على اللبنانيين في الخارج. هناك يكون الحديث بشكل أساسي عن فائض ازدادت قيمته وتعدّلت توزيعاته بين المصارف وبين الشركات والأفراد. أما الثاني، فهو يعتمد على قراءة منفصلة لمعطيات «الالتزامات تجاه اللبنانيين» وتطوّر هذا الأمر تجاه خمس دول أساسية هي: فرنسا، لوكسمبورغ، سويسرا، أميركا، بريطانيا.

- تشير المقارنة بين نتائج الفصل الثالث من عامي 2019 و2020، إلى أن صافي الالتزامات والموجودات العائدة للبنانيين في الخارج سجّل فائضاً لمصلحة اللبنانيين بقيمة 27,18 مليار دولار في 2020 مقارنة مع 30,19 مليار دولار في 2019. لكن هذا التراجع كان وقعه مختلفاً على القطاعات. فالفائض لدى القطاع غير المصرفي ارتفع من 7,42 مليار دولار في نهاية الفصل الثالث من 2019، إلى 12,11 مليار دولار في نهاية الفصل الثاني من 2020. هذا يعني أن القطاع المصرفي، بما فيه مصرف لبنان، كان يملك في الخارج نحو 22,7 مليار دولار في نهاية الفصل الثالث من 2019، لكنه بات يملك 15 ملياراً في نهاية الفصل الثالث من عام 2020. هذا الرقم مفاجئ. فرغم أن هذه الأرقام غير حاسمة وغير نهائية، إلا أنه تمثّل مؤشراً في ظل معطيات محلية تشير إلى أن المصارف كانت «مكسورة» على أكثر من مليار دولار تجاه الخارج في الفترة المذكورة. وبالتالي، فهل رقم الـ15 مليار دولار الناتج من صافي الالتزامات الخارجية تجاه القطاع المصرفي اللبناني، هو عائد لمصرف لبنان (أي أنه يعكس قيمة الاحتياطات الفعلية بالعملات الأجنبية التي يملكها مصرف لبنان)؟ إذا صحّ ذلك، فإن أرقام الاحتياطات هي أقلّ بكثير مما هو معلن. ففي نهاية الفصل الثالث كان مصرف لبنان يقول إن لديه ما يفوق 18 ملياراً!

- لوحظ أن الالتزامات الخارجية تجاه القطاع اللبناني غير المصرفي ازدادت من 11,2 مليار دولار في نهاية الفصل الثالث من عام 2019، إلى 15,3 مليار دولار في نهاية الفصل الثالث من عام 2020، أي بزيادة قيمتها 4 مليارات دولار. النسبة الأكبر من هذه الزيادة أتت من سويسرا. فقد زادت الالتزامات السويسرية تجاه اللبنانيين بقيمة 2,4 مليار دولار لتصبح قيمتها الإجمالية 9,3 مليار. أما الالتزامات الفرنسية فقد زادت بنحو 640 مليون دولار لتصبح ملياري دولار. كذلك زادت الالتزامات في اللوكسمبورغ تجاه اللبنانيين بقيمة 136 مليون دولار لتصبح قيمتها الإجمالية مليار دولار، وزادت الالتزامات الأميركية بقيمة 129 مليون دولار لتصبح قيمتها الإجمالية 416 مليوناً، بينما الالتزامات البريطانية زادت بقيمة 354 مليون دولار لتصبح قيمتها الإجمالية 746 مليون دولار.

تفسّر هذه الأرقام الكثير مما حصل سابقاً في مسائل تهريب الأموال وسواها. طبعاً ليس النقاش هنا متعلقاً بقانونية التحويل من عدمه، إنما الأساس فيه أن الزيادة في حجم الأموال المودعة في الخارج (أو المستثمرة في شراء سندات وأسهم وسواها) في الوقت الذي كانت المصارف في لبنان مغلقة أو فرضت خلالها قيوداً على عمليات السحب والتحويل، هي جريمة مبنيّة على استنسابية تميّز بين أحجام المودعين وجنسياتهم ونفوذهم السياسي... هي جريمة ارتكبتها المصارف بغطاء واضح من مصرف لبنان.

مؤشّر أسعار الإستهلاك

مرآة للواقع أم «وجهة نظر»؟

فرحات اسعد فرحات *

كل شهر تقريباً، تخرج علينا إدارة الإحصاء المركزي ببيان إحصائي عن تغيّر أسعار المواد المستهلكة يُطلق عليه مؤشّر أسعار الاستهلاك الذي تصدره بوصفها جهة رسمية مهمتها إصدار الإحصاءات الرسمية، علماً بأن هناك شركة خاصة تصدر مؤشراً مماثلاً أيضاً.

مؤشّر أسعار المستهلك / أو مؤشر أسعار الاستهلاك، هو دلالة إحصائية لقياس التغيّرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات الرئيسية المستهلكة داخل بلد معيّن، والتي تعكس بنية وثقافة الإنفاق الاستهلاكي للأسر والأفراد فيه. لذا، عندما يرتفع المؤشّر عن الشهر السابق، تكون الأسعار ارتفعت وبالتالي ينعكس ذلك انخفاضاً في القدرة الشرائية للمواطن عن شراء السلّة نفسها من السلع والخدمات التي كان يشتريها في الفترة السابقة بمبلغ أقل. وفي حال انخفض المؤشر، فهذا يدلّ على ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن مقارنة مع الفترة السابقة، أي أصبح بمقدوره شراء سلع وخدمات إضافية بذات الحجم المحدّد من النقد، أو في حال لم يكن بحاجة إلى تلك السلع، أن يقوم بحفظ وادّخار قيمة النقد.

أما في حال كان الارتفاع متواصلاً لفترة زمنية طويلة تتعدى الأشهر، فهذا يدلّ على وجود تضخّم مالي في الأسواق، لأن التضخّم هو ارتفاع متواصل في أسعار السلع والخدمات لفترة طويلة، وذلك له انعكاسات على ضرورة تدخّل الحكومة لمجابهته بسياسات صارمة (سياسات نقدية وسياسات مالية مناسبة).

لكي تكون لهذا المؤشر دلائل واضحة، يجب أن تتم المقارنات فصلياً، نصف سنوياً، أو سنوياً وليس أسبوعياً ولا شهرياً، حتى لا يكون الارتفاع في الأسعار ناتجاً عن تقلبات موسميّة في الأسعار، أو عن خضّات مؤقّتة.

- مَمّ يتكون مؤشّر أسعار الاستهلاك: إن سلّة السلع في مؤشر أسعار الاستهلاك موزّعة بحسب تصنيف الاستهلاك الفردي الذي وضعته شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، والذي ينقسم إلى 12 بنداً، هي:

●المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية ●مشروبات روحية وتبغ وتنباك ●الألبسة والأحذية ●مسكن، ماء، وغاز، وكهرباء، ومحروقات أخرى ●أثاث وتجهيزات منزلية، وصيانة مستمرة للمنزل ●الصحة ●النقل ●الاتصالات ●الاستجمام والتسلية والثقافة ●التعليم ●مطاعم وفنادق ●سلع وخدمات متفرقة.

- بناء المؤشّر:

يتم وضع جدول فيه كلّ أسعار السلع والخدمات الرئيسة التي تكوّن مروحة كبيرة من استهلاك الأسرة داخل دولة ما، خلال فترة شهر واحد وتُجمع أسعارها. وفي الشهر التالي، تُجمع أسعار السلع والخدمات نفسها. بعدها يُقسم المجموع القديم، على المجموع الجديد ونضرب الناتج بـ100، فيصبح لدينا معدّل أسعار المستهلك. هل يتم جمع الأسعار بغضّ النظر عن ثقل أو وزن كل سلعة في سلّة الاستهلاك؟ بالتأكيد لا، هناك ضرورة لإيجاد وزن للعديد من السلع التي تمثّل نسبة أكبر من استهلاك الأفراد مقارنة مع سلع أو خدمات أخرى. هذا ما يُعرف به معدل التثقيل الذي يختلف باختلاف الثقافة الاستهلاكية في كل بلد. وقد يختلف بحسب المدن الكبرى أيضاً.

- بعض الانتقادات على مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان:

1- يشير تقرير الإحصاء المركزي إلى استهلاك اللبنانيين وليس المقيمين، إلا أن الضرورة الإحصائية تستوجب إبراز كلّ المؤثّرين في الأسعار والاستهلاك، وخصوصاً في ظل وجود أعداد تلامس أعداد المواطنين من جنسيات مختلفة، ولها ثقافات مختلفة وأنماط استهلاكية متعدّدة. علماً أنه، بالاستناد إلى المسح الذي أجراه الإحصاء المركزي في عامَي 2018 و2019، ظهر أن المقيمين في لبنان توزّعوا ما بين 80% من اللبنانيين و20% من غير اللبنانيين، وهذا التعداد لم يشمل مخيمات اللاجئين.

2- بالاعتماد على المسح المذكور أعلاه، جرى وضع رقم ترقيبي لما تحتويه كل محافظة من السكان، إلا أن الإحصاء المركزي، وبعد أكثر من عامين لم يقم بتعديل معدّلات التثقيل لكل محافظة من المحافظات في مؤشّر أسعار المستهلك.

3- تعتبر منظمة العمل الدولية، أنه لا يمكن تطبيق مؤشر أسعار الاستهلاك بشكل واحد لجميع البلدان، أي أن لكل بلد خاصية معينة وخدمات قد يتلقاها بشكل مجاني من الحكومات رغم أنها مدفوعة في دول أخرى. كذلك تختلف ثقافة المستهلك من دولة لأخرى ومما تتكون منه سلته الغذائية.

4- هناك ضرورة أن يلحظ مؤشّر أسعار المستهلك، الفئة الاجتماعية التي يشير إليها في أرقامه، أو أن يعطي لسلّته الغذائية معدل تثقيل لكل فئة من الفئات الاجتماعية، ولا سيما في ظل الحراك الاجتماعي الإيجابي أو السلبي الذي يحصل في الدولة، وخصوصاً خلال الأزمات المالية والاجتماعية، إذ إن نسبة الفقراء من السكان وصلت إلى 55% في عام 2020 بعدما كانت

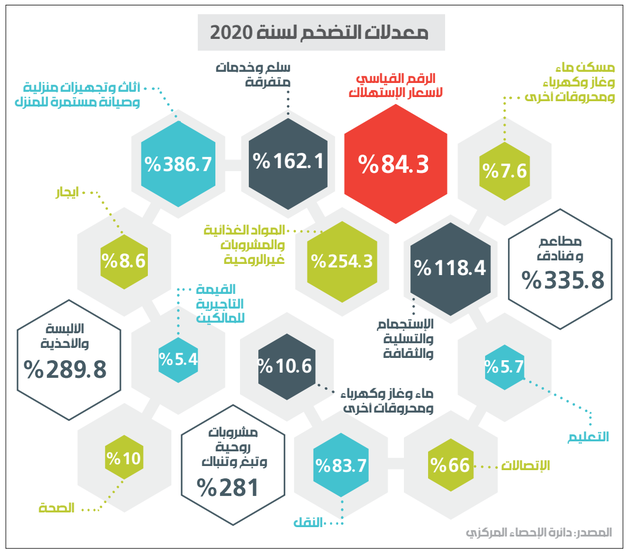

لا يلحظ معدّل تثقيل كلفة السكن ارتفاع كلفة شراء عقار ولا كلفة السكن الملائم، ما يرتّب كلفة إضافية تتجاوز ثلث اجر دخل متوسط عالٍ في لبنان

28% في عام 2019، فيما ارتفعت نسبة الدّين يعانون من الفقر المدقع بثلاثة أضعاف من 8% إلى 23%، في الفترة نفسها.

5- ضرورة تحديد معدّل الأجور التي لحظها في بياناته الإحصائية والمناطق التي تسكن فيها لإظهار إنفاقهم الشهري، وهو أمر غير موجود حالياً، وخصوصاً أن حجم الطبقة الوسطى انخفض من 40% عام 1992 إلى 30% عام 1999، ليصل إلى 20% عام 2015.

6- بالنسبة إلى معدل التثقيل في التبغ والتنباك والمشروبات الكحولية: ما هو حجم دخل الأسر التي تمت دراستها في الدراسة الإحصائية عام 2012 حتى ظهر أن التبغ والتنباك لا يشكلان سوى 1,6%، ولا سيما إذا علمنا أن 21,5% من الإناث البالغات في لبنان و48,6% من الذكور البالغين يدخّنون السجائر». بحسابات بسيطة يتبيّن: إذا اعتمدنا أن معدّل سعر علبة السجائر 2000 ليرة (في حينه) مضروبة باستهلاك علبة ونصف علبة يومياً، مضروبة بـثلاثين نهاراً تعطينا نتيجة تتجاوز 9% من أجر مواطن راتبه مليون ليرة في عام 2012.

7- بالنسبة إلى معدل التثقيل لكلفة التعليم: كيف ظهر أنها تبلغ 5,9% مع أنها في ارتفاع سنوي مع بروز ظاهرة نزوح عدد الطلاب اللبنانيين من المدارس الرسمية إلى المدارس الخاصة (في 2012). ففي العام الدراسي 2010-2011 سجّل عدد الطلاب في التعليم الرسمي 29,5% من مجموع الطلاب في التعليم العام. كذلك، وبناءً على دراسة أخرى لإدارة الإحصاء المركزي، فإن كلفة التعليم في تزايد مستمر سنوياً من 62 نقطة عام 2007 إلى 93 نقطة في عام 2012.

8- بالاستناد إلى معدّل تثقيل كلفة السكن في المؤشر، فإن هذا الأخير لا يلحظ ارتفاع كلفة شراء عقار، ولا كلفة السكن الملائم للعديد من المواطنين، ما رتّب كلفة إضافية تتجاوز ثلث أجر دخل متوسط عالٍ في لبنان، وبالتالي كيف حال أصحاب الأجور المتوسطة والأقل، إذ قد تشكّل أكثر من 50% من الدخل. في المقابل، تمثّل نسبة ثقل (وزن) الإيجار في مؤشر الإحصاء المركزي 3,4% فقط، وكلفة المسكن وما تتضمنه من مصاريف مختلفة كالماء، والكهرباء، والغاز، وغيرها من النفقات لا تتجاوز 28,5%. لذا يجدر السؤال عن أي فئة سكنية يلحظ المؤشر؟ هل المؤشر يمثل 10% فقط من المواطنين أو أقل؟

9- ما هي الأسعار التي يتحمّلها المستهلك والناتجة عن التقنين في الكهرباء، وبالتالي دفع كلفة تمديد واشتراك مولد شهري لأغلبية المنازل في لبنان، الا يجدر أن تكون ظاهرة في المؤشر، كذلك كلفة شراء مياه للخدمة المنزلية، وبالتالي تعبّد كل عائلة أكلافاً شهرية إضافية عن أي عائلة في معظم البلدان المجاورة.

10- ضرورة مراجعة معدلات الترجيح أو التمثيل في مؤشّر المستهلك كل خمس سنوات على الأكثر، وأحياناً وفي حال كانت الدولة تعاني من ظروف سريعة تؤثّر في نفقات الأسرة، فمن الأجدر مقاربة المؤشّر خلال فترات أقل، وإعادة صياغة معدلات التمثيل التي تشكّل المؤشر.

11- ضرورة أخذ الإحصائيين العاملين على المؤشر، عيّنات تمثيلية شهرية بحسب العديد من المناطق، وضرورة إيراد حجم العينة، وما الفئة الاجتماعية التي تمثّلها، ومنطقتها، مع إبراز النتائج الشهرية التي تصدرها إدارة الإحصاء المركزي عن مؤشّر المستهلك.

12- ينص أحد تقارير منظمة العمل الدولية (المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل) على ضرورة تضمين حجم عدم استخدام سلع ما، أو خفض ثقلها في المؤشر لأسباب ثقافية، او لنمط السكان، وهذا ما لم تفعله إدارة الإحصاء المركزي في كلّ تقاريرها. هناك حاجة إلى مراجعة المؤشّر ومعدلات تثقيله (لقد خدمت ما يقارب العشرة أعوام) مع أهمية إبراز الفئة أو الفئات الاجتماعية الممثلة فيه رغبة منا في الاستناد مستقبلاً إلى أرقام لا تكون وجهة نظر ولا يكتنفها أي خلاف في سبيل الخروج من النفق الأسود الذي عشنا فيه مطوّلاً.

*باحث اقتصادي

تثقيلات 2012 (٪)	أبواب الانفاق
20.6	المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية
1.6	مشروبات روحية وتبغ وتنباك
5.4	الألبسة والأحذية
28.5	مسكن ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى
3.4	ايجار
13.2	القيمة التاجرية للمالكين
11.9	ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى
3.7	أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة مستمرة للمنزل
7.8	الصحة
13.1	النقل
4.6	الاتصالات
2.3	الاستجمام والتسلية والثقافة
5.9	التعليم
2.6	مطاعم و فنادق
4.0	سلع وخدمات متفرقة
100.0	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

المصدر: (ادارة الاحصاء المركزي، 2019)

مقال

إمبراطورية المصارف العارية

الأمجد سلامة

منذ صيف عام 2019، تحوّلت العلاقة بين المصارف وزبائنها إلى علاقة تجاذب بين طرفين؛ أحدهما في موقع ضعف (وهو الزبون) والآخر في موقع قوّة (وهو المصرف). وازداد تعقيد هذه العلاقة بعد تفجّر الأزمة في تشرين الثاني من السنة نفسها حين أغلقت المصارف أبوابها واحتجزت أموال المودعين قبل أن تعمد إلى تقنين سحوباتهم بغطاء من تعاميم مصرف لبنان، ثم توقّفت عن تلبية احتياجات الزبائن. هكذا وصلنا إلى شباط 2021. العلاقة ما زالت على حالها من دون تدخّل حقيقي من الدولة ينظّمها لتكون متوازنة - هذا أضعف الإيمان - بين الطرفين. فإذاً لماذا لا تزال علاقة المصارف بزبائنها تشوبها إشكاليات بعد مضي كل هذا الوقت، علماً أنه في كل البلدان التي شهدت أزمات مشابهة، كان تنظيم العلاقة بين المصارف وزبائنها من أول الخطوات التي طُبّقت؟

«لا إفلاس بعد»

في خضمّ هذه العلاقة المتأزمة، تردّد على السنة معلّقين كثر أن المصارف اللبنانية مفلسة. في هذا التوصيف قدر من عدم الدقة. ففي الحقيقة المصارف اللبنانية متعسّرة مالياً (Insolvent). والتعسّر المالي هو توصيف الوضع المالي للأشخاص أو المؤسسات، عند عدم التمكّن من إيفاء الالتزامات المالية وتسديد الديون بسبب نقص الأموال. أمّا الإفلاس (Bankruptcy) فهو توصيف للحالة القانونية للأفراد أو المؤسسات، الذين يمرّون عبر عملية قانونية لتصفية الممتلكات والأصول لسداد الديون، عند ثبوت تعسّرهم المالي.

بعد سنة ونصف من بداية الأزمة، أصبح بديهياً الحكم بأن المصارف اللبنانية متعسّرة مالياً، لا سيما أنها تحتجز الودائع بالدولار في اقتصاد مدولر بنسبة تتجاوز 70%. وواقع الأمر هو أن خطّة الإنقاذ المالي، التي وضعتها الحكومة المستقيلة، اعترفت بتعسّر المصارف عبر طرحها حلّين متزامنين لمازقها: الأول عبارة عن صندوق استثماري توضع فيه عائدات مؤسّسات الدولة وتوزّع على المصارف، وهذا الحل يُعدّ Bail out. أما الثاني، فهو أن توزّع المصارف أسهماً على المودعين الذين لن تتمكّن من إعادة ودائعهم لهم، وهذا الحل يُعتبر Bail In. والحل الثاني كان سيؤدّي إلى تغيير بنية الملكيات في المصارف اللبنانية لتصبح حصص المساهمين الحاليين صغيرة وسيدخل كبار المودعين كمساهمين أساسيين.

يومها رفضت المصارف الحلّين. الأول بحجّة أنّ الصندوق الاستثماري يجب أن يضم أصول الدولة، لا الأرباح المتأتية منها؛ والثاني بسبب عدم رغبة كبار مساهميها بفقدان حجم حصصهم في ملكيّتها. وسبب رفض الحلّ الأول يمكن فهمه بسهولة، فمن الأكيد أن مساهمي المصارف ومديريها كانوا يعلمون أن العمل المصرفي تحوّل إلى مخطّط بونزي كبير واستعملوا أموال المودعين لتحقيق الأرباح منه، وهم يريدون تكثيف أرباحهم من الأزمة الحالية. حتى وإن بدا أن ما يطالبون به وقاحة، أمّا أسباب رفض الحل الثاني فتفسيرها أصعب.

ظاهرياً، وبكل المقاييس اللبنانية، خسارة ملكية مصرف أمر جلل. لكن هذا مربوط بالقبول بافتراضات بالتأكيد مرّت في أذهان كبار مساهمي المصارف اللبنانية. افتراضات تسلّم بأن الوضع السياسي الذي يؤمّن الحماية للمصارف سيستمر، وأنّ هذا الوضع سيدفع باتجاه إعادة العمل بالنموذج الذي حقّق أرباحاً تفوق الـ30 مليار دولار في العقود الثلاثة الماضية. ومن الافتراضات أيضاً، أن الطوائف اللبنانية ستستمرّ برؤية القطاع المصرفي استثماراً ناجحاً وأنّها ستستمر في القتال عنه لتحفظ حصصها فيه. ومن يظنّ أن التقاطع بين عالم الأعمال والطوائف في لبنان أمر طارئ أو هامشي، لا يقدّر حقيقة تشابك الطوائف في البنى السياسية والاقتصادية والثقافية في لبنان. ويتجاهل أن هذا القطاع المصرفي هو التجلّي الأحدث زمنياً للاحتكارات التي نشأت في كنف الطوائف في فترة تشكّلها الأول بعد الانفتاح على الأسواق الأوروبية في نهايات القرن السابع عشر (راجع النموذج-اللبناني-البداية-والنهاية و https://www.al-akhbar.com/Issues/289701 تدمير-الإنتاج-في-سوريا-الدم-يسيل-في-جبل-لبنان-أيضاً). ومحاولة تحليل الوضع الحالي، عبر فصله عن هذا المسار التاريخي، لن يأتي إلا باقتراحات حلول مجتزأة ستفشل بعد مدة زمنية قصيرة.

لكن رجل الأعمال الجيد هو الذي يحتسب لتغيّر الأحوال، بالأخص في فترات التغيير والحروب. وكبار مساهمي المصارف اللبنانية رجال أعمال جيّدون، فعّالون في اقتناص اللحظة وتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح. وهم من النوع الذي يدرك أن العواصف السياسية العاتية في العالم والمنطقة قد تطال أو تغيّر كل الافتراضات آنفة الذكر. وأنّه في حال تغيّرت الأحوال قد يواجهون مطالبات حقيقية لإعلان إفلاس المصارف، لا إعلان تعسّرها فقط. فإذاً لماذا الاحتفاظ باستثمار خاسر قد يرتّب مخاطر مواجهات قانونية مستقبلية؟

أثر الوقف

يمكن أن نجد تفسيراً لسلوك كهذا يحمل الكثير من المخاطرة، في الاقتصاد السلوكي، وخصوصاً في أحد تجلّيات عنصر «تجنّب الخسارة» (Loss Aversion) في «النظرية الاحتمالية»، وهو ما يسميه ريتشارد ثالر بـ«أثر الوقف» (Endowment Effect). كان ثالر أول من طور مفهوم «أثر الوقف» في عام 1980، عبر استعمال الإطار النظري الذي آمّنه له كانيمان وتفرسكي.

و«أثر الوقف» هو ميل الأشخاص الذين يمتلكون سلعة، إلى تقديرها بقيمة أعلى من القيمة التي يقدّرها بها الأشخاص الذين لا يمتلكون السلعة. فمثلاً إذا أعطينا مجموعة أشخاص سلعة محدّدة ذات قيمة واضحة، وعرضنا عليهم فرصة بيعها أو تداولها مقابل بديل متساوٍ، سيطالبون، بمجرد إثبات ملكيتهم للسلعة، بضعف (مثلاً) ما هم مستعدون أن يدفعوه كتعويض عن السلعة نفسها. ما سيطالبون به يدعى «الاستعداد للقبول» (Willingness to accept) وما هم مستعدون أن يدفعوه يدعى «الاستعداد للدفع» (Willingness to pay). ودراسة «أثر الوقف» هي دراسة الفرق الذي سيتشكّل بين «الاستعداد للقبول» و«الاستعداد للدفع»، وتأثيره على نموذج التقييم.

عزا ثالر «أثر الوقف» إلى عنصر «تجنّب الخسارة» فقط. لكن الأبحاث التي تلت، أضافت عناصر جديدة تسبّب هذا الأثر، مثل «التحريف الاستراتيجي» (Strategic misrepresentation) و«الأسعار المرجعية» (Reference prices) و«التملك النفسي» (Psychological ownership). كاري موروييدج وكولين غيبلن لخصتا الدراسات حول هذه العوامل في بحث بعنوان «تفسيرات أثر الوقف: مراجعة تكاملية». شرحتا أنّ عنصر «تجنب الخسارة» يتدخل في «أثر الوقف» من خلال عامل كراهية الخسارة عند البشر، إذ أن التأثير النفسي للخسارة أكبر منه للربح. فللسلع قيمة مدركة أعلى عند بيعها من عند شرائها. لكن هذا العامل لا يفسّر لما للسلعة قيمة أعلى عند بيعها من عند شرائها.

أما «التحريف الاستراتيجي» فهو عبارة عن العامل الناتج عن سوء فهم إجراءات التفسير والاستنباط في نموذج التقييم. فإذا اعتقد المشاركون أنهم في مفاوضات، قد يحرّفون بشكل استراتيجي تقييمهم للسلعة. توقعات المشاركين بأنهم سيمتلكون السلعة في المستقبل، يغيّر النقطة المرجعية التي يستخدمونها لتقييم السلعة. هنا يمكن أن نفترض أن هذا العامل يحضر في أذهان كبار المساهمين في المصارف اللبنانية. فالملكية المستقبلية للمصارف وتوقع عودة الأسواق المالية إلى العمل بشكل شبه طبيعي مستقبلاً، يؤثران على تقييم أصحاب المصارف لها، بما يشكل «تحريفاً استراتيجياً». ولو كان الأمر كذلك أليس أجدى بالمساهمين أن يعيدوا بعضاً من الأرباح التي أخرجوها؟

ما يقوم به مصرف لبنان والمصارف اليوم ما هو إلّا تأجيل التعامل مع المشكلة بكلفة ستتحمّلها المصارف وتتشارك مع حاكم مصرف لبنان على تحميلها للمودعين والدولة

يدخلنا هذا العامل إلى عامل آخر وهو «الأسعار المرجعية». وهي عنصر مرتبط بتقييم البائع والشاري للسلعة عبر بيئة خارجية (عن البيئة التي تحوي نموذج التقييم) أو عبر قيمة مستحضرة من الذاكرة. والبائعون والشارون يبحثون تلقائياً عن أسعار مرجعية تناسب موقعهم في العملية. سيبحث الشاري عن أقل قيمة ممكنة، ويبحث البائع عن أعلى قيمة ممكنة. وإذا افترضنا أن كبار المساهمين في المصارف ينظرون إلى أسعار مرجعية من خارج النطاق اللبناني الحالي (سواء في أسواق أخرى أو من الذاكرة القريبة عن السوق اللبنانية)، فبالتأكيد القيمة التي يقدّرون بها مصارفهم أعلى بكثير من القيمة الحقيقية التي ستفترضها أي خطة للمعالجة سابقة أو قادمة.

أهم العوامل هو عامل «التملّك النفسي». هو العنصر الذي يعبّر عن الخلط بين إطارات الخسارة والمكاسب في نماذج التقييم. فالمشترون ليسوا مالكين أبديين والبائعون يمتلكون السلعة بشكل أبدي. كيف؟ ذلك لأن مجرد لمس سلعة، أو لمس صورة سلعة، أو تخيل امتلاك المرء لسلعة، يولد تقييماً أكثر إيجابية إذا كانت تلك التجربة تخلق شعوراً بالتملّك النفسي. وتزداد الملكية النفسية مع مقدار الوقت الذي يمتلك فيه المرء سلعة، ويزداد معه تقييم المرء لها. فالملكية تخلق ارتباطاً قيمياً غير قابل للتحويل بين الذات والسلعة. تُدرَج السلعة في المفهوم الذاتي للمالك، لتصبح جزءاً من هويته ويغمرها بسمات تتعلق بمفهومه الذاتي. وهذا طبعاً يخلق فرقاً كبيراً بين تقدير صاحب السلعة لقيمتها في مقابل تقدير الشاري لقيمتها.

انجل بوليغان ـ المكسيك

وإذا مخّصنا في سلوك أصحاب المصارف وداعميهم (من سياسيين وممثّلين للطوائف) سنجد أن هذا العامل قابل للإسقاط على سلوكهم وتقديرهم لقيمة المصارف. ويصبح طبيعياً من منظورهم رفض التخلّي عن حصصهم وملكياتهم في المصارف مقابل شطب ودائع ضخمة أضاعوها في مخطط البونزي الكبير. نحن هنا نتحدث عمّا يُقدّر بنحو 80 مليار دولار خسائر وفق تقديرات الخطة الحكومية.

كل العوامل المذكورة، يمكن إسقاطها على سلوك كبار المساهمين في المصارف اللبنانية، وهي تفسّر، بواسطة «أثر الوقف»، رفض المصارف المضي قدماً في تنفيذ خطّة التعافي المالي. لكن هذه الخطّة لم تعد صالحة اليوم، وكذلك الأمر بالنسبة للخطة البديلة التي اقترحها تحالف أصحاب المصارف والطوائف التي تنتباهم والقوى والشخصيات السياسية التي تمثّل مصالحهم. ولأن الخسائر قد تحقّقت على أرض الواقع، وليست خسائر وهمية في دفاتر حسابات، لا يمكن أن تستمر لعبة التحايل عليها إلى الأبد. فما يقوم به مصرف لبنان والمصارف اليوم ما هو إلا تأجيل التعامل مع المشكلة. ولهذا التأجيل كلفة يجب أن تتحمّلها المصارف (بالإضافة إلى كلفة سوء الأمانة في التصرف بأموال المودعين)، بينما تعمل بالتشارك مع حاكم مصرف لبنان على تحميلها للمودعين والدولة.

في القصة الفولكلورية الدنماركية «ثياب الإمبراطور الجديدة»، يعيّن الإمبراطور خياطَين (هما بالحقيقة محتالان) لينسجا له ثوباً جديداً من خيطان مميزة. ورغم أن المحتالين يُلبسان الإمبراطور ثوباً وهمياً وهو في الحقيقة عار، إلّا أنّ الأخير وحاشيته والشعب يختارون أن يصدقوا أن الثوب رائع وأن الإمبراطور ليس عارياً، خوفاً من أن يظهروا أغبياء. وإلى أن يصرخ طفل بأن الإمبراطور عار، عندها فقط يتيقّن الجميع أنّه عار فعلاً. المصارف اللبنانية متعسّرة منذ سنة ونصف، وهي رفضت الحلول التي تؤمّن بعض الإنصاف للمودعين، ودفعت بحلول مقابلة ترفض فيها تقدير الخطة الحكومية لقيمتها. لكن كل ما يحتاجه الأمر هو حكم واحد بإفلاس مصرف واحد حتى يدرك الجميع أنّ هذه المصارف قيمتها الحقيقية أدنى مما قدّرته خطّة التعافي المالي حتى.

استطلاع

أيّ موازنة نريد؟

لم يستقطب مشروع موازنة 2021 الكثير من الانتباه. الغالبية تعاملت معه كأنه غير موجود أو غير معدّ للمناقشة والإقرار انطلاقاً من كونه يأتي في توقيت غير مناسب دستورياً بعد تجاوز المهل الزمنية المفروضة بموجب الدستور. وفي ظل تأخّر تشكيل الحكومة، وامتناع حكومة تصريف الأعمال عن أي محاولة للتأثير في الواقع الحالي. رغم ذلك، يثير المشروع الكثير من الإشكاليات التي ستظهر لاحقاً. فهو لا يعدّل سعر صرف الليرة بما يتلاءم مع التطوّرات السوقية وانعكاساتها على حركة الإيرادات والنفقات. وبقي يتعامل بحيادية تامة مع مسائل مثل الدين العام بالعملات الأجنبية والفوائد المترتبة عليه. وحاول أن يكون محفّزاً لإنعاش النموذج الاقتصادي المفلس بدلاً من أن يذهب في اتجاه اقتراحات بنيوية. وأن يكون محابياً لخيارات صندوق النقد الدولي لضرب القطاع العام من دون أن يخفض عجز الموازنة. وأن يكون «عفوراً» مع المصارف وكبار المودعين بشرط جذب الدولارات. وبلغ فيه الحدّ أن يسمح بإعادة تقييم استثنائية للأصول مقابل ضريبة على الفروق لا تتجاوز 3٪... وزير المال ضخّ في هذا المشروع الكثير من الحشو عن إصلاحات لا لزوم لها وتعديلات ضريبية لا تعبّر عن أي رؤية إلّا إذا كان الوزير مقتنعاً أن هناك من سياتي للاستثمار في بلد مفلس مقابل إعفاءات ضريبية. وفي بلد ليس فيه أي وضوح عن اتجاهات سعر العملة. لم يعبّر عن أي مشروع يريده من مشروع الموازنة. فهل هو يريد دعم الفقراء؟ إذا كان يريد ذلك، فلماذا لم يذكر كلفة الدعم في الموازنة؟ وإذا كان يريد شطب الديون، فلماذا لم يرسم سيناريوات لذلك بالاستناد إلى مشاركته في اجتماعات خطة التعافي بوجود المستشار الفرنسي «للزار»؟ لو اعيد تكليف غازي وزني بوزارة المال، او كلّف اي «خبير» اخر بتولّي هذه الوزارة، فما سيكون مشروعه؟ اي موازنة نريد؟

وجوب التوازن الماليّ - النقديّ

عبد الحليم فضل الله

رئيس المركز الاستشاريّ للدراسات والتوثيق

يجب أن تكون الموازنة بديلاً من انعدام قدرتنا على إقرار خطة ماليّة متوسّطة الأمد للإصلاح المالي الممكن ضمن ظروف الأزمة، بحيث يحاول مشروع الموازنة أن يغطي هذا النقص. ورغم أن هناك إشارة إلى هذه الخطّة أو الإطار المالي، في مشروع الموازنة المقدّم حالياً، إلا أنّه لم ينطلق من رؤية متكاملة. للإنقاذ صارت ضرورية وملحّة بعد مضي أكثر من سنة ونصف سنة على الأزمة واقتراب موجتها الثانية.

لذا، نحتاج في ظل غياب إطار مالي للإصلاح، إلى موازنة متوازنة مالياً، أي يساوي عجزها صفراً، ومتوازنة نقدياً، أي لا تكون لها آثار تضخّمية. فبعد الأزمة وبوادر الانهيار، لم يعد مهماً فقط حجم الإيرادات العامة التي يمكن تحصيلها، بل أيضاً مصادر هذه الإيرادات ووجهة إنفاقها واستعمالها، وهل تنطوي على ضخّ نقدي إضافي يمكن أن يسرّع تدهور سعر صرف العملة الوطنيّة أم لا؟

والمثال على ذلك هو ضريبة التضامن أو أي ضريبة مماثلة على الأصول المصرفية والنقدية، فعلى أهميتها، ستُفرض هذه الضريبة على حسابات غالبيتها لم تعد موجودة إلّا دفترياً، بينما يؤدّي تحصيل الضرائب عليها إلى خلق نقود جديدة وزيادة الكتلة النقدية المتداولة، إلّا في حالة واحدة هي الاستعمال الدفتري لحصيلة هذه الضريبة المستحدثة في إطفاء دين عام أو تسديد متأخرات على الدولة مثلاً. في المقابل لن يكون لضرائب الدخل التصاعدية التأثير التضخمي نفسه لأنها ستُنقل حسب القوة الشرائية من المواطنين والمستهلكين إلى الحكومة. نجد الأمر نفسه في النفقات حيث يجب التمييز بين نفقات حكومية تجري تسويتها عبر المصارف (مثل مستحقات المتعهدين) والتي ستخضع لآلية السحب النقدي المعمول بها من قبل المصارف وسقوفه، وأخرى تتضمن ضخّاً نقدياً.

وبذلك علينا عند وضع الموازنة أن نفكر في الأمرين معاً: حجم العجز المالي، ومقدار الزيادة في الكتلة النقدية المتداولة M0 الناتجة منها، من دون أن يستغل أحد ذلك في تبرير إخلال الدولة بواجباتها (مثل الامتناع عن الدعم الاجتماعي، للأسر والمؤسسات المتعثرة...). والسبب الذي يدفع إلى التفكير على النحو المذكور، هو أن الكتلة النقدية المؤثّرة قبل الأزمة كانت تشمل النقود المتداولة زائداً الودائع على اختلافها، أما بعد الأزمة واحتجاز الودائع وإخضاع التصرف بها لتقنين قاس، فصارت النقود الورقية هي وحدها عملياً المؤثّرة في أوضاع السوق.

هذا يعني أنه على الموازنة إما أن تكون إصلاحية وإنقاذية باستنادها إلى رؤية عامة متوسطة الأمد للتعافي، أو أن تلتزم، بالحدّ الأدنى، بتصفير العجز.

أما كيف نصل إلى موازنة متوازنة فهو أمر قابل للنقاش، انطلاقاً من الاتفاق على مصادر الإيرادات المطلوبة ومن يتحمّلها. هنا يجب التركيز على المستفيدين أكثر من غيرهم من رعاية الدولة واهتمامها في ظروف الأزمة، وأكثر ما ينطبق ذلك على القطاع المصرفي الذي يتلقّى ضمانات وحماية ودعماً من الدولة. فإذا كان ذلك مفهوماً أو مفروضاً، فهل يمكن القبول في ظله، بتوسيع الهامش بين الفائدة الدائنة (للودائع) والمدينة (على القروض)؟! وبأن تستمر المصارف في تحقيق أرباح كانَ شيئاً لم يكن؟ بل تجبى من الدولة وغيرها إيرادات وفوائد بينما هي في حالة توقف عن الدفع؟ علماً بأن بقاء القطاع المصرفي واستمراره حتى الآن ليسا بفعل قوّته الذاتية، بل بفعل تعاميم المصرف المركزي التي تُعفيه من تبعات عدم إيفائه بمعايير الأداء العالمية. ففي مقابل المساندة والحماية اللّتين يتلقاهما من الدولة، يجب أن تكون مساهمة هذا القطاع أكبر من غيره في خفض العجز المالي ومنع تصاعد الدين العام.

الركود الكبير يتطلّب التوسّع لا التقشّف

غسان ديبة

رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الاميركية

- في موضوع تعريف الموازنة بأنها تقشّفية. هناك إصرار على سياسة التقشف رغم أن فذلكة الموازنة تتحدث عن نتائج كارثية في الاقتصاد وركود كبير... فمن المستغرب ألا تكون الاستجابة على هذا الركود الكبير بالتحفيز الاقتصادي وإنما بالتقشف وخفض النفقات العامة إلى أقلّ من مستواها في السنة السابقة. وإذا حسمنا التضخّم من النفقات، نجد أن النفقات الحقيقية تدنّت بشكل كبير. وبالتالي هي موازنة تقشّفية بشكل كبير في ظل ركود كبير، بينما يجب أن تكون موازنة توسّعية تسعى لدعم المؤسسات والأفراد الذين واجهوا الإفلاس والبطالة في عام 2020، لا بل يتوقع أن يستمر هذا الأمر في عام 2021 بسبب استمرار الركود وجائحة كورونا. ففي ظل الإقفال والبطالة، لا يُتوقع أن يكون الاقتصاد قادراً على خلق وظائف. كان الأجدر بهذه الموازنة أن تكون توسّعية بدلاً من تقشفية.

- في فذلكة الموازنة، من اللافت إعادة وضع قطاع الكهرباء في مركز التحليل عبر الإشارة إلى أن «إصلاح قطاع الكهرباء هو الحجر الأساس للخروج من الأزمة الحالية». فهذا يعني أن الموازنة لا ترى الأسباب الحقيقية للأزمة المتمثلة في انهيار النموذج الاقتصادي القديم، وانهيار القطاع المصرفي، وتدهور سعر الصرف، والركود الكبير... قطاع الكهرباء ليس سبب هذه الأزمات. فهو أدّى سابقاً إلى زيادة في عجز الخزينة، لكنه ليس الأساس في حصول الأزمة. هناك تصويب للموازنة بشكل خاطئ. وفي السياق نفسه وردت أيضاً كلمة «إصلاح»، رغم أن معضلة الكهرباء لا تكمن في الإصلاح بل في عدم الاستثمار العام بقطاع الكهرباء. لدينا نقص في السعة الإنتاجية نتيجة عدم الاستثمار في هذا القطاع. فرغم الحديث عن الشراكة مع القطاع الخاص، لم تلحظ الموازنة أي استثمار عام في قطاع الكهرباء. هناك تركيز على الكهرباء والعجز في مقابل التغافل عن الوفر الحاصل في قطاع الاتصالات والذي يوازي العجز الناتج من الكهرباء في بعض السنوات، لذا ما يقال عن أسعار الكهرباء المتدنية، يعني أن أسعار الاتصالات مرتفعة. لا يمكن الحديث عن إصلاح الكهرباء من دون الحديث عن إصلاح الاتصالات أيضاً. ورد في الموازنة أن أسعار الكهرباء تنتج أثراً سلبياً على المجتمع، لكني أعتقد أن هذا الأثر يأتي من أسعار الاتصالات المرتفعة التي يتكبّدها ذوو الدخل المتدنّي.

- ورد في فذلكة مشروع الموازنة، أن لبنان يعانيمن اختلالات مالية ضخمة نتيجة معاشات تقاعد سخيّة. هناك تركيز على «السخاء» يليه كلام عن «إعادة هيكلة نظام التقاعد»، لأن «نظام التقاعد سخي للغاية وأصبح غير مستدام وبحاجة إلى الإصلاح التدريجي». لو كان هذا السخاء فعلياً، ألا ترى الموازنة أن موجة التضخّم في عام 2020 قد قضت عليه نهائياً، وخصوصاً أنه لم يحصل أي تصحيح في أجور القطاع العام؟ الكلام عن عدم استدامة نظام التقاعد هو كلام مكرر وقديم ولا يأخذ في الاعتبار ما حصل بالنسبة إلى قيمة مستحقات التقاعد من تدهور في القيمة الفعلية. هناك الكثير من الدول التي حاولت أن تنفذ إصلاحات نيوليبرالية عبر الهجوم على أنظمة التقاعد العام، لكن تبيّن أنه كلام غير صحيح كما حصل في الولايات المتحدة. نظام التقاعد الحكومي لا يمكن أن يكون غير مستدام لأن تمويل نفقاته ممكن عبر الضرائب. هذا النظام يعتمد على النفقات السنوية، وهو ليس صندوقاً يخسر او يربح بل هو تقريباً جزء من الإنفاق الجاري الذي يمكن تمويله من النظام الضريبي. من المستغرب جداً أن يُذكر هذا الأمر في الموازنة في ظل الركود الحالي.

- الإيجابية الوحيدة هي ذكر ضريبة التضامن الوطني. لكنّ هناك سؤالين عليها: لماذا لم يذكر أنها ضريبة على الثروة، ولماذا لمرّة واحدة فقط مع أن كثير من الدول بدأت تفكر أو فرضت ضريبة على الثروة؟ حتى صندوق النقد الدولي في ظل هذا الوضع وارتفاع عدم المساواة في الاقتصادات الرأسمالية، دعا منذ السنة الماضية إلى فرض الضرائب على الثروة. لماذا لمرّة واحدة؟ هل عدم المساواة الناتج عن الأزمة والتضخّم والركود والجائحة ستتوقف في عام 2021؟ بل هي مرشحة للاستمرار.

941
مليار ليرة
هي قيمة النفقات المدرجة في مشروع موازنة 2021 والمحدّدة بأنها نفقات معالجة في المستشفيات او نفقات مرض وامومة ولا تدخل فيها اعتمادات مماثلة تنفقها تعاونية موظفي الدولة والقوى العسكرية وحصتها من الضمان الاجتماعي

40.72
مليار ليرة
هي قيمة النفقات السرية الواردة في مشروع الموازنة علماً بأن هذه النفقات كانت تبلغ 19 ملياراً في مشروع موازنة 2010

944
مليار ليرة
هي القيمة المقدّرة للصرف على المواد والخدمات الاستهلاكية. ومن ضمنها لوازم إدارية وقرطاسية وشتول ونصوب واستئجار سيارات وخدمات تنظيف ومحروقات وشحوم وقطع غيار وسواها

> **نظام التقاعد يعتمد على النفقات السنوية، وهو ليس صندوقاً يخسر او يربح بل هو تقريباً جزء من الإنفاق الجاري الذي يمكن تمويله من النظام الضريبي**

مشروع التعثّر والتهوّر

سابين الكك

أستاذة محاضرة في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية

قدّمت وزارة المال مشروع موازنة 2021 ضمن رؤية سلطوية تقليديّة لمواجهة أزمة وطنية استثنائية. فغابت عن المسودة المقاربة المالية الفاعلة لتعزيز آليات الحماية الاجتماعية، وحضرت نغمة إظهار حسن النوايا تجاه المؤسّسات الدولية المانحة، لتنقلب الموازنة من صكّ تشريعي سنوي للواردات والنفقات، إلى مُنظومة تشريعية مستقلة تتخطى أفقياً المفعول الزمني المُحدّد لها بحسب المادة 5 من قانون المحاسبة العمومية، وتتجاوز عمودياً مبدأ تراتبية القواعد القانونية باستثناء تعاميم المصرف المركزي ذات الطبيعة التنظيمية البحتة، إذ قرّرت في متن المادة 28 المتعلقة بضريبة الدخل على إعادة تقييم الأصول الثابتة عدم جواز تطبيقها على المصارف في كل ما يتعارض مع «النصوص التطبيقية للمصرف المركزي».

عجزت الموازنة عن فذلكة تصوّر جدّي يقي الاقتصاد اللبناني من تداعيات رزمة الأزمات الرازح تحتها، والتي تكلّلت أثمانها الباهظة بجائحة «كوفيد-19». ورغم إعلاء عناوين تشجيعية، للقطاعات السياحية خاصةً، إلّا أنها أفرغتها مسبقاً من مفعولها المرتقب بحيث كان الرقم «صفر» ميزة مشتركة لكل بنود نفقات البنى التحتية، وهي إحدى الدعائم الأساسية للخطط الاقتصادية الاستراتيجية.

سلكت المالية العامة مساراً عبثياً، منافياً تماماً لمعايير الحوكمة والشفافية، لجأت عبره للتمويل الاستثنائي كقاعدة واسعة الوعاء في الموازنة ولكن من دون أن تخصّص له خطة طوارئ صحيّة واقتصادية واضحة الأفق القانوني لجهة تحديد الأولويات أو مصدر الموارد.

ولم تتضمن الموازنة خطّة لإدارة السيولة قادرة على رسم نوايا جديّة للتخفيف من وطأة تأثير الأزمة الممتدة على الشعب اللبناني. بل أثرت وزارة المال الماضي بسياسة الاستدانة لتمويل نفقات الدين وعجز الكهرباء، وجاهرت مراراً وتكراراً بعزمها على إصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية، نذكر على سبيل المثال المادة 5 التي طلبت بمقتضاها الإجازة لها بإصدار سندات خزينة قصيرة ومتوسطة الأجل لتغطية سلف الخزينة المعطاة لكهرباء لبنان، وصولاً إلى حدّ تضمين المبالغ التأمينية التي تؤدّيها المؤسسة الوطنية لضمان الودائع، نسبة 70% من قيمتها المدفوعة فعلياً سندات خزينة بالعملة اللبنانية، معدّلة بموجب المادة 87 منها القانون 67/28 الناظم لهذه الهيئة بالإضافة إلى قانون الإصلاح المصرفي 91/110.

واستفادت وزارة المال من الاحتياج الكبير إلى حماية الأرواح والأرزاق بعد انفجار المرفأ وتفشّي أزمة كورونا، لتتباهى بأدبياتها المالية الريعية وسلوكياتها الاستنسابية. فعمدت إلى فرض ضرائب تنتفي معها قاعدة الشمولية مثل ضريبة التضامن الوطني على الودائع فوق سقف المليون دولار مقابل إعفاء الودائع الجديدة من ضريبة الفوائد لمدة ثلاث سنوات (المادة 74). وتعمّدت رفض الاقتطاع والاستيفاء إلا بعملة أجنبية، سواء كانت عملة الحساب المصرفي (المادة 37) أو عملة الراتب والأجر (المادة 31) أو عملة دوائر التنفيذ (المادة 51)، ضاربةً عرض الحائط مبدأ عدم جواز رفض العملة اللبنانية كوسيلة إيفاء مطلقة، ومضاربةً بوقاحة على عملةٍ عُهد إليها أمر المحافظة على قيمتها الشرائية والائتمانية.

إنها موازنة التعثر والتهور، طُبعت معالمها الرئيسية بتدابير تقشفية على المواطنين وضرائب تضامنية على المودعين في مناورة مبرمجة، لإحياء اقتصادهم الزبائني وفسادهم التحاصصي وسوء أمانتهم المصرفية.

* الارقام (مليار ليرة)

لم يتضمن مشروع موازنة 2021 أيّ كلام عن مصير سندات الخزينة التي توقفت الدولة عن تسديدها وعن الفوائد المترتبة عليها وتسعيرها. حتى تشرين الثاني 2020 كانت قيمة سندات اليوروبوندز التي توقف لبنان عن تسديدها بالإضافة إلى قيمة الفوائد الأصلية المترتبة عليها والفوائد التي ترتبت بعد التوقف عن الدفع، تبلغ 4,95 مليار دولار، إلا أنها ما زالت مسعّرة في وزارة المال على أساس 1507,5 ليرات وسطياً، وتبلغ قيمتها 7462 مليار ليرة، بينما السعر الفعلي لهذه المبالغ على أساس الدولار «الطازج» تبلغ 43560 مليار ليرة.

استطلاع

أيّ موازنة نريد؟

تصريف الموازنة... والأعمال

زياد بارود
محام ومحاضر في الجامعة اليسوعية

يأتيك في عالم الدستور من يفتي، ولو في معرض وضوح النص، تماماً كما يأتيك في عالم المال من «يتفذلك» في الأرقام. المشترك بين هذا وذاك، أن الاثنين في غربة عن واقع بدكّ أسوار بيوت الناس. هنا بيت القصيد. ففي زمن الموازنة المؤجّلة وقطع الحساب المنسيّ، هل تستطيع حكومة تصريف الأعمال أن تناقش وتقرّ مشروع الموازنة؟ الجواب بالإيجاب، بل بصيغة الوجوب، لا الجواز، للأسباب التي سيلي ذكرها.

فالموازنة، بالتعريف المبسّط، هي الإجازة للحكومة بالجباية والإنفاق، وهي إجازة تشريعية تصدر بقانون عن المجلس النيابي بعد مناقشة مشروع الموازنة الذي تعدّه وتقرّه وترسله إليه الحكومة. والعبرة في صيغة القانون أن يكون ممثّلو الشعب (نظرياً وحيث يصح ذلك) قد وافقوا على المضمون. ولأن الموازنة سنوية، فقد نصّ الدستور على مهل وأصول، بحيث من المفترض مبدئياً إنجازها وإقرارها قبل نهاية العام، حتى تتمكّن السلطة الإجرائية، أي الحكومة، من الإنفاق والجباية تبعاً لتلك الإجازة. أما أن تكون الموازنة قد غابت منذ عام 2005، لتعود في عام 2017، فهو أمرٌ واقع لا يغيّر في أن مخالفة دستورية قد ارتُكبت، وفي أنها ترافقت مع مخالفة أخرى دستورية عندما أقرّت ونُشرت موازنات 2017 وما بليها قبل موافقة المجلس النيابي على حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة (أي قطع الحساب)، بحسب ما تفرضه وجوباً المادة 87 من الدستور.

ورغم المخالفة لجهة غياب قطع الحساب المزمن والمتمادي، فإن العودة إلى إقرار الموازنة كانت أمراً محموداً، إنما يبدو أن «الفرجة» لم تدم، لأن ثمّة مهلاً دستورية تمّ تخطيها أخيراً ودخلنا في دوّامة «القاعدة الاثني عشرية» نفسها التي حكمت الإنفاق والجباية طوال سنوات. وزَرَت هذه المُهل الملزمة في المادتين 32 و83 من الدستور بوضوح كلّي. نصّت الأولى على أن العقد العادي لمجلس النواب، الذي يبدأ في تشرين الأول «تُخصّص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر وتدوم مدة العقد إلى آخر السنة». أما الثانية (المادة 83)، فنصّت على تقديم الحكومة الموازنة لمجلس النواب في بدء عقد تشرين الأول. خلاصة ذلك أن ثمة مهلة محددة لتقديم الموازنة ولإقرارها. وهي مهلة يمكن أن تُمدّد فقط حتى آخر الشهر الأول من السنة وفق المادة 86 من الدستور التي سمحت بفتح عقد استثنائي لمتابعة درس الموازنة في حال لم تُقرّ بحلول آخر العام، وعندها تُجبى خلاله الضرائب والرسوم، وتؤخذ موازنة السنة السابقة أساساً، وتكون نفقات شهر كانون الثاني على القاعدة الاثني عشرية. أما المفارقة، فتكمن في صدور القانون 213 تاريخ 2021/1/16 الذي أجاز للحكومة جباية الواردات كما في السابق وصرف النفقات على القاعدة الاثني عشرية، من أول شباط ولغاية صدور قانون موازنة 2021! أي حتى أجل غير مسمّى!

كل ذلك حصل ويحصل في الجمهورية ودستورها، في وقت يجوز السؤال عن السبب الذي حدا بالحكومة إلى عدم إقرار مشروع الموازنة وإرساله إلى المجلس النيابي «في أول عقد تشرين الأول»، على ما يقول الكتاب (علماً بأن وزير المالية قد أحال مشروع الموازنة إلى رئاسة الحكومة، وحسناً فعل، ولو متأخراً). على هذا السؤال يأتي جواب الامتناع المُفترض، مزدوجاً: يزعم البعض أن حكومة تصريف الأعمال لا تستطيع إقرار مشروع موازنة، من جهة، وأن هذه الحكومة لا تستطيع أن تجتمع، حتى ولو أرادت إقرار مشروع الموازنة، من جهة أخرى. فما حقيقة الأمر؟

من الواضح أن الحكومة المستقيلة، أو المعتبرة كذلك، لا يسعها ممارسة صلاحياتها إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال، بحسب ما ورد صراحة في الفقرة 2 من المادة 64 من الدستور. وإذا كان هذا «المعنى الضيّق» غير محدّد، لا في الدستور ولا في أي نصّ تشريعي، فإن تفسيراً واضحاً قد أعطي له في اجتهاد مجلس شورى الدولة، ولا سيما في قرار مبدئي صدر عام 1969 (القرار رقم 614 تاريخ 1969/12/17 – راشد/الدولة)، وميّز بين:

- من جهة، الأعمال الإدارية العادية التي يجوز إتمامها تأميناً لحسن سير المرفق العام ولتسيير الأعمال اليومية، وهي جائزة في فترة تصريف الأعمال طالما هي محصورة بذلك.

- ومن جهة أخرى، الأعمال التصرّفية التي تنطوي على أعباء جديدة أو اعتمادات مهمة أو تغيير جوهري في سير المرفق العام، وهي محظّرة في فترة تصريف الأعمال.

لكنّ القرار المذكور أضاف مشيراً إلى «تدابير الضرورة التي تفرضها ظروف استثنائية تتعلق بالنظام العام وأمن الدولة الداخلي والخارجي والأعمال الإدارية التي يجب إجراؤها في مهل محدّدة تحت طائلة السقوط والإبطال».

انطلاقاً من هذا التعليل وربطه بالمهل المحددة، نعود إلى الموازنة: فهذه الأخيرة واجبة الإقرار قبل 12/31 من كل سنة، مع إمكان تطبيق القاعدة الاثني عشرية في الشهر الأول من السنة، عملاً بالمواد 32 و83 و86 من الدستور التي نصّت على تلك المهل. وهذا يعني أن إعداد الموازنة (من قبل وزارة المالية) ورفع المشروع إلى مجلس الوزراء للمناقشة والإقرار، ثم إرسال المشروع إلى المجلس النيابي في بدء عقد تشرين الأول، إنما هي إجراءات ملزمة وترتبط بمهل دستورية واضحة، إضافة إلى أن الموازنة تتعلّق، عموماً، بالنظام العام. وعلى ذلك، فإن على مجلس الوزراء، ولو في حكومة تصريف الأعمال، موجباً دستورياً يرتبط بمهل ويدخل ضمن مفهوم «تدابير الضرورة» التي أشار إليها اجتهاد مجلس الشورى.

ولا يُردّ على ذلك بأن من شأن السير على مجلس الوزراء ولو ضمن تصريف الأعمال موجب دستوري لدراسة مواد الموازنة يدخل ضمن مفهوم «تدابير الضرورة»

في هذا الاتجاه تقييد الحكومة اللاحقة، وفق ما اشترط أحد قرارات مجلس شورى الدولة الذي حظّر، في تصريف الأعمال «التدابير التي ليس من شأنها تقييد حرية الحكومة اللاحقة في انتهاج السياسة التي تراها أفضل» (مجلس شورى الدولة، قرار رقم 700 تاريخ 1995/5/15- هنود/الدولة)، لسبب بسيط، وهو أن مشروع الموازنة يخضع، قبل أن يصبح قانوناً، لتمحيص المجلس النيابي، إذ اشترطت المادة 83 من الدستور أن يتم الاقتراع على الموازنة بنداً بنداً. وبذلك تبقى الضمانة في المجلس النيابي، في حال تخطّت حكومة تصريف الأعمال في مشروعها حدود ما هو مُلحّ في النفقات وما هو ضروري في الواردات.

أما مسألة اجتماع مجلس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال، فلا تطرح أي إشكالية دستورية، إذ صحيح أن اجتماعه يبقى استثنائياً وغير محدّد بصورة دورية، إلاّ أن هذا الاجتماع يبقى ممكناً دستورياً، في ظل غياب النص المانع، ويبقى ضرورياً دستورياً في ظل المهل المفروضة لانتظام المالية العامة، إضافة إلى أن ثمّة سوابقَ عديدة اجتمع فيها مجلس الوزراء في فترة تصريف الأعمال وبدد وحيد على جدول الأعمال، كما حصل، مثلاً في حكومة الرئيس ميقاتي حال تعيينَ رئيس وأعضاء هيئة الإشراف على الانتخابات لارتباط هذا التعيين بمهل في قانون الانتخاب.

(مروان بو حيدر)

لا خلاص بلا إصلاح ضريبي

كريم ضاهر
أستاذ محاضر في قانون الضرائب والمالية العامة،
رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلّفين

يقوم النظام الضريبي اللبناني الحالي بشكل أساسي على ثلاث ركائز: إقليمية التكليف، اعتماد الضرائب النوعية كإطار ناظم، طغيان الضرائب غير المباشرة التنازلية على الضرائب المباشرة. هذه خصائص وسمات وضعها المشرّع في أواخر الخمسينات عن سابق تصوّر وتصميم لكي يتناسب نظامه الضريبي وماليته العامة مع الظروف السائدة والمحيطة في حينه، مع خطة واضحة لتحفيز النمو وجذب الرساميل والاستثمارات والودائع من أجل تمويل المشاريع وإعطاء دور محوري إقليمي للبلاد في محيطه القريب والبعيد. نجحت هذه الاستراتيجية على مدى عقدين، محوّلة لبنان إلى مرتع لأصحاب الرساميل والثروات ومقصدٍ للسياح والمشاهير. أضحى لبنان سويسرا الشرق الأوسط كما كان يحلو للعديد تسميته. فقد اتّسم نظامه بالمرونة والتكييف بسبب سهولة اعتماد تدابير خاصة جزئية محصورة ببعض الضرائب دون سواها، زيادةً أو نقصاناً أو إعفاءً، طبقاً للحاجات والبرامج. إلا أن هذا النجاح كان يخفي حقيقة أخرى وواقعاً مشؤوماً. فقد استشرى التهرّب الضريبي وبات سمةً يتباهى بها أصحاب النفوذ والرساميل وسائر المواطنين. هذا الجنوح، حفّز عوامل ما زالت مسيطرة، مثل السرية المصرفية، والفساد الإداري، ونظام الضرائب النوعية، هو من أسوأ الأنظمة الضريبية، لأنه يسمح بتفادي التصريح عن إيرادات مستترة، وبعفي شريحة واسعة من المقيمين من موجب التصريح الضريبي المفصل عن إيراداتهم ونفقاتهم وثرواتهم، ويستثني الأصول والإيرادات المحقّقة في الخارج من التكليف الضريبي.

نحو رفع السرية المصرفية

مع التغيّرات الدولية والعولمة، وبعد انهيار النموذج الاقتصادي اللبناني الذي جنح نحو الريع والمراباة والإفراط في التجاوزات والهدر والمحسوبيات، أصبح ملحاً تطوير وإصلاح النظام المالي والضريبي على حدٍ سواء. يقتضي الاستناد إلى مبادئ أساسية، مثل العدالة في توزيع الأعباء، وسهولة الجباية ومردوديتها، وطاقة المكلّف بالضريبة، وتوسيع الاقتصاد لزيادة الواردات... هذه الأهداف والمقترحات ليست اليوم إلا تمنيات وأفكاراً لا يتبعها أي تنفيذ، ما دامت المواطنية الضريبية (حسّاً والتزاماً) غائبة مع غياب دور الدولة الراعية. فالتغيير ليس ممكناً بمعزلٍ عن ورشة إصلاح شاملة للقوانين، تشمل، بشكل خاص، تحديث النظام الضريبي وتطويره، ومكافحة الفساد بشكل فعّال ومجد، خصوصاً في الإدارات والسلطات القضائية والرقابية، لما لهما من دور محوري يتصل بتطبيق القانون ويكرّس مبدأي المساءلة والمحاسبة.

هكذا يبدو واضحاً أن الأولويات تبدأ بمعالجة الخلل الناتج عن ضعف تحصيل الضرائب الواجبة، وتكبير الدخل، وزيادة الإنتاج الفعلي. لا يمكن تحقيق ذلك من دون محاربة التهرّب الضريبي بمختلف أوجهه، التي ترتب كلفة عالية على الخزينة. فالتهرّب يتم اليوم بأكثر من طريقة:

- هناك تهرّب مشروع أو مجاز وغير مخالف للقانون. كالحالة التي يستفيد منها المكلّف عندما تكون النصوص مبهمة والأنظمة متساهلة، فيتمكن من البقاء مكتوماً وغير خاضع لأي تكليف، على غرار ما يتيحه له نظام الضرائب النوعية المطبق راهناً في لبنان، والملائم للاقتصاد الخفي الموازي.

- هناك تهرّب مشروع أو مجاز، لكنه يأتي في إطار سياسات مالية غير مجدية. يظهر هذا الأمر في حالة منح حوافز ضريبية تفاضلية تمييزية غير مجدية للمصلحة العامة، مثل الحوافز المالية الممنوحة لبعض القطاعات والنشاطات منذ عقود، رغم أنها لم تعد تتناسب مع التغيّرات الميدانية ومع تطوّر الاقتصاد العالمي والرقمي.

- هناك تهرّب غير مشروع بطرق كثيرة منها، على سبيل المثال لا الحصر، التهريب على الحدود، وازدواجية القيود الحسابية، والعمليات الصورية و/أو الإساءة مع التعسف في استعمال الحق...

يتعيّن إيجاد إطار تعديلي ومعالجة خاصة لهذه الحالات من خلال سلّة مقترحات وأفكار إصلاحية - تندرج في سياق ما يسمى الوفرة الضريبية بعناصرها الثلاثة: الإنتاجية، والاستقرار، والمرونة - لعلها تشكّل مدخلاً للنقاش الجدّي والدفع نحو تطويرها أو رفدها بأفكار ومقترحات حيوية. ففي هذا السياق، لا بدّ من توسيع قاعدة المكلفين وتعميم الرقم الضريبي الموحّد عملاً بأحكام المادة 34 من قانون الإجراءات الضريبية وربطه برقم الهوية أو جواز السفر أو الإقامة للأجنبي المقيم، لتسهيل التتبع وتحسين آليات التبليغ والحؤول دون تهرّب المكلفين أو تعسّف المراقبين. كذلك، يجب تطوير آليات الاستقصاء والمراقبة للأحقة المكتومين والمخلّين عبر إجراءات وتدابير عملية، منها توثيق المعلومات من خلال الواجهات الإلكترونية (interfaces)، وقواعد البيانات المتسلسلة (Blockchain) لتحليلها من قبل الإدارة الضريبية، وكشف الثغرات، وإنشاء قاعدة ترابط بين الإدارات تساعد على كشف عمليات الإخفاء والتهرب والاحتكار والتلاعب في الأسعار (data mining)؛ ومن الضروري فرض موجب التصريح عن الذمة المالية (الثروة) المملوكة في الداخل والخارج كما والنفقات (حتى النثرية منها) لتتبع العمليات وتحليل وضع المكلفين والتفاوت الحاصل بين مدخولهم المصرح عنه وثروتهم الفعلية أو مظاهر الإثراء الخارجي. إن نجاح نظام التصريح الذاتي هذا، يستلزم تطبيق إجراءات ملازمة، كرفع السرية المصرفية والتثبت من التصريح عن الذمة وعدم إخفاء موارد، وخصوصاً لجهة تطبيق النسب التصاعدية، علماً بأنه في ظل تطبيق اتفاقية التبادل التلقائي للمعلومات، أضحت السرية المصرفية محصورة حالياً بالمقيم في لبنان، ما حوّل البلد إلى مرتع لـ«ملاذ ضريبي محلي» للمخالفين والمتهرّبين والفاسدين. هذا الأمر يبرّر رفعها نهائياً لانتفاء الحاجة والهدف، لكن يجب أن تبقى السرية المهنية ويجب أن يكون هناك تشدّد في تطبيقها.

كذلك، يقتضي الأمر الانتقال في التكليف بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين من مبدأ الإقليمية (territoriality) إلى مبدأ الإقامة (residence)، واعتماد نظام الضريبة الموحّدة على الدخل بشطوريها التصاعدية على مجمل الإيرادات، مهما كان مصدرها في الداخل أو الخارج، مع مراعاة المعاهدات الضريبية النافذة. إن استحداث الضريبة الموحّدة على الدخل، هو الإصلاح الأساسي والفعلي الذي يُعوّل عليه من أجل تحقيق عدالة ضريبية واجتماعية، ومن أجل تحسين الجباية وتأمين الالتزام ومحاربة الغش والتهرّب والاقتصاد الخفي الموازي. فهذه الضريبة تعتمد على مبدأ تجميع الإيرادات على أنواعها، كالأرباح المهنية وإيرادات رؤوس الأموال المنقولة والإيرادات الرأسمالية وإيرادات الأملاك المبنية، وسواها، ضمن مطرح ضريبي واحد خاضع للضريبة التصاعدية (هذا الأمر لا يلغي إمكان الإبقاء مرحلياً على آلية تحصيل الضرائب عند المنبع، نظراً إلى سهولة جبايتها من دون أن تتطلب موارد إدارية كبيرة للمتابعة والتدقيق).

ضريبة تصاعدية على الثروة

من الواجب اعتماد سياسة ضريبية تحفّز الإنتاج وتزيد العبء الضريبي على الأنشطة التي لا تسهم في تأمين قيمة مضافة للاقتصاد، في مقابل تخصيص مبالغ في الموازنة للإنفاق الاجتماعي الملحّ على شبكة أمان، مثل البطاقة الطبية، وضمان البطالة... هناك أمثلة عديدة في هذا الخصوص:

- من أجل زيادة الواردات في إطار صياغة عقد اجتماعي جديد مبني على فكرة التضامن، يمكن فرض ضريبة تضامنية (فعلية) على الثروة (Wealth Tax) تُحتسب على أساس حدّ أدنى معيّن ونسبة تصاعدية من مجمل أصول وممتلكات وأموال المكلفين المقيمين، المنقولة وغير المنقولة، الموجودة في لبنان و/أو في الخارج.

- تعديل ضريبة الأملاك المبنية بشكل جذري من خلال التمييز بين الإيراد المتأتي من تأجير الأملاك وضمّه إلى سائر المداخيل المكلّفة بموجب نظام الضريبة الموحدة على الدخل، وبين الرسم المترتب على حيازة العقار واستعماله للسكن من قبل مالكه.

- تحديث قانون رسم الانتقال بحيث يُسمح بنقل ملكية جزء من الأصول تدريجياً ومن دون مقابل إلى الفروع والورثة الشرعيين من دون تحميلهم عبء الرسم، بشرط استثمار تلك الأصول في مشاريع واعدة في لبنان، ما يحفّز إمكان خلق فرص عمل للشباب، ويحثهم على البقاء في بلدهم والاستثمار فيه.

هذه بعض المقترحات التي يجب أن يتضمنها الإصلاح الضريبي الهادف إلى الإسهام في الإنقاذ لا إلى تمرير الوقت، وهو ما يجب أن يتكامل مع معالجة الثغرات العديدة والالتباسات السلبية في بعض مواد قانون الإجراءات الضريبية، ما سيعطي هذا الأمر صورة إيجابية للمستثمرين الأجانب لجهة الثبات التشريعي والعدل وحداثة النصوص. إلا أن ذلك لا يلغي التحفّظات المشروعة بشأن القدرة المتاحة لتنفيذ المقترحات في ظل غياب الإجماع السياسي عليها. فالمسألة تتعلق بتخلّي الجهات النافذة والمتحكمة في القرار ومن يدور في فلكها أو يؤثّر عليها، عن المصالح الطائفية والفئوية والزبائنية المناطقية، وموافقتها على تجرّع الخسائر التي قد تلحق بكل منها وبتوازناتها. هناك يصبح السؤال هو التالي: هل يمكن التعويل على هذه الجهات لترجيح المصلحة العامة على حساب مصالحها الفئوية؟

من الضروري فرض موجب التصريح عن الثروة المملوكة في الداخل والخارج وعن النفقات لتتبع العمليات وتحليل وضع المكلفين، لكن نجاح هذا الأمر يستلزم تطبيق إجراءات مثل رفع السرية المصرفية

قراءات

بايدن يحفر عميقاً

جوزيف ستيغلتز

اقترح الرئيس الأميركي جو بايدن خطة إنقاذ بقيمة 1.9 تريليون دولار لمساعدة الاقتصاد الأميركي على التعافي من جائحة «كورونا». الخطة تستحوذ على معارضة الكثير من الجمهوريين. وكأنهم استفاقوا بشكل مفاجئ للحديث عن العقيدة المالية التي يتخلّون عنها بشكل سافر كلما سيطر حزبهم على البيت الأبيض. وباستثناء فترتي الركود والحرب العالمية، فإن الخفوضات الضريبية الهائلة التي منحها الحزب الجمهوري لأصحاب المليارات والشركات في عام 2017 أدّت إلى أعلى عجز مالي في تاريخ الولايات المتحدة من دون أن تتحقق وعود رفع مستويات الاستثمار والنمو.

بالعكس، هناك حاجة ملحّة لخطّة الإنفاق التي اقترحها بايدن. فالبيانات الأخيرة تُظهر تباطؤاً في تعافي الاقتصاد الأميركي، سواء لجهة الناتج المحلي الإجمالي أو التوظيف. هناك أدلة دامغة على أن حزمة التعافي هذه ستوفر حافزاً كبيراً للاقتصاد، وأن النموّ سيولّد عائدات ضريبية مهمّة، ليس فقط للحكومة الفيدرالية، إنما للولايات والبلديات التي تفتقر إلى الأموال لتوفير الخدمات الأساسية.

يحذّر معارضو خطّة بايدن، بشكل مخادع، من التسبّب في التضخم - الوحش المترصّد - رغم أنه أقرب ليكون خيالاً من كونه تهديداً حقيقياً في الوقت الحاضر. وفي الحقيقة، إن بعض البيانات تشير إلى أن الأجور قد تنخفض في بعض القطاعات الاقتصادية، لكن حتى إذا أصبح التضخم واقعاً، فإن الولايات المتحدة لديها أدوات نقدية ومالية كافية لمواجهة الأمر.

سيكون الاقتصاد الأميركي أفضل حالاً من دون معدّلات فائدة صفرية، كما أنه سيكون أفضل حالاً عندما يقوم صانعو السياسات برفع الضرائب عن طريق فرض رسوم على التلوث والعودة إلى السياسات الضريبية التصاعدية. ولا يوجد سبب مقنع يبرر تدفيع الأميركيين الأثرياء ضرائب نسبة إلى أن مداخيلهم أقل من أولئك الذين هم أدنى ثراء. ونظراً إلى أن الأميركيين الأثرياء كانوا الأقل تضرراً، من الناحيتين الصحية والاقتصادية، منذ حلول جائحة كوفيد-19، يبدو النظام الضريبي التنازلي الأميركي في أقبح حالاته اليوم.

لقد رأينا كيف دمّر هذا الوباء بعض القطاعات الاقتصادية، ما أدّى إلى ارتفاع معدلات إفلاس الشركات، وبصورة خاصة الشركات الصغيرة. وهناك خطر حقيقيّ يتمثّل في أن عدم تمرير حزمة تعافٍ كبيرة سيؤدّي إلى ضرر هائل قد يكون طويل الأمد. ذلك لأن الأداء الاقتصادي الضعيف يزيد من القلق الاقتصادي (ما يضاعف القلق الناجم عن الوباء نفسه) وقد يؤدّي إلى دوامة هبوط اقتصادية يوصَل فيها السلوك الاحترازي إلى خفض الاستهلاك والاستثمار، ما يُضعف الاقتصاد بصورة أكبر.

في الواقع، مهما كان السبب، فإن الميزانيات العمومية الضعيفة وإفلاس المصالح يغذّيان العدوى التي ستصيب الاقتصاد بأكمله في ظل تأثيرات التباطؤ القوية. فالشركات التي أفلست بسبب الوباء لن تعود من الإفلاس عندما تتم السيطرة على الجائحة.

وما يجعل الأمور أسوأ مما هي عليه، أن جائحة كوفيد-19 هي جائحة عالمية. ورغم أن البيانات المتاحة تشير إلى أن العديد من البلدان النامية والأسواق الناشئة لم تتضرّر بالقدر نفسه الذي تضرّرت به الاقتصادات المتقدمة، فإن التباطؤ الاقتصادي العالمي غير المسبوق يعني ضمناً تراجع الطلب على الصادرات الأميركية.

ولا تمتلك البلدان الفقيرة الموارد اللازمة لدعم اقتصاداتها مثل الدول المتقدّمة. الصين لعبت دوراً كبيراً في التعافي من الأزمة المالية العالمية في عام 2008، لكن رغم أنها كانت الاقتصاد الوحيد الكبير الذي سجّل نمواً في عام 2020، إلّا أن تعافيه كان أضعف بشكل ملحوظ من التعافي الذي حصل في أعقاب أزمة عام 2008، أي عندما تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي 9% في عام 2009 ثم 10% في عام 2010. فالصين تسمح اليوم بنموّ فوائض تجارية ما يحدّ من قوة دفع النمو العالمي.

تتضمن خطة بايدن السمات الرئيسية لما يجب القيام به لمواجهة الأزمة في أميركا، لذا هي تبشّر بتحقيق عوائد كبيرة. الأولوية الأولى في هذه الخطة هي لضمان توافر الأموال لمكافحة الوباء، وتمكين الأطفال من العودة إلى المدارس، والسماح للولايات والبلديات بمواصلة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات التي يعتمد عليها الناس. إن تمديد برنامج تأمين البطالة لن يساعد الفقراء فقط، فمن خلال ما يوفره من طمأنينة، سيؤدّي إلى زيادة الإنفاق وتحفيز الاقتصاد.

ومن المتوقّع أن يؤدي تعليق عمليات الإخلاءات القسرية للمساكن حتى 31 آذار، وتقديم المساعدات للأسر ذات الدخل المنخفض إلى التشجيع على الإنفاق. بشكل عام، من الثابت أن للفقراء نزعة عالية نحو الاستهلاك، لذا فإن الحزمة الموجهة لزيادة الدخل عند الفئات الأفقر، بما في ذلك زيادة الحد الأدنى للأجور، والائتمانات الضريبية للأطفال، والائتمان الضريبي للدخل المكتسب، كل ذلك سيساعد على إنعاش الاقتصاد.

في عهد الرئيس دونالد ترامب، لم تكن البرامج، التي ركّزت على الشركات الصغيرة، فعّالة كما ينبغي. ويعود ذلك جزئياً إلى أن الكثير من الأموال قد ذهبت إلى الشركات غير الصغيرة، وإلى سلسلة من المشاكل الإدارية. ويبدو أن إدارة بايدن تنتبّه إلى هذا الأمر وتعمل على حلّ هذه المشاكل. إذا كان الأمر كذلك، فإن توسيع نطاق المساعدات للشركات لن يساعد فقط على المدى القصير، ولكنه سيضع الاقتصاد أيضاً في مرتبة أفضل مع تضاؤل الوباء.

ولا شك في أن الاقتصاديين سيتجادلون حول كل تفاصيل تصميم برنامج التعافي، مثل كمية الأموال التي يجب أن تذهب إلى هذا القطاع أو ذاك، وما هو الحدّ الأدنى لتلقّي المساعدات النقدية، وما هي المحفّزات المثلى لتقليص حجم برنامج التأمين ضد البطالة. ويمكن للأشخاص العقلاء أن يختلفوا حول هذه التفاصيل، كما يمكن أن يكون تعديلها جزءاً من عملية الوصول إلى تسوية سياسية. لكن الأمر الذي لا يجب أن يكون محلّ خلاف، هو أن هناك حاجة ماسّة إلى مبالغ كبيرة من المال، وأن معارضة هذه الفكرة فيها قصر نظر خطير.

1,9 تريليون كلفة خطة بايدن لتعافي الإقتصاد الاميركي

انحاز بوليغان ـ المكسيك

* نقلاً عن Project-Syndicate
ترجمة الأخبار

كتاب

يتم التعامل مع قضية النقل في لبنان على أنها مسألة طرق. مزيد من الطرق. مزيد من السيارات. مزيد من الزحمة. مجدّداً مزيد من الطرق! هي «مطاردة عبثية» كما يصفها شربل نحاس في كتابه «اقتصاد ودولة للبنان». يرى أن تعزيز قدرات الشبكة لا يؤدي إلّا إلى استقطاب المزيد من السيارات والزحمة والتلوث. أي خسارة في الوقت (يُهدر نصف وقت تنقّل اللبنانيين و4٪ من الناتج المحلي بسبب الاختناقات المرورية). والأضرار البيئية وحوادث السير. وأكلاف كبيرة على الاقتصاد من استيراد كثيف للسيارات والوقود وثقل في ميزان العمليات الجارية يقدّر بنحو 4 مليارات دولار أميركي سنوياً. أما النقل الخارجي فهو مسألة استراتيجية لها أبعاد إقليمية ودولية لتطوير العلاقات الاقتصادية وربط لبنان بطريق الحرير وبالكويت وبورسعيد وسواها

شربل نحاس في «اقتصاد ودولة للبنان»

النقل ليس عرضاً وطلباً بل «هيكلة للمجال»

كثافة شبكة الطرق استثنائية، لكن وضعها وفعاليتها معيبة، سواء لجهة الجودة (عدم استواء سطحها، وكثرة الحفر) أو لجهة غياب المعدات والتجهيزات المساعدة (خطوط المسارات، معابر المشاة، الأرصفة، إشارات المرور، وعلامات الطرق). وفقاً لنتائج المسوح التي أجرتها إدارة الإحصاء المركزي حول ميزانية الأسرة (2004 و2012).

معالم كلفة النقل

تتميّز النفقات المتعلّقة بالنقل ببعض المعالم البارزة:
* تشكل نفقات النقل بمجملها ما بين 12% و13% من إنفاق الأسرة في كلا التاريخين.
* يزداد الإنفاق على النقل بسرعة كبيرة كلما زاد الإنفاق الإجمالي. تتراوح المرونة بين 1,8 (2004) و2 (2012). بحيث ترتفع نسبة الإنفاق على النقل من مجمل النفقات من 2,3% إلى 16,5% (في 2004) ومن 2,3% إلى 19,6% (في 2012).
* تختلف هيكلية الإنفاق بشكل كبير وفق مستويات معيشة الأسر (مستويات الإنفاق الإجمالي). الأرقام المفصّلة متوافرة عن عام 2004 فقط، لكن النتيجة واضحة: النقل العام للفقراء والسيارات الخاصة للأغنياء.

هذا الوضع البائس والمُكلف اقتصادياً، والنهج السلوكي والمؤسسي الذي يزعم معالجته بينما هو في الحقيقة يحافظ عليه، كلاهما يعتمد على انحراف أساسي في فهم ماهية النقل والتنقل في المجتمع والاقتصاد.
الوضع الحالي ليس صدفة ولا أمراً عابراً:
1. ليس النقل ببساطة وتلقائياً مسألة شبكات (طرق، سكك حديدية...) ومركبات نقل (سيارات، حافلات، قطارات...) وأغراض منقولة (أشخاص وبضائع)، تستجيب معاً لاحتياجات معاينة أو مقدّرة، ويتوجب أو يكفي التعامل معها «تقنياً» وفق اعتباري الدفق والسرعة. كل تنقل يتضمن استخدام مجموعة من الوسائط المختلفة، أسلوباً متعدداً قبل «الرحلة» وأثناءها وبعدها، من الجهوزية إلى الإعداد، فالوصول إلى المركبة، فالتحميل، ثم الوقوف، والتفريغ، وفي حالات كثيرة الانتقال إلى رحلة مكملة بغية الوصول إلى المقصد. غالباً، يتم تجاهل النقل «الليّن»، وأبسط أشكاله السير على الأقدام، ويغيب الطابع المتعدّد الوسائط للتنقل فينحرف تقدير مجمل الأكلاف الفعلية للتنقل، المباشرة والمضمنة.
2. خلافاً للرأي السائد ولأعراف الحسابات القومية، لا يصح اعتبار تنقل الأشخاص، وبالتالي كلفة انتقالهم، جزءاً من استهلاكهم النهائي، باستثناء السياحة والزيارات العائلية التي تظل حصّتها ضيئلة، بل يتوجب اعتبارها مدخلاً من مدخلات عمليات الإنتاج. فالتنقل من المسكن إلى العمل أو منه إلى المدرسة أو منه إلى السوق تفرضها أنماط تموضع السكن والعمل والأنشطة التجارية. نقل البضائع، الذي يخضع للمعطيات المجالية نفسها، يحتسب بنداً من بنود كلفة الإنتاج. ليست هذه المفارقة مسألة نظرية، فهي تنعكس في التباس الوضع القانوني لبدلات النقل وفي المساهمات الضريبية التي تغطي أجزاء من كلفة النقل العام.
3. في الأساس، شكبات النقل «المعروضة»، أي المتوافرة، هي في الوقت نفسه عوامل هيكلة المجال وموضوع طلب ناتج عن هذه الهيكلية. ولا يستقيم بالتالي اعتبار النقل قابلاً للمعاينة والمعالجة على أساس منطق العرض والطلب. في هذا السياق، تبقى الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية هي المرجع الأساسي، ويفترض تحديثها لتكييفها مع التغيرات الكبيرة التي حصلت في لبنان والمنطقة منذ عام 2004. كل هيكلة للمجال تتوافق مع «كمية من النقل» وتتطلبها. كلفة التنقل تمثّل معياراً للكفاءة الاقتصادية لهيكلة المجال الذي تفرضه. تتضمن هذه الكتلة حركة الأشخاص والبضائع والمعلومات معاً، وإن تفاوتت نسبها. تتوزّع أعباء هذه الكلف وفق صيغ ونسب مختلفة بين الأسر والمؤسّسات والمكلّفين ثم وفق النظام الضريبي المعتمد، بين مداخيل رأس المال ومداخيل العمل. انطلاقاً من كلفة واحدة، تؤثّر صيغ ونسب توزيعها تأثيراً بالغاً على أكلاف الإنتاج وعلى توزيع المداخيل.

الخيارات المتاحة

ليس الوضع الراهن وليد الصدفة أو الجهل، بل هو نتاج خيارات ضمنية في الغالب، وصريحة أحياناً رغم وفرة الدراسات. وهو يعكس بشكل عام اعتبارين:
1. تجزئة المجال وفقاً لمعايير قاسية، طافية وطبقية (الطرقات الالتفافية التي تسمح بتلافي عبور مناطق غير مرغوبة، التفرعات حصر مجالات الحركة ضمن خطوط سير سريعة أو ضمن أسوار، تكرار التجهيزات للحدّ من «الاختلاط»...).
2. غلبة منطق الريع العقاري: الخفض المنهج لمراتب شبكات الطرق وتحويل الأوتوستردادات إلى جادات تجارية الإكثار غير المحدود من الطرقات لغرض رفع أسعار الأراضي حصراً، في ظلّ نظام يجيز البناء في كل مكان، وما ينجم عن ذلك من تشتت للسكن، ومن نخر العمران للمناطق الطبيعية والزراعية، ومن إطالة لمسافات التنقل...
بحكم السببية الدائرية، وقلة مرونة تموضع الأنشطة والمساكن، يتوجب تقسيم العمل وفق بعدين زمنيين؛
1. الخيارات الأطول مدى تترجم خيار النموذج المجتمعي والاقتصادي. وهي تحدّد معايير المفاضلة بين الخيارات الأقصر مدى:
* اعتماد تراتبية واضحة للمواقع والوظائف (الجامعات، والمرافئ، والمنصات اللوجستية) وتخصصها بهدف رفع مستويات الكفاءة تجاه الخارج والتكامل في الداخل،
* تفكيك عوامل الفصل الطبقي و/أو المجتمعي.
2. تعكس الخيارات الأقصر مدى، على الصعيد التقني، منطق التماسك والكفاءة الاقتصادية، وهي تحدد معايير إعادة توزيع المداخيل وإعادة توزيع الكلف:
* إعادة توزيع «كمية النقل» عبر زيادتها على مستوى ربط الأقطاب (المحور المباشر بين المدن: طرابس – بيروت – النبطية في البداية، وبيروت – زحلة – بعلبك في مرحة ثانية)، وخفضها من كل من الأقطاب، ولا سيما ضمن مدينة بيروت (الفعلية وليس الإدارية)، بين طبرجا وبيت مري والدوحة والدامور، وذلك عبر إنشاء شبكة نقل مشترك على مسارب مخصصة (tcsp)، تستخدم الشوارع والطرقات القديمة التي كانت الشرايين التي

> واحد من خيارات النقل الخارجي تعزيز مربع بيروت – دمشق – حمص – طرابلس، وتقوية محور بيروت، دمشق – بغداد وصولاً إلى طهران (ثم «طريق الحرير» المُحتملة)، ونحو الكويت (بيروت – الكويت ترعة برية بطول 1300 كيلومتر)

تشكلت حولها المدينة (طرق دمشق وصيدا وطرابلس وغيرها)، بتحويلها إلى محاور مخصصة أو ذات استعمالات متناوبة، وتسهيل التنقل اللين (مسارات الدراجات والأرصفة والمساحات الخضراء).
* استعادة الأوتوستردادات لوظائفها وطاقاتها المرورية، وفصلها عن المباني والمحلات التجارية المقامة على جانبيها،
* خفض الكلفة الاقتصادية الاجتماعية للتنقل عبر إحداث تحوّل حاسم في الوسائط المستخدمة، يقوم على إعادة توزيع الأكلاف المباشرة والمضمنة والخارجية (ضرائب على استهلاك الوقود، واستيراد المركبات واستخدامها، وفقاً لمستويات استهلاكها وما تحدث من مضار، ودعم كلف النقل العام المشترك).
تسمح الإجراءات المالية المذكورة بتحقيق وفر ملحوظ على صعيد الميزان التجاري يسمح بتمويل المشاريع اللازمة، رغم ضيق الأوضاع المالية.

استراتيجية للنقل الخارجي

لا ينفصل لبنان كمساحة اجتماعية اقتصادية، ثم كدولة، عن نشأة مرفأ بيروت، وتطوره على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط حتى أصبح بوابته الأولى في منتصف القرن التاسع عشر. تمّ نقل النفط العراقي ثم السعودي عبر خطَّي أنابيب يصلان إلى شمال طرابلس وجنوب صيدا حيث أقيمت مصفاتان ومحطتا تحميل. كان الخطان مصممين في الأصل لينتهيا في حيفا في فلسطين إلى حين احتلالها في 1948. نجحت سوريا في 1952 في تأمين خط فرعي إلى بانياس من خط أنابيب شركة نفط العراق (ipc) وقد بات كلا الخطين خارج الخدمة نتيجة استخدام ناقلات النفط العملاقة والتوترات والحروب الإقليمية.
بين عامي 1967 و1975، أدّى إغلاق قناة السويس إلى ازدهار مرفأ بيروت بشكل غير عادي. ورغم توقّف المنافسة مع مرفأ حيفاء بعد إقامة «دولة إسرائيل» باشرت سوريا بتجهيز مرفأي اللاذقية وطرطوس في عام 1950، فأدى ذلك إلى تحويل حركة النقل البحري على حساب مرفأي بيروت وطرابلس.
كان تأثير الفاعلين الدوليين (البريطانيين والفرنسيين والأميركيين) حاسماً في هيكلية المجال الإقليمي بأكمله. واحتلال فلسطين قطع الصلة البرية مع مصر. التقدم الذي استفاد منه لبنان، وخصوصاً بيروت، في مجال النقل البحري، انعكس موقعاً مركزياً على صيد النقل البري، من طرق وسكك حديدية. وانعكس ذلك أيضاً على صعيد النقل الجوي، فاحتلّ مطار بيروت الدولي مكانة إقليمية متقدمة، واستضاف العديد من شركات الطيران اللبنانية، وكلها شركات خاصة: طيران لبنان (Air liban) الخطوط الدولية اللبنانية (LIA)، طيران الشرق الأوسط (MEA) للركاب، والخطوط الجوية عبر المتوسط (TMA) للشحن.
شن الإسرائيليون عملية كوماندوس في 28 كانون أول 1968، ودمروا 14 طائرة مدنية كانت تمثّل قسماً كبيراً من الأسطول الجوي اللبناني.
وجهت الحرب الأهلية ضربة قاسية للقطاع بأكمله. سياسة الاكتفاء الذاتي التي أنتجتها سوريا منذ استقلال البلدين، وانهيار الوحدة النقدية والجمركية، ثم الضغوط التي كانت سوريا تفرضها بين الحين والآخر على حركة المرور البري، أضعفت جميعها موقع لبنان الإقليمي. أخيراً، أدّت الحرب الأهلية السورية إلى محاصرة لبنان براً وتحويله إلى ما يشبه جزيرة. وأدّى تراجع وزن أوروبا كشريك تجاري رئيسي للمنطقة لصالح الدول الآسيوية، والازدهار الاقتصادي في دول الخليج المُنتجة للنفط، إلى قلب وجهة الاستقطاب في المنطقة، فهمّشت واجهتها على البحر الأبيض المتوسط لصالح واجهتها الخليجية.
لن يتمكن لبنان من مواجهة هذه التحولات السياسية والاقتصادية، لا لوحده ولا بسرعة. لكن هناك مقاييس أخرى يمكن العمل عليها، علماً بأن تفاعلها يُنتج تأثيرات مضاعفة:
على الصعيد الوطني أولاً، من خلال:
1. اعتماد إدارة عقلانية صارمة للاستثمارات في البنية التحتية وكلف تشغيلها ونوعية خدماتها. وهو تماماً عكس الزيادة المستمرة في أعداد الموانئ (والمطارات أيضاً) خدمة لإعادة التوزيع الزبائنية، رغم ما ينتج عنه من تشويه للشاطئ وتدمير للمواقع التاريخية، وعكس إقامة احتكارات على بعض الخطوط الجوية الرئيسية المباشرة لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل، على حساب خسارة قسم كبير من الحركة لصالح شركات الطيران الأجنبية، واضطرار المسافرين لتحمّل التوقّف عند محطات خلال سفرهم، وتفاقم الكلف الاقتصادية الإجمالية.
2. تعزيز التخصص والأداء في الأنشطة الاقتصادية (الصناعة، التعليم، الصحة، الثقافة، خدمات الأعمال) التي تزيد حركة الركاب والبضائع من وإلى لبنان.
3. تنظيم العلاقات مع الهجرة اللبنانية في مجالات التعليم والتجارة بما يتجاوز الروابط الأسرية البسيطة، ويعزز التدفقات، ويفتح إمكانية إنشاء خطوط نقل إلى البلدان التي يقيمون فيها وحيث يكون لديهم وزن كافٍ.
على الصعيد الإقليمي ثانياً، وبقدر ما يمكن المفاوضات السياسية المُسبقة أن تنجح، تبقى المخاطر والمكاسب أكبر، بينما المنافسة على محاور النقل والاتصال تشكل مكوناً واضحاً للتوترات والصراعات. تسعى تركيا إلى إعادة تشكيل المجال الإقليمي من الشمال مستفيدة من موقعها الجغرافي الذي يتحكم بالعبور براً نحو أوروبا. وتسعى إسرائيل إلى فرض نفسها ليس فقط كممر إلزامي بين مصر والشرق، وإنما أيضاً تجاه أوروبا. في هذه اللعبة الخطرة والمعقدة، يجب أن يسعى لبنان إلى دفع بعض الخيارات الأساسية قدماً:
1. تعزيز مربع بيروت – دمشق – حمص – طرابلس، وتقوية محور بيروت، دمشق – بغداد (لا يبعد العراق عن أوروبا لنقل البضائع، إلا 8 أيام عبر لبنان، مقابل 30 يوماً عبر الخليج وقناة السويس)، وصولاً، من جهة أولى إلى طهران (ثم «طريق الحرير» المُحتملة)، ومن جهة أخرى نحو الكويت (بيروت – الكويت ترعة برية بطول 1300 كيلومتر).
2. تطوير العلاقات مع مصر (لا تبعد بورسعيد إلا نحو 400 كيلومتر من المرافئ اللبنانية)، التي تشكل سوقاً وشريكاً رئيسياً على المدى الطويل.
3. كما يجب الحفاظ على الخطوط البحرية مع دول البحر المتوسط وتطويرها، مع مراعاة العلاقات القديمة والحضور الفاعل لشركات لبنانية في المنطقة (مرسيليا والموانئ الإيطالية وقبرص واليونان، إلخ...). ويجدر أيضاً أخذ خطوط كابلات الاتصالات عبر البحر المتوسط بالحسبان ضمن هذه المقاربة.